جامعة الكويت

منهج الشيخ حماد بن محمد الأنصاري
في الحديث وعلومه

المقدمة من الطالب

ساير عبد الله الرشيدي

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة

الماجستير في برنامج : الحديث وعلومه

بإشراف

أ.د / مبارك بن سيف الهاجري

الكويت

ديسمبر/ ٢٠١٥م

©٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة

جامعة الكويت

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الحديث وعلومه

صفحة التوقيعات

(لجنة امتحان الأطروحة)

يشهد الموقعون أدناه بأنهم قد راجعوا وأجازوا لكلية الدراسات العليا أطروحة الماجستير، وعنوانها **(منهج الشيخ حماد بن محمد الأنصاري في الحديث وعلومه)** المقدمة من الطالب/ **ساير عبد الله الرشيدي**، لاستيفاء جزء من متطلبات التخرج، لدرجة الماجستير في برنامج: .الحديث وعلومه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

توقيعات أعضاء اللجنة: **التوقيع والتاريخ**

السيد الأستاذ الدكتور/ **مبارك بن سيف الهاجري** (مشرفا)

السيد الأستاذ الدكتور/ سلطان بن سند العكايلة (عضواً)

السيد الأستاذ الدكتور/ ياسر بن أحمد الشمالي (عضواً)

الملخص

هذه الأطروحة تهتم بالتعريف بالشيخ المحدث : حماد الأنصاري و منهجه في الحديث وعلومه ، و بيان آرائه في علوم الحديث ، و ذكر مصنفاته و تحقيقاته المتنوعة في هذا العلم ، و منهجه في الجرح و التعديل ، و منهجه في فقه الحديث ، و تشتمل هذه الدراسة على :

المقدمة : من الخطبة و أهمية الموضوع و أسباب اختياره ، و الشكر والتقدير ، ثم الفصل الأول فيما يتعلق بعصر الشيخ وحياته ، والفصل الثاني في مؤلفات الشيخ ، و الفصل الثالث في آرائه في علوم الحديث ،و الفصل الرابع في منهجه في الجرح و التعديل، والفصل الخامس في منهجه في تخريج الحديث ، والفصل السادس في منهجه في فقه الحديث

و كل ذلك من خلال دراسة تراث الشيخ بحسب الجهد و الطاقة، ثم الخاتمة بذكر التوصيات و أهم النتائج ، وفي آخرها الفهارس الفنية للموضوع.

المحتويات

المقدمة	٢
أهمية الموضوع :	٤
أسباب اختيار الموضوع :	٤
الدراسات السابقة :	٤
منهج البحث :	٥
خطة البحث:	٧
الفصل الأول: **دراسة موجزة عن عصر الشيخ وترجمته**	١٢
المبحث الأول: **عصر الشيخ**	١٣
تمهيد:	١٤
المطلب الأول: الحالة السياسية	١٥
المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية	١٩
المطلب الثالث: الحالة العلمية	٢٠
المبحث الثاني: **ترجمة الشيخ الذاتية**	٢١
المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده	٢٢
المطلب الثاني: نشأته وأسرته	٢٧
المطلب الثالث: مرضه ووفاته ورثاؤه	٢٨
المبحث الثالث: **ترجمة الشيخ العلمية**	٣٠
المطلب الأول: طلبه للعلم	٣١

المطلب الثاني: شيوخه ٣٣
المطلب الثالث: رحلاته ٣٥
المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه ٣٦
المطلب الخامس: أعماله ٣٨
المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ٣٩
الفصل الثاني: مؤلفات الشيخ وتحقيقاته في الحديث وعلومه ومنهجه فيها ٤٠
تمهيد: ٤١
المبحث الأول: مؤلفات الشيخ في الحديث وعلومه ٤٣
المطلب الأول: مؤلفات الشيخ في علوم الحديث ٤٤
المطلب الثاني: الأجزاء الحديثية التي صنفها الشيخ ٥٢
المبحث الثاني: تحقيقات الشيخ في الحديث وعلومه ٥٧
المطلب الأول: الكتب الحديثية التي حققها الشيخ في علوم الحديث ٥٨
المطلب الثاني: الأجزاء الحديثية التي حققها الشيخ – رحمه الله-: ٦١
المبحث الثالث: منهجه في التأليف وخصائص مؤلفاته ٦٢
تمهيد: ٦٣
المطلب الأول: التنوع الموضوعي في مؤلفاته ٦٣
المطلب الثاني: الاعتماد على الأدلة النقلية ٦٣
المطلب الثالث: التدرج في سياق الأدلة ٦٤
المطلب الرابع: التوسع في استقصاء البحث ٦٤

المطلب الخامس: حسن الترتيب ٦٥
المطلب السادس: الاجتهاد في تأليفه وعدم التبعية لمذهب أو رأي يخالف الكتاب والسنة .. ٦٦
المطلب السابع: التواضع وهضم النفس ٦٧
الفصل الثالث: آراء الشيخ في علوم الحديث **٦٨**
تمهيد: ٦٩
المبحث الأول: الأنواع المتعلقة بدرجة الحديث **٧٠**
المطلب الأول: الصحيح ٧١
المطلب الثاني: الحسن ٧٧
المطلب الثالث: الموضوع ٨٣
المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث الاتصال والانقطاع ٨٦
المطلب الأول: المرفوع والموقوف ٨٧
المطلب الثاني: المرسل وحكم الاحتجاج به ٩٠
المطلب الثالث: التدليس وبيان أنواعه وأحكامه ٩٤
المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي **٩٩**
المطلب الأول: المتواتر والآحاد ١٠٠
المطلب الثاني: المسلسل ١٠٢
المطلب الثالث: المتابعة والشاهد ١٠٣
المطلب الرابع: اللحن في الحديث ١٠٧
المطلب الخامس: معرفة من اختلط من الرواة الثقات: ١٠٩

المطلب السادس: من صيغ أداء الحديث ١١٢
المطلب السابع: آداب طالب الحديث ١١٤
المبحث الرابع: الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته ومن ترد **١١٦**
المطلب الأول: معرفة الثقات والضعفاء ١١٧
المطلب الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ١١٨
المبحث الخامس: الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم **١٢٣**
المطلب الأول: معرفة الأسماء والكنى ١٢٤
المطلب الثاني: معرفة الألقاب ١٢٥
الفصل الرابع: منهج الشيخ في الجرح والتعديل ومصادره في ذلك **١٢٧**
المبحث الأول: أهمية الجرح والتعديل ومصادر الشيخ في ذلك **١٢٨**
تمهيد: ١٢٩
المطلب الأول: عناية الشيخ بعلم الجرح والتعديل: ١٣٠
المطلب الثاني: مصادر الشيخ في الجرح والتعديل: ١٣١
المبحث الثاني: منهج الشيخ في الجرح والتعديل **١٣٣**
المطلب الأول: تعارض الجرح والتعديل: ١٣٤
أولاً: الطرق التي سلكها الشيخ – رحمه الله- في عرضه الكلام على الرواة المختلف فيهم: ١٣٤
ثانياً: مسائل وضوابط راعاها الشيخ في حال اجتماع الجرح والتعديل في الراوي: ١٣٧
ثالثاً: تفسير بعض الاصطلاحات: ١٤٤
المطلب الثاني: ذكر منزلة أئمة النقد في الجرح والتعديل ١٥٤

الفصل الخامس: **منهجه في تخريج الحديث والحكم عليه** **١٥٦**
تمهيد: ١٥٧
المطلب الأول: إبراز إسناد الحديث ١٦٠
المطلب الثاني: الرواية بالمعنى ١٦٤
المطلب الثالث: جمع الطرق ١٦٦
المطلب الرابع: ترتيب المصادر المخرج منها: ١٧٢
المبحث الثاني:**منهجه في الحكم على الحديث**. **١٧٤**
المطلب الأول: عبارات التصحيح والتقوية. ١٧٥
المطلب الثاني: عبارات التضعيف والتوهين: ١٧٦
المطلب الثالث: نقد المتون عند الشيخ: ١٧٧
الفصل السادس: **منهج الشيخ في فقه الحديث** **١٨١**
المبحث الأول: **مصادره في فقه الحديث**: **١٨٢**
المبحث الثاني: **منهجه في مختلف الحديث** **١٨٣**
المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث. ١٨٤
المطلب الثاني: موقفه من تعارض الحديثين. ١٨٤
المطلب الثالث: نماذج من موقفه من الأحاديث المتعارضة في الظاهر: ١٨٦
الخاتمة..... **١٨٨**
المطلب الأول: أهم نتائج البحث. ١٨٩
المطلب الثاني: التوصيات. ١٩٠
فهرس الآيات **١٩١**

فهرس الأحاديث **١٩٢**
فهرس الأعلام..... **١٩٤**
فهرس المصادر والمراجع **١٩٦**

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لإنجاز هذه الرسالة ، وأحمده حمد الشاكرين على مننه وآلائه التي لا تحصى ، و أسأله التوفيق في الدنيا و الآخرة.

و أشكر فضيلة الشيخ الدكتور/ مبارك بن سيف الهاجري –حفظه الله– الذي شرفني بإشرافه على الرسالة مع كثرة أشغاله ، و ما تفضل به من نصح وتوجيه.

وأثني الشكر للأستاذين الكريمين: الأستاذ الدكتور/ سلطان العكايلة، والأستاذ الدكتور/ ياسر الشمالي على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، واقتطاع شيء من وقتهما، لقراءة هذا البحث المتواضع، لأجل تقويمه وإصلاح ما فيه من خطأ.

وأثلث الشكر للأستاذ الدكتور/ عبدالباري ابن الشيخ حماد الأنصاري –أستاذ الحديث في الجامعة الإسلامية– على ما تفضل به من مؤلفات الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما تفضل به من نصح وتوجيه.

وأختم بالشكر المقرون بالدعاء لمن قرن الله شكرهما بشكره وجعل حقهما رديف حقه؛ والدي الكريمين ففضلهما علي عظيم، يعجز عن قضائه لسان الشكر، وأسأل الله لهما طول العمر المقرون بحسن العمل، وسابغ العافية.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر من الأهل والأصدقاء، الذين كان لهم دور الحث والتشجيع وتوجيه النصح، وإلى كل من ساهم ولو بالدعاء ، فجزاهم الله خيرا ، ورفع أقدارهم.

مُقَدِّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

الحمدلله الذي جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم ، يرشدون من ضل إلى الهدى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله و أصحابه و من اتبع سنته وحفظ الدين وبلغه ، ونافح عنه إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن الله تعالى أرسل نبيه محمدا ﷺ لهداية الخلق إلى طريق الحق، وأنزل عليه القرآن الكريم هدى للناس وبينات ، وتكفل بحفظه، وعصمه من التبديل، وصانه من التحريف والتغيير.

وجعل سنة نبيه، مثيلته في الحجية ولزوم العمل، وبيانا له، وتفصيلا لمجمله وتوضيحا لمبهمه، وشرحا لغريبه، وتخصيصا لعامه، وتقييدا لمطلقه، وإرجاعا لبعض ما تشابه منه إلى محكمه، وتفريعا عليه وإضافة لأحكامه.

وهيأ سبحانه لشريعته و سنة نبيه ﷺ من هذه الأمة من التزم بها، و قام بحفظها ، ورعايتها، و الذب عنها، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ونافحوا عنها جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا.

و من أولئك العلماء الأعلام : الشيخ المحدث أبو عبداللطيف حماد بن محمد الأنصاري –رحمه الله– ، من أشهر محدثي المدينة النبوية ،فلقد كان عالما جليلا من علماء الحديث ، يشهد له بذلك علماء عصره، وتصانيفه في الحديث وعلومه شاهدة بذلك أيضاً.

ولمّا كان للشيخ – رحمه الله– جهود بارزة في خدمة السنة النبوية ، استخرت الله أن أقوم بدراسة علمية تبرز منهجه في الحديث وعلومه، وذلك بعد استشارة بعض أهل العلم و الفضل ، وتقدمت بهذا الموضوع لنيل درجة الماجستير في قسم الحديث و علومه.

وأسأل الله –جل وعلا –التوفيق و التيسير؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية الموضوع :

١. أن فيه إبرازا لمنهج عالم كبير من علماء الحديث المعاصرين

٢. جلالة المؤلف في علم الحديث ، وهذا يظهر جليا من خلال النظر إلى أمرين:

أ) ثناء العلماء عليه في هذا الشأن.

ب) النظر في أحكامه على الحديث

٣. ما تركه الشيخ من تراث علمي ، أفاد منه طلاب العلم ، و انتفعوا به.

أسباب اختيارالموضوع :

- عدم الوقوف على دراسة خاصة عن منهج الشيخ في علم الحديث حسب تتبعي القاصر في مكتبات البحث وسؤال أهل العلم.
- الحاجة إلى جمع علم الشيخ ، و اختياراته في هذا الفن.
- أن هذا البحث يورث الطالب قدرة على الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية.
- المشاركة في بيان مؤلفات هذا العالم الجليل و نشر تراثه.

الدراسات السابقة :

لم أجد من كتب عن منهج الشيخ في الحديث بعد التتبع و السؤال ، و الذي وقفت عليه من كتب إنما تعنى بجانب السيرة الذاتية أو الجهود الدعوية للشيخ :

١. "المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري و

سيرته وأقواله و رحلاته"، لابنه الشيخ / عبدالأول بن حماد الأنصاري ، و هو ترجمة للشيخ و نقل لأقواله في شتى العلوم وقد أفدت منه فائدة كبيرة في آراء الشيخ ، و كلامه عن الأحاديث صحة وضعفا ، و لكن في الكتاب بعض السلبيات التي لا تنقص من قيمته ، منها :

- عدم ترتيب الفوائد في كل باب ترتيباً موضوعياً يجمع للقارئ ذهنه في القراءة .
- التَكرار الكثير لبعض الأقوال .
- ذكر الأحوال الشخصية التي لا علاقة لها بأمور العلم علاقة وطيدة .
- أن ما جمعه من مقالات تتعلق بالشيخ في بعضها أخطاء لم ينبه عليها الجامع – حفظه الله–.

٢. " جهود الشيخ حماد الأنصاري في الدعوة إلى الله " ،رسالة ماجستير يعدها الباحث / هشام العلي ، ،مقدمة لجامعة أم درمان في السودان.

٣. " آراء الشيخ حماد الأنصاري التربوية" للباحث / عبدالرحمن البرماوي ، بحث في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

منهج البحث :

- المنهج الاستقرائي : و ذلك بجمع تراث الشيخ العلمي المطبوع و المخطوط و المسموع ، واستخراج الفوائد الحديثية منها.

- تصنيف هذه الفوائد على مباحث ، ثم النظر النقدي فيما أورده الشيخ ، و النتائج المستخلصة منها.
- تخريج الأحاديث التي يرد ذكرها في ثنايا البحث تخريجا مختصرا مستوفيا حسب الوسع ما كان متعلقا بالدراسة.
- توثيق ما أورد المؤلف من النقولات.
- بيان بعض الكلمات الغريبة مما تدعو الحاجة إلى شرحه.
- ترجمة الأعلام غير المشاهير.
- إن كان ما ذهب إليه الشيخ في الرواة أو فقه الحديث مختلفا فيه ، ذكرت الأقوال الأخرى في المسألة ، مع ترجيح ما يظهر لي من كلام العلماء ، وإن كنت لست أهلا لذلك.
- إذا قلت : (الشيخ) فمرادي به الشيخ العلامة حماد الأنصاري– رحمه الله.
- إذا عزوت إلى (المجموع في ترجمة الشيخ حماد) فمرادي به كتاب " المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري وسيرته و أقواله و رحلاته "

من جمع ابنه الشيخ عبدالأول ، (م .د سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)

خطة البحث:

ستكون مقسمة إلى :

مقدمة و ستة فصول وخاتمة :

المقدمة:

و تشتمل على (الخطبة- أهمية الموضوع- سبب اختياره -الدراسات السابقة -الشكر والتقدير)

الفصل الأول :دراسة موجزة عن عصر الشيخ وترجمته:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : عصر الشيخ:

وتحته مطالب:

المطلب الأول : الحالة السياسية

المطلب الثاني :الحالة الاجتماعية

المطلب الثالث : الحالة العلمية

المبحث الثاني: ترجمة الشيخ الذاتية:

وتحته مطالب:

المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته وأسرته

المطلب الثاني : مولده و نشأته

المطلب الثالث : مرضه ووفاته ورثاؤه

المبحث الثالث : ترجمة الشيخ العلمية:

و تحته مطالب :

المطلب الأول : طلبه للعلم

المطلب الثاني : شيوخه

المطلب الثالث : رحلاته

المطلب الرابع : عقيدته ومذهبه

المطلب الخامس : أعماله

المطلب السادس : ثناء العلماء عليه

الفصل الثاني : مؤلفات الشيخ و تحقيقاته في الحديث وعلومه ومنهجه فيها:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مؤلفات الشيخ في الحديث وعلومه:

وتحته مطلبان:

المطلب الأول : مؤلفات الشيخ في علوم الحديث ودراسة موجزة عنها

تتضمن:

(اسم الكتاب–سبب التأليف إن وجد–وصف عام للكتاب–بيان مميزاته–مصادره)

المطلب الثاني : الأجزاء الحديثية التي صنفها الشيخ

المبحث الثاني:تحقيقات الشيخ في الحديث وعلومه:

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الكتب الحديثية التي حققها الشيخ في علوم الحديث

المطلب الثاني : الأجزاء الحديثية التي حققها الشيخ

المبحث الثالث : منهجه في التأليف وخصائص مؤلفاته:

وتحته مطالب:

المطلب الأول :التنوع الموضوعي في مؤلفاته

االمطلب الثاني : الاعتماد على الأدلة النقلية

المطلب الثالث : التدرج في سياق الأدلة

المطلب الرابع : التوسع في استقصاء البحث

المطلب الخامس : حسن الترتيب

المطلب السادس : الاجتهاد في تآليفه وعدم التبعية لمذهب أو رأي يخالف الكتاب والسنة

المطلب السابع : التواضع وهضم النفس

الفصل الثالث :آراء الشيخ في علوم الحديث :

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الأنواع المتعلقة بدرجة الحديث:

(الصحيح–كلامه عن صحيح ابن خزيمة وابن حبان– فوائد المستخرجات– الحسن– سكوت أبي داود– الموضوع)

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث الاتصال والانقطاع:

(المرفوع والموقوف –المرسل و حكم الاحتجاج به –التدليس و أنواعه)

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي:

(المتواتر والآحاد–المسلسل–المتابعة والشاهد–اللحن في الحديث–

معرفة من اختلط من الرواة الثقات–من صيغ الأداء–آداب طالب الحديث)

المبحث الرابع : الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته و من ترد:

(معرفة الثقات و الضعفاء – ألفاظ الجرح والتعديل)

المبحث الخامس :الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة ، وكناهم ، وألقابهم :

(معرفة الأسماء والكنى–معرفة الألقاب)

الفصل الرابع :منهج الشيخ في الجرح والتعديل ومصادره في ذلك:

فيه مبحثان:

المبحث الأول :أهمية الجرح والتعديل ومصادر الشيخ في ذلك:

(تمهيد فيه تعريف الجرح والتعديل وبيان أهميته) وتحته مطالب:

المطلب الأول :عناية الشيخ بعلم الجرح والتعديل

المطلب الثاني :مصادر الشيخ في الجرح والتعديل

المبحث الثاني: منهج الشيخ في الجرح والتعديل: وتحته مطالب:

المطلب الأول : تعارض الجرح و التعديل

(الطرق التي سلكها الشيخ في عرضه للرواة المختلف فيهم- ضوابط ومسائل راعاها الشيخ في حال اجتماع الجرح والتعديل في الراوي: (من كثر خطؤه فلا يوصف بالضبط-درجة توثيق ابن حبان- مخالفة المتأخرين للمتقدمين في جرح راو أو تعديله)- تفسير بعض الاصطلاحات(صدوق عند ابن حجر-سكوت البخاري وابن أبي حاتم -مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي)

المطلب الثاني :ذكر منزلة أئمة النقد في الجرح والتعديل

الفصل الخامس : منهجه في تخريج الحديث والحكم عليه:

تمهيد : في تعريف التخريج، و نشأته، و أهميته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : منهج الشيخ في تخريج الحديث وعزوه:

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول : إبراز إسناد الحديث

المطلب الثاني :الرواية بالمعنى

المطلب الثالث : جمع الطرق

المطلب الرابع :ترتيب المصادر المخرج منها

المبحث الثاني :منهجه في الحكم على الحديث :

المطلب الأول : عبارات التصحيح و التقوية

المطلب الثاني:عبارات التضعيف والتوهين

المطلب الثالث : نقد المتون عند الشيخ

(عرض السنة على القرآن – عرض الحديث على السنة الصحيحة–عرض الحديث على الوقائع التاريخية)

الفصل السادس : منهجه في فقه الحديث :

تحته مبحثان:

المبحث الأول :مصادره في فقه الحديث

المبحث الثاني: منهجه في مختلف الحديث

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعريف مختلف الحديث

المطلب الثاني : موقفه من تعارض الحديثين

المطلب الثالث :نماذج من موقفه من الأحاديث المتعارضة في ظاهر

الخاتمة

الفهارس :

للمصادر والمراجع

للآيات

للأحاديث

للأعلام

للموضوعات

الفصل الأول

دراسة موجزة عن عصر الشيخ وترجمته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : عصر الشيخ

المبحث الثاني: ترجمة الشيخ الذاتية

المبحث الثالث : ترجمة الشيخ العلمية

المبحث الأول: عصر الشيخ

وفيه تمهيد، و ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : الحالة السياسية

المطلب الثاني :الحالة الاجتماعية

المطلب الثالث : الحالة العلمية

تمهيد:

لا شك أن هناك علاقة وثيقة، وصلة وطيدة بين المرء وبيئته التي عاش وترعرع فيها، وبين الصفات التي تميز شخصيته، ولذلك فإنه من الضروري عند دراسة شخصية من الشخصيات إلقاء الضوء على الزمان والمكان اللذين وُجدت فيهما تلك الشخصية، وبخاصة أولئك الذين يعيشون أحداث عصرهم، ولهم صلة بمشكلاته، وعلى رأس هؤلاء: الدعاة والمصلحون والعلماء.

فكما أن لهؤلاء العلماء أثرًا واضحاً في مجتمعاتهم وأهل عصرهم: تربيةً، وإصلاحاً، ونشرا للخير والفضيلة، فإن للعصر وأحداثه –أيضًا– تأثيرًا بالغًا فيهم، وذلك من حيث: نوع المشكلات والأدواء التي يهتمون بمعالجتها، والطريقة التي يسلكونها في ذلك، وما يرونه أولى بصرف العناية إليه من غيره، وكذا من ناحية نظرة حكّام ذلك العصر للعلم وأهله، ومدى تجاوبهم مع رسالة العلماء، إلى غير ذلك من الأمور التي لها أثر مباشر على أهل العلم ودعوتهم.

ومن هنا جرت عادة الباحثين إلى الإشارة إلى الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية التي عاشها الشخص المُتَرْجَمْ له، وذلك على نحو الاختصار ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: الحالة السياسية

عاش الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– في الفترة (١٣٤٤ – ١٤١٨هـ /١٩٢٥ – ١٩٩٧م) ولو رجعنا إلى ما قبل مولد الشيخ حماد الأنصاري بإحدى عشرة سنة، لوجدنا أن الحرب العالمية الأولى قد نشبت في عام ١٩١٤م، وفي تلك الفترة "كانت كل القارة الإفريقية باستثناء إثيوبيا، وليبيريا ترزح تحت نير الاستعمار الأوروبي"[١] فكان من نتائجها تصفية المستعمرات.

"ومع أن الاستعمار الأوروبي الحديث لإفريقيا بدأ في القرن الخامس عشر إلا أن الأوروبيين اكتفوا في القرون الأولى من استعمارهم باتخاذ نقط ساحلية أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل، لكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقبيل نهاية هذا القرن على وجه الخصوص ظهرت دوافع جديدة أدت إلى النهم الاستعماري، فأخذت الدول الأوروبية تتوغل في داخل إفريقيا، وأراد بعض ساسة أوروبا إيجاد أسس تتحرك في إطارها هذه الدول وهي تعمل لمد نفوذها لمناطق جديدة في القارة"[٢].

"وقد تعرضت إفريقيا الغربية التي خضعت للاستعمار الفرنسي إلى عدة تغييرات في الحدود والأقسام السياسية، وظلت كل مستعمرة خاضعةً لحاكم فرنسي

---

(١) تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (ص٣٣٥).

(٢) المصدر السابق (ص٤٧– ٤٨).

عام، يتلقى تعليماته من وزير المستعمرات الفرنسي، ثم فكرت فرنسا بجمع بعض المستعمرات في تجمعات اتحادية، ومن هذه الوحدات كانت إفريقية العربية الفرنسية التي ضمت عدة دول؛ منها: (موريتانيا، السنغال، غينيا، ساحل العاج، مالي[1]، النيجر) وفي عام (١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م) شكلت فرنسا إقليميا في منطقة مالي، وسمي (السنغال العليا والنيجر) ثم أصبح هذا الاسم عام (١٣٣٩هـ / ١٩٢١م): (السودان الفرنسي)[2]".

وقد انتهت الحرب العالمية الأولى سنة (١٩١٩م)، فما هي إلا سنوات حتى نشبت الحرب العالمية الثانية في سنة (١٩٣٩م)، يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–:

(إنا كنا معشر ثواة الصحراء الكبرى في إفريقيا الغربية قبل حكم فرنسا الذين أذاقوا الناس مُرّاً، كنا في غاية الراحة والطمأنينة، في بلاد مخصبة أمينة، إلا أن لبعض جفاة البربر فيها إغارات على البيادر، ينهبون ويغصبون من كانت لهم عليه قدرة، وليس في قلوبهم عليه شفقة ولا رحمة، إلى أن سلّط الله عليه فرنسا عام (١٣٣٦هـ)، فأذاقوا الكبير والصغير والحر والعبد؛ التنكيل المرير، وكانت

---

(١) انظر في ورود كلمة (مالي) في المصادر التاريخية كتاب:" التأثير الإسلامي في غربي إفريقية "للدكتور محمد عبد الله النقيرة ص٢٦.

(٢) تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (٢/٢١٠) باختصار.

فرنسا قبل ذلك قد استولت على الصحراء استيلاءً ضعيفاً، وليس لهم على الناس حينئذٍ إلا شيء تافه من المال، حصلت عليه هدنة بينهم وبين الناس، ولكنها هدنة غير مؤقتة، ومن ثَمَّ لما منع البربري الحاكم على الصحراء فهد بن الإنصار – بكسر الهمزة– لما منع ذلك المبلغ منهم، وأعلن بحربهم في السنة المتقدمة ذكرها، هجمت فرنسا على الصحراء هجمة واحدة، حتى قتلت رجالها ونساءها، وسبت عبيدها وإماءها، وأكثروا فيها الفساد إكثارًا هادماً، واستعمروها استعماراً ظالماً فوق استعمار أية دولة أجنبية لأي أمة أخرى.

وجعلوا على الناس ضريبة سنوية باهظة على النفوس، مستأصلة لما معهم من الفلوس، ومنعوهم من بيع الرقيق، ومن إقامة الحدود على أهل الفسوق، ولم يأذنوا لهم إلا فيما لم يصادم استعمارهم الجائر؛ كالصلاة والزكاة والصيام، وأما الحج فقد حظروه من يوم استيلائهم، بل سدُّوا الطريق إليه.....أ.هـ. [1]

(١) حياة الشيخ محمد عبد الله المدني ، ضمن المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٦٤١/٢، ٦٤٢).

- التعليق:

يظهر من كلام الشيخ – رحمه الله تعالى– الحالة الشديدة التي كان يعانيها المسلمون في تلك البلاد من الاستعمار الذي حقيقته: استخراب؛ كما قال بعض الأدباء المعاصرين[1]. وعلى الرغم من استقلال مالي عام ١٩٦٠م إلا أنها لا تزال تعاني إلى اليوم من تدخل الفرنسيين.

وكان من أسباب هجرة الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– إلزام فرنسا المسلمين بأن يدخلوا أبناءهم في المدارس ليتعلموا الفرنسية[2]، ففرَّ الشيخ بدينه كما سيأتي إن شاء الله.

ومن الأحداث السياسة التي عاصرها الشيخ أيضاً:

١. احتلال بيت المقدس ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.

٢. حادثة احتلال الحرم المكي ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م.

٣. حرب الخليج الثانية ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤. الاجتياح الروسي الأول للشيشان ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

---

(١) رجال من التاريخ، للشيخ علي الطنطاوي – رحمه الله– (ص٢٩، حاشية رقم١).

(٢) لقاء مسجل مع الشيخ في أربعة أشرطة، وهو مفرغ ضمن المجموع من ترجمة الشيخ (٧٨٨/٢).

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

من أبرز الخصائص الاجتماعية:

١. فتح فرنسا أبواب المنطقة للإرساليات التنصيرية[١].

٢. قضاء فرنسا على جميع الزعامات القبلية والمحلية والنظم التي كانت موجودةً أصلاً في البلاد الإفريقية التي خضعت لها[٢].

٣. عمل الفرنسيون على نشر الثقافة الفرنسية، وجعلوا اللغة الفرنسية شرطاً للالتحاق بالوظائف[٣].

٤. تعتمد مالي في اقتصادها على الزراعة التي تقوم على نهري النيجر والسنغال[٤]، وكان أهلها يتاجرون أيضًا، ومن ذلك ما ذكره الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– عن نفسه: (لما كنت في إفريقيا كنت أتاجر، وأذهب إلى السوق الكبير في المدن وأشتري منهم) [٥].

٥. الانتماءات العقدية في مالي الغالب عليها المسلمون، حيث يشكلون ٩٣% على حين تبلغ نسبة الوثنيين ٦%، ويشكل النصارى ١%[٦]

---

(١) تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (٢٠٩/٢).

(٢) تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (ص٢٨٧).

(٣) تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم (ص١٣٧).

(٤) تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (٢٠٤/٢).

(٥) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٢١/١).

(٦) انظر: تاريخ العالم الإسلامي في الحديث و المعاصر(٢٠٤/٢)

المطلب الثالث: الحالة العلمية

رغم الأحوال السياسية والاجتماعية وعدم الاستقرار، كانت الحركة العلمية في "مالي" نشطة نوعاً ما؛ وذلك لوجود بعض العلماء الذين نشروا العلم بين الناس، ومن أولئك الشيخ: محمد عبد الله المدني[1] – رحمه الله تعالى– حيث فتح مدرسة لتعليم الصغار القرآن والتوحيد، وكان ممن استفاد منها الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–.

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله تعالى– عن العلوم التي كانت متداولة في إفريقيا: "اللغة بجميع أقسامها، والفقه المالكي، وعلم الكلام؛ وهذه الثلاث هي التي كانت متداولة في إفريقيا"[2].

فهذه لمحة موجزة عن أوضاع العصر الذي عاش فيه الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–.

---

(١) هو: أبو عبد الملك الشيخ محمد عبد الله المدني، من ذرية الحسن بن علي – رضي الله عنهما– ولد سنة ١٣١٣هـ، وتوفي ١٣٧١هـ، له مشاركة جيدة في العلوم، ورحل عدة رحلات؛ منها: هجرته من "مالي" إلى المدينة عام ١٣٢٤هـ، وارتحل إلى الهند واليمن حتى رجع إلى إفريقيا سنة ١٣٥٧هـ.

باختصار من ترجمة الشيخ حماد الأنصاري لشيخه محمد عبد الله المدني، وهي ضمن المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢/٦٤١– ٦٧٣).

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢/٦٩٦).

المبحث الثاني: ترجمة الشيخ الذاتية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته وأسرته

المطلب الثاني : مولده و نشأته

المطلب الثالث : مرضه ووفاته ورثاؤه

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده

تمهيد في مصادر ترجمة الشيخ المحدث/ حماد الأنصاري – رحمه الله–

لسيرة الشيخ – رحمه الله– مصدران:

أولهما: ما ذكره وكتبه عن نفسه، وهو ما يسمى في مصطلح الأدب المعاصر بـ "السيرة الذاتية".

ثانيهما: ترجمة غيره له.

فالمصدر الأول من مصادر ترجمته: أمرٌ بالغ الأهمية، لأن الإنسان أدرى بنفسه وأحداث حياته، خاصة إذا سجّلت بقلم يتحلى بالعدل والإنصاف، وهو ما كان عليه الشيخ – رحمه الله–، أحسبه كذلك ولا أزكيه على الله تعالى، فمن هذه التراجم:

١. لقاء تسجيلي في أربعة أشرطة مع أحد المراكز الصيفية، وهو مفرغ ضمن "المجموع في ترجمة الشيخ" (٢/ ٧٨١– ٨٤٢).

٢. اللقاءات الصحفية، ومنها:

أ. لقاء جريدة عكاظ (العدد ٨٦٧٥ سنة ١٤١٠هـ) المجموع (٢٥٧/١).

ب. لقاء مجلة التوحيد (العدد السابع السنة الخامسة والعشرين سنة ١٤١٠هـ) (المجموع ٢٨٩/١).

ج. لقاء جريدة المدينة (العدد ١١٢٩٧ سنة ١٤١٤هـ) ضمن المجموع (٢٤٣/١).

٣. ما قُيّد من أقواله – رحمه الله– ونشر في كتاب "المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري – رحمه الله– وسيرته وأقواله ورحلاته" في مجلدين لابنه الشيخ/ عبد الأول بن حماد الأنصاري.

ثانيهما: ما كتبه غيره عنه:

فمترجمو الشيخ كثر، من معاصريه وتلامذته وغيرهم، وتتفاوت هذه التراجم طولاً وقصراً، فمنها:

١. علماء ومفكرون عرفتهم، للشيخ/ محمد المجذوب (٤٩/١).

٢. كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، للشيخ د/عاصم القريوتي (ص٦٧).

٣. معجم المعاجم والمشيخات، للمرعشلي (١١٩/٣).

٤. تتمة الأعلام، لـ محمد خير رمضان يوسف (٨٥/٣).

٥. وتُرجِم للشيخ في كثير من المجلات والصحف؛ فمنها[١]:

أ. جريدة الوطن الكويتية (العدد ٧٧٩٤) في صفحة "مشكاة الرأي".

ب. المجلة العربية السعودية (رجب ١٤١٩هـ)

---

(١) وهي مجموعة ضمن الجزء الأول من كتاب "المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري" ولله الحمد.

ج. جريدة المسلمون (٦٦٥) لـ عقيل العقيل وآخرين (ص١٤).

د. جريدة الرياض (٧٢٨١) لـ عبد الوهاب الزيد.

ه. جريدة المدينة (١٢٦١٦) لـ عبد الرحمن بن محمد الأنصاري.

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة المحدث: أبو عبد اللطيف حماد بن محمد بن محمد بن محمد حنَّة ابن المختار (أمتال) بن محمد البشير الصّغير بن القاضي محمد المختار – المعروف– بـ (امّد) ابن القاضي محمد أحمد الكبير بن القاضي محمد البشير الكبير بن الولي أبي محمد محمد بن يوسف الأنصاري – المعروف بـ(إدنتكرت)– بن إبراهيم بن هارون بن محمد بن نوح بن محمد ابن سلّوم بن يعقوب الأنصاري بن فاخر بن عتاهية بن أبي أيوب الأنصاري بن حيون بن عبد الواحد بن عفيف بن عبد الله بن رواحة بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي – رضي الله عنه– .

التعليق:

هذ النسب من إملاء الشيخ[1] – رحمه الله– ويَضِحُ من سياق نسب الشيخ:

١. أنه من سلالة علم وفقه وقضاء.

٢. صحة نسبته إلى الأنصار.

---

(١) ذكر ذلك الشيخ/ زين العابدين بن غرم الله الغامدي في ترجمته للشيخ؛ وهي ضمن المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢٠٢/١).

٣. عناية الشيخ بعلم الأنساب، سيّما نسبه؛ لأن نسبه أُرْسل له من مكتبته التي في بلاد مالي[١].

وأحياناً ينسب الشيخ نفسه بقوله: "أنا حماد الأنصاري الأندلسي الغرناطي الإفريقي المدني"[٢].

وسبب ذلك أن أجداد الشيخ نزحوا من الأندلس في القرن العاشر إلى إفريقيا العربية فاستقروا بها واستوطنوها[٣].

كنيته:

يُكْنى الشيخ بأبي عبد اللطيف[٤]؛ وهو اسم ابنه الأكبر.

مولده:

يقول الشيخ: "ولدت سنة ١٣٤٤هـ في شهر ذي القعدة في تلك السنة، في بلد تسمى (مناقة) ومعنى (مناقة): أن هذه البلدة في الأصل كانت بادية يسكنها رعاة الإبل ومن على شاكلتهم، ثم صارت مدينة بعد ذلك وتعتبر الآن من أهم

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٥٣/١).

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٣٩/١).

(٣) المصدر السابق (٤٤٠/١)، و (٧٨٦/٢) ففيه تفصيل.

(٤) يقول الشيخ حماد – رحمه الله– :"لما كنت في الرياض، كنا نجتمع كل يوم مع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بعد العصر وبعد المغرب، وكان الشيخ محمد بن إبراهيم كثيرا ما يمازحني، وكان يكنّيني بأبي زيد" المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٦٢٦/٢).

مراكز "مالي"، و (مناقة) في السابق كانت تابعة للمركز الكبير المسمى (تادمكة)"[1].

التعليق:

هناك اختلاف في سنة ولادة الشيخ، إذ المستفيض بين عامة من ترجم للشيخ، وما أخبر به هو عن نفسه أنه ولد سنة ١٣٤٤هـ، وأما المسجل في أوراق الشيخ الثبوتية فهو ١٣٥٠هـ، وسبب أن عمر الشيخ في البطاقة مصغر؛ ما أخبر به عن نفسه بقوله: "أنني عندما دخلت على مدير الجنسية بمكة كان يدخن، فنهيته، فحمل عليّ في قلبه ثم سألني: كم تبلغ من السن؟ فقلت: أنا من مواليد ١٣٤٤هـ، فقال لي: ليس كذلك، أنت من مواليد ١٣٥٠هـ، فكتبها هكذا"[2] أ.هـ.

---

(١) باختصار من اللقاء المسجل مع الشيخ (مفرغ ضمن المجموع ٧٨٣/٢) بتصرف يسير.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٤٢/١)، ويقول الشيخ في موضع آخر (٢٦٢/١): "ولدت سنة ١٣٤٤هـ، ولكنهم حددوا ميلادي عام ١٣٥٠هـ، الأمر الذي أدى إلى تأخير موعد إحالتي للتقاعد للعام الحالي" [ضمن لقاء الشيخ بجريدة عكاظ سنة ١٤١٠هـ]، **وقد وقع وهم لبعض من ترجم للشيخ أنه تقاعد سنة ١٤٠٧هـ، والصواب أنه أحيل للتقاعد سنة ١٤١٠هـ.**

المطلب الثاني: نشأته وأسرته

المصادر شحيحة في ذكر ما يتعلق بأسرة الشيخ – رحمه الله–، ولكن كان في كلام الشيخ المنثور إشارات إلى أسرته:

١. أن عائلته عائلة علم[١].

٢. سؤال الشيخ والدته عن سنة ولادته[٢].

٣. ذكر معرفة والدته بالطب الشعبي[٣].

التعليق:

يدل ما سبق على أن الشيخ أدرك أمه إلى سنة ١٣٦٥هـ، وهي سنة هجرته إلى المملكة العربية السعودية.

٤. أما ما يتعلق بوالد الشيخ – رحمه الله– فقد ذكر الشيخ أن والده توفي عنه وهو ابن ثلاث سنين[٤]، فعاش الشيخ يتيماً في كنف عمه الملقب بالبحر وأخواله.

وقد تزوج الشيخ مرة واحدة، وله من الذرية أحد عشر ولدا.

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (١/٤٢٤).

(٢) المصدر السابق (١/٤١٠).

(٣) المصدر السابق (١/٤٥٠).

(٤) ذكر الشيخ ذلك في لقائه مع جريدة عكاظ ١٤١٠هـ، وما جاء أن والده توفي و هو ابن ثماني سنين وهم، أفادني بذلك الشيخ الدكتور/ عبد الباري بن حماد الأنصاري في لقاءٍ خاص في منزله بتاريخ ٣/ جمادي الآخرة/ ١٤٣٥هـ.

المطلب الثالث: مرضه ووفاته ورثاؤه

مرضه ووفاته[1]:

كانت بداية مرضه في شهر رمضان سنة ١٤١٧هـ، حيث بدأ معه المرض في ساقه الأيمن، ثم ازداد عليه الوجع حتى تسبب في حمّى شديدة، جعلته لا يتحرك من فراشه، فاستدعى أبناؤه أكثر من طبيب، واستطاع أن يستعيد شيئاً من نشاطه بسبب المسكنات التي كان يتناولها.

وفي مستهل شوال أخذه أبناؤه إلى مستشفى الملك فهد في المدينة، وبعد الفحص شُخّص المرض بأنه جلطة في الساق، فعالجوه بإعطائه مادة طبية مذيبة للجلطة (هبرين) بكمية كبيرة منها لأجل علاج هذه الجلطة التي شخصت خطأً.

فأخذت صحة الشيخ في تدهور، حتى نقل إلى المستشفى التخصصي في الرياض ومكث فيه إلى جمادي الأولى عام ١٤١٨هـ وهو في شبه غيبوبة.

وقد شخّص الأطباء حالة الشيخ بقولهم: بأن خلايا مخّه قد ماتت جميعاً بسبب مادة (الهبرين) التي ملُئ بها جسده الضعيف، وهو أصلاً ليس بحاجة لها، حيث لم يكن معه جلطة قطعاً، ثم أجروا للشيخ عملية في ساقه.

وزاره في المشفى بعض أهل العلم كسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز –

---

(١) باختصار من كلام الشيخ عبد الأول الأنصاري، المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢/٨٧٧-٨٨٠).

رحمه الله– وغيره.

ثم أعيد الشيخ إلى المدينة وأدخل مستشفى خاصاً مكث فيه خمسين يوماً؛ وحالته الصحية متدنية جداً، وحضرته المنية فجر يوم الأربعاء ٢١/ جمادي الآخرة/ ١٤١٨هـ، الموافق ١٩٩٧/١٠/١١م.

وصلي عليهِ في المسجد النبوي، ودفن في بقيع الغرقد.

رثاؤه:

رثي الشيخ – رحمه الله– بعدة مراثٍ[1]؛ منها:

قصيدة للشيخ/ محمد الثاني، حيث رثاه بقصيدة طويلة، من أبياتها:

في كل يوم نرى للعلم تخمادا واليوم ننعى عميد العلم حمادا
طم المصاب به في وقت فاقتنا إلى رعايته نصحاً وإرشاداً
لكل رزء إذا ما حلّ كاشفةٌ والرزء هذا يزيد النار إيقادا
وكل بيت له لا بد أعمدة إن زال منه عمود ماد أو بادا

وغيرها مما رُثي به الشيخ – غفر الله له ورحمه.

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٨٨٣/٢).

المبحث الثالث: ترجمة الشيخ العلمية

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول : طلبه للعلم

المطلب الثاني : شيوخه

المطلب الثالث : رحلاته

المطلب الرابع : عقيدته ومذهبه

المطلب الخامس : أعماله

المطلب السادس : ثناء العلماء عليه

المطلب الأول: طلبه للعلم

بدأ الشيخ طلب العلم في سن مبكرة؛ وذلك في سن العاشرة، حيث شرع في حفظ القرآن غيباً، وجوّده على خاله المقرئ محمد أحمد بن تقي الأنصاري الملقب بأستاذ الأطفال، لاعتنائه بإقرائهم القرآن، فأكمله حفظاً وتجويداً، وهو ابن خمس عشرة سنة، ثم قرأ على شيخه المذكور في علم التوحيد رسالة أبي محمد بن أبي زيد القيرواني، وكذلك تلقى عنه علم النحو والتصريف وأجادهما حتى برّز على أقرانه فيهما.

كما أنه أخذ علم البلاغة عن علامة عصره المحقق موسى ابن الكسائي الأنصاري، وعلم الأصول عن بحر العلوم عمه محمد بن أحمد الملقب بـ(البحر)، وعنه أخذ التفسير وسمع "الموطأ" و "الصحيحين" و "سنن أبي داود" وتلقى منه دواوين اللغة الست، ومتن "مختصر خليل بن إسحاق ، و ملحقاته من كتب تفاريع الفقه المالكي إلا الفرائض فعن أستاذه الجليل الشريف الإدريسي الحسني حمود بن محمود، وعنه أخذ علم المنطق، وعلم المنازل، وعلم الأصول الفقهية والاصطلاحية والتفسيرية.

هذا، وقد أخذ تلك العلوم عن أولئك العلماء بالأسانيد المتصلة إلى المؤلفين[1].

(١) من كلام الشيخ إسماعيل الأنصاري – رحمه الله– في ترجمته للشيخ حماد؛ وهي ضمن المجموع (١٧٩/١). والشيخ إسماعيل الأنصاري هو: أبو محمد إسماعيل بن محمد بن ماحي بن عبد الرحمن، الخزرجي الأنصاري، يلتقي مع الشيخ حماد الأنصاري في أحد أجداده، وأصله من "مالي" ولد سنة ١٣٤٠هـ، وهاجر إلى مكة سنة ١٣٦٩هـ، ثم تولى التدريس في المدرسة الصولتية ، وتنقل في عدة وظائف؛ آخرها "باحثا" بدار الإفتاء في الرياض، وله مؤلفات كثيرة، منها: "الإلمام بشرح عمدة الأحكام"، "رسالة في نقد الاشتراكية" وغيرها (ت١٤١٧هـ). انظر ترجمته في: ثبته المسمى "هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري" (ص٧٧، ١٢٢)، و "علماء نجد خلال ثمانية قرون" (٥٧٠/١).

المطلب الثاني: شيوخه

للشيخ – رحمه الله– شيوخ كثر أخذ عنهم العلوم الشرعية، واستفاد منهم أشد الاستفادة، وأخذ عنهم الصفات الحميدة، والتوجيهات السديدة، مما كان له أكبر الأثر في تكوينه وتحصيله العلمي.

يقول الشيخ حماد الأنصاري في بيان تعداد مشايخه، وذِكرِ ما درس عليهم:

"مشايخي في إفريقيا العربية التي هي الآن تسمى "مالي" فهم كالآتي:

أولاً: خالي أحمد بن محمد بن تقي الأنصاري، في المبادئ العلمية.

والشيخ الثاني: عمي؛ واسمه محمد أحمد الملقب بالبحر، درست عنده الفقه المالكي وأصول الفقه.

وثالثاً: الشيخ البليغ موسى بن الكسائي، أديب كبير، درست عليه علوم اللغة.

والشيخ الرابع : حمود بن محمود المعروف بالحسن،درست عليه الفرائض

وكذلك الشيخ محمد عبد الله المدني، وغيرهم من المشايخ في إفريقيا، وعندما جئت إلى هذه البلاد استفدت من المشايخ الذين يدرسون في الحرمين...."[1].

ومن مشايخه أيضاً:

١. الشيخ تقي الدين الهلالي؛ قال عنه الشيخ: "كان في اللغة العربية إماماً،

---

(١) لقاء مسجل مع الشيخ – رحمه الله– مفرغ ضمن المجموع في ترجمته (٨١٢/٢– ٨١٦) باختصار وتصرف.

وكان على مذهب الظاهرية، وهو شيخي استفدت منه"[١].

٢. الشيخ محمد الخيال؛ قال الشيخ: "درست عليه المذهب الحنبلي"[٢].

٣. الشيخ فيصل آل مبارك؛ قال الشيخ حماد: "إن صاحب كتاب (بستان الأزهار في اختصار نيل الأوطار) من مشايخي، استفدت منه كثيرا"[٣].

٤. الشيخ صالح الزغيبي؛ قال الشيخ: "قرأت عليه اللمعة والواسطية"[٤].

وللشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– ثَبَتٌ[٥] بعنوان: "إتحاف القاري بأسانيد الشيخ حماد الأنصاري"[٦] عَدّ فيه جملة من شيوخه الذين أجازوه، وسيأتي تفصيل الكلام عليه – إن شاء الله– في مبحث خاص.

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٦١٧/٢). انظر ترجمة الشيخ الهلالي في: ذيل الأعلام للعلاونة (١٧٠/١).

(٢) المصدر السابق (٦٣٦/٢). وانظر ترجمة الشيخ الخيال في: "سلم الوصول تراجم لعلماء مدينة الرسول – صلى الله عليه وسلم –" ص٢١١.

(٣) المصدر السابق (٦٢٠/٢). انظر ترجمته في "علماء نجد خلال ثمانية قرون" للبسام (٣٩٢/٥).

(٤) المصدر السابق (٨٦٠/٢). انظر ترجمته في: "روضة الناظرين للقاضي (٢٤٣/١).

(٥) الثَّبَت: بتحريك الباء، هو ما يثبت فيه المحدث مسموعه، وأما بسكون الباء فمن ألفاظ التعديل. انظر: فتح المغيث (٢٧٥/٢). وفهرس الفهارس للكتاني (٦٨/١). ومعجم المصطلحات الحديثية ص٢٦٥.

(٦) مرقوم على الآلة الكاتبة، وقد تفضل الشيخ د. عبد الباري الأنصاري بإهدائي نسخة منه.

المطلب الثالث: رحلاته

للشيخ – رحمه الله– عدة رحلات؛ أهمها:

١. هجرته من مالي إلى المملكة العربية السعودية؛ وذلك سنة ١٣٦٥هـ – ١٩٤٦م، وأسباب هذه الهجرة كما يخبر الشيخ عنه نفسه:

أ. الفرار بدينه من الفتن[١].

ب. في سبيل العلم، وإرادة دراسة علم الحديث خاصة[٢].

ج. إرشاد من الشيخ محمد عبد الله المدني[٣].

٢. رحلته إلى الهند ١٣٩٥هـ، والثانية ١٣٩٩هـ.

٣. تونس والمغرب ١٣٩٦هـ.

٤. المغرب وأسبانيا ١٣٩٨هـ.

٥. سوريا ١٣٩٩هـ.

٦. مصر ١٤٠٠هـ و سنة ١٤٠٧هـ[٤]

---

(١) إعلام الزمرة بأحكام الهجرة ص٣، وقد ألف الشيخ هذه الرسالة لبيان وجوب الهجرة لمن كان قادراً، من البلاد التي لا يستطيع فيها المسلم إقامة دينه كما أمر الله، وذكر فيها النصوص الدالة على ذلك.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٣٩١/١، ٤١٣).

(٣) المصدر السابق (٦٤٦/٢).

(٤) من لقاء الشيخ/عبدالباري الأنصاري مع موقع المحجة العلمية

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه

عقيدته:

كان الشيخ – رحمه الله– مناراً للسنة، معتمداً في عقيدته على كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم– وهو الاعتقاد الذي كان عليه السلف الصالح – رحمه الله–، وقد بيَّن – رحمه الله– عقيدته السلفية النقية في كثير من كتبه ومؤلفاته؛ ومن ذلك قوله: " أن أقسام العقيدة عند السلف كالتالي[1]:

١. عقيدتهم – أي السلف– في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وأنها وسط بين الإفراط والتفريط، والحق بين هذين الباطلين، قال الله –تعالى عن كل ند–: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[البقرة:١٤٣].

٢. اعتقادهم في القدر بين القدرية والجبرية.

٣. قولهم في الإيمان؛ وأنه يزيد وينقص.

٤. توسط السلف في الوعيد بين الخوارج والمعتزلة

وقال الشيخ أيضًا في فقه حديث "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"[2]: (ومن فقه الحديث الشريف أن صفة الرحمة

---

(١) من مقدمة الشيخ لرسالة "اعتقاد أهل السنة" لأبي بكر الإسماعيلي ، بتحقيق د. جمال عزون

(٢) إتحاف القاري بأسانيد محدث المدينة الشيخ حماد الأنصاري ص٤. والحديث أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وقال: حسن صحيح، وأخرجه مسلسلاً الأيوبي في "المناهل السلسلة" (٦).

من صفات الله – عز وجل– التي يجب الإيمان بها على الأسس التالية:

- إثباتها.
- تنزيهها عن مشابهة صفات المخلوقات.
- اليأس عن إدراك كيفيتها وكنهها، وقد قال الله – عز وجل– في سورة الشورى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] وقال في سورة البقرة: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة:٢٥٥] وقال في سورة طه: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾[طه:١١٠]".أ.هـ.

مذهبه:

كان الشيخ في بداية طلبه للعلم متخصصاً في فقه المالكية، وكان يقول[١]: "أحفظ المذهب المالكي"، ثم اعتنى الشيخ – رحمه الله– بدراسة السنة حتى صار رأساً فيها، بل إن من أسباب خروج الشيخ من بلده عدم تدريس علم الحديث فيها[٢]. والشيخ في مصنفاته يَضِح اجتهاده في المسائل ويرجح بقوة الدليل الوارد في المسألة.

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٦٨/١).

(٢) المصدر السابق (٤٥٧/١).

المطلب الخامس: أعماله

تولى الشيخ – رحمه الله– جملة من الأعمال العظيمة في المجال العلمي والدعوي، ومنها:

١. التدريس، وهو على أقسام[١]:

أ. التدريس في المدرسة الصولتية[٢] في مكة ١٣٧١هـ إلى نهاية سنة ١٣٧٤هـ.

ب. التدريس في الرياض في المعاهد العلمية والكليات من ١٣٧٤هـ إلى ١٣٨٥هـ.

ج. التدريس في الجامعة الإسلامية في قسم السنة والعقيدة من ١٣٨٥هـ إلى ١٤١٠هـ.

د. التدريس في المسجد النبوي، درّس فيه التوحيد لابن خزيمة[٣].

٢. رحلاته العلمية في تصوير المخطوطات للجامعة الإسلامية[٤].

٣. التأليف.

وغير ذلك من الأعمال التي قام بها الشيخ – رحمه الله–.

---

(١) المصدر السابق (٨٠٩/٢).

(٢) المدرسة الصولتية بمكة المكرمة واحدة من أقدم مدارس التعليم النظامي بالمملكة، أنشئت سنة ١٢٩٠هـ، وكان مؤسسها الشيخ محمد رحمت الله خليل العثماني، وسبب تسميتها بالصولتية نسبة إلى امرأة ثرية من الهند تسمى (صولت النساء) كانت تبرعت بقسط وافر من مالها لإنشاء مبنى خاص للمدرسة. انظر: جريدة الرياض العدد ١٤٥٠٤.

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٤٦/١).

(٤) المصدر السابق (٧٧١/٢).

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه

لقد كان للمنزلة العالية والدرجة الرفيعة التي وصل لها الشيخ – رحمه الله– في العلم والعمل والدعوة والإصلاح الأثر البالغ في أنفس العامة والخاصة من أهل العلم؛ مما جعلهم يعرفون له قدره، ويعترفون بفضله وعلمه.

وقد أثنى على الشيخ كثير من أهل العلم والفضل، مما يتعذر نقله ويصعب حصره، لكنني أكتفي بنقل بعض ما وقفت عليه من مقالاتهم في الثناء عليه وبيان قدره – رحمه الله–:

١. قال عنه شيخه الشيخ تقي الدين الهلالي: "هو عالم من علماء السلف، صاحب عقيدة سلفية"[(١)].
٢. وقال الشيخ إسماعيل الأنصاري: "تخرج من تحت يده العلماء في الجامعة الإسلامية"[(٢)].
٣. قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: "مع اعترافي بعلمه وفضله وإفادته لطلبة العلم وبخاصة في الجامعة الإسلامية جزاه الله خيراً"[(٣)].

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٨٥٥/٢).

(٢) المصدر السابق (٨٥٥/٢).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣١٩/٣)

الفصل الثاني

مؤلفات الشيخ وتحقيقاته في الحديث وعلومه ومنهجه فيها

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مؤلفات الشيخ في الحديث وعلومه.

المبحث الثاني:تحقيقات الشيخ في الحديث وعلومه.

المبحث الثالث : منهجه في التأليف وخصائص مؤلفاته.

تمهيد:

لقد كانت النزعة الحديثية ظاهرة في دروس الشيخ – رحمه الله– ومحاضراته وآثاره العلمية، وهي نتاج الاطلاع الواسع على كتب الحديث والمصطلح، مع ما وهبه الله من قوة الحفظ والذكاء.

وتصانيف الشيخ متعددة في فنون الشريعة بعامة، والحديث بخاصة، والذي يهمنا من آثاره ما يتعلق منها بالحديث، أو يغلب عليها الصبغة الحديثية، وقبل الخوض في الحديث عن هذه الآثار وتعدادها وبيان منهجه فيها، أنبه على أمرين:

الأمر الأول:

أن الشيخ – رحمه الله– من مشاهير العلماء البارزين في علم الحديث سنداً ومتناً، وصرَفَ جُلَّ وقته لنشر العلم تدريساً وإلقاءً للمحاضرات وإشرافًا على الرسائل العلمية، وهذه الأعمال التي أنيطت به حالت دون تفرغه التام للتأليف والتحقيق، وفي ذلك يقول الشيخ: "أنا في الحقيقة لم أشتغل بالتأليف وإنما اشتغلت بالتعليم، حياتي كلها تعليم، أنا الآن في هذه الدولة لي أربعون سنة وأنا مدرّس في جميع مراحل التعليم..... وهذا هو العمل الذي شغلني كثيراً ما وجدت فراغاً للتأليف، إضافة إلى كثرة المراجعين وكثرة الطلبة في كل وقت؛ فلذلك لم يتيسر لي أن أؤلف الذي أريد أن أؤلفه أو أجمعه، ولكن رغم هذا فإنني قد كتبت بعض

الرسائل في موضوعات مختلفة"[1].

الأمر الثاني:

أن ما صدر عن الشيخ – رحمه الله– من مؤلفات و رسائل لا توازي علم الشيخ، ولا يقاس بها ما يحمله من علم، ولا ما يبذله من نشاط في سبيل نشره، أما الكلام على ما يتعلق بآثاره الحديثية فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مؤلفاته في الحديث وعلومه.

المبحث الثاني: تحقيقاته في الحديث وعلومه.

المبحث الثالث : منهجه في التأليف وخصائص مؤلفاته.

---

(١) من لقاء مسجل مع الشيخ مفرغ ضمن "المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٨٣٦/٢) بتصرف يسير.

المبحث الأول

مؤلفات الشيخ في الحديث وعلومه

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: مؤلفات الشيخ في علوم الحديث

المطلب الثاني : الأجزاء الحديثية التي صنفها الشيخ

المطلب الأول: مؤلفات الشيخ في علوم الحديث

تمهيد:

إن من الأسباب التي دعت الشيخ إلى التصنيف في أنواع علوم الحديث ما ذكره بقوله: "عندما كنت بالرياض أُدَرِّسُ مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث لم يكن في التناول كثير من الكتب؛ وذلك لقلة المطبوعات، وهذا من الأسباب التي جعلتني أقوم بالتأليف في أنواع علم مصطلح الحديث"[١].

أما مؤلفات الشيخ التي تيسر الاطلاع عليها فهي:

١. إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمِي بالتدليس من الشيوخ.

وهي رسالة لطيفة جمع فيها الشيخ – رحمه الله– ثلاث رسائل في أسماء المدلسين لثلاثة حفاظ وهم: ابن حجر[٢]، وبرهان الدين الحلبي[٣]، والسيوطي[٤].

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٧٢/١)، و (٧٣٧/٢).

(٢) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، القاهري، الشافعي ،إمام في الحديث وعلله(ت٨٥٢).انظر: الضوء اللامع(٣٦/٢)،حسن المحاضرة(١٧٤/٢)

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، ثم الحلبي، محدث حلب المعروف بسبط ابن العجمي، سمع ببلدة من جماعة، وجمع وصنف، (ت٨٤١هـ). انظر: ذيل التقييد ص٤٤٠، الضوء اللامع (١٣٨/١).

(٤) هو أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال الخضيري، السيوطي ،الشافعي ،مكثر من التصنيف(ت٩١١هـ).ترجم لنفسه في حسن المحاضرة (٣٣٥/١)

يقول الشيخ في سبب تأليفه هذه الرسالة: "وكانت رسالة ابن حجر مرتبة على خمس طبقات والأخريان مرتبتين على الحروف الهجائية، وفي كل واحدة منها ما ليس في الأخرى، فمن ثَمَّ رأيت جمعها في هذا الموجز أنفع لطلاب الحديث"[1].

وعناصر الرسالة كالتالي:

أ. ذكر في المقدمة نبذة في معنى التدليس وأنواعه.

ب.تطرق إلى معنى الإرسال؛ للعلاقة الوثيقة بينه وبين التدليس، فعرّفه وبيّن الفروق بينهما.

ج. ذكر طبقات المدلسين.

د. ذكر الرواة على الأحرف الهجائية.

ه. ذكر في آخرها منظومتين في المدلسين إحداهما للذهبي، والأخرى لأبي محمود المقدسي – تلميذ الذهبي.

أهم ميزات الرسالة:

أ. الاستيعاب في الجمع، فرسالة الحافظ ابن حجر تشمل ١٥٢ رواياً، بينما رسالة الشيخ ١٦٢ رواياً.

ب.ذكر طبقة تدليس كل راوٍ.

---

(١) إتحاف ذوي الرسوخ ص٣.

ج. زيادة بعض الرواة مما لم يذكر في الرسائل الثلاث السابقة، يقول الشيخ: "وزدت عليهم شيئاً قليلاً من المراجع المعتبرة كالميزان للذهبي، ولسانه للحافظ وغيرهما من كتب الجرح التي تعنى بها النوع من علوم الحديث"[1].

٢. **إتحاف القاري بأسانيد محدث المدينة النبوية الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري** – رحمه الله–.

وهي رسالة مرقومة على الآلة الكاتبة وتقع في ٢٧ صفحة، والثَبَت كما يقول العلماء: "هو ما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره"[2].

ولكتب الأثبات أهمية عظيمة منها:

أ. توثيق نسبة الكتب إلى مؤلفيها.

ب. مصدر لتراجم الشيوخ، والتعرف على سيرهم.

ج. وثيقة بسماع بعض الشيوخ من شيوخ أعلى منهم في الطبقة.

وقد جمع الشيخ في ثبته جملة من الشيوخ ممن روى عنهم وعدّتهم عشرة علماء؛ منهم: الشيخ عبد الحق الهاشمي، ومحمد ياسين الفاداني، وعبيد الله الرحماني المباركفوري وغيرهم.

---

(١) المصدر السابق ص٦١، وهذه الزيادات من أمثلتها: (١٠، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢).

(٢) تقدم ص٣٤ حاشية رقم (٥)

ومما يلحظ على رسالة الشيخ عدم وجود مقدمة لها، فلعلها كانت من مسوداتٍ عند الشيخ – رحمه الله– ولم يتيسر له تحريرها، وهذه الرسالة فيها من الفوائد:

أ. عناية الشيخ بالكتب الستة قراءةً وبحثاً، فقد قرأ بعضها على المشايخ.

ب. ذكر الشيخ فيها فوائد عديدة عند حديث المسلسل بالأولية من جهة السند والمتن.

ت.فيه من اللطائف: رواية القرينين كل واحد منهما عن الآخر وهو ما يسمى بالمدبج[١]، فقد أجاز الشيخُ عبد العزيز الزهراني[٢] الشيخَ حماد الأنصاري بمروياته، وكذلك أجاز الشيخُ حماد الأنصاري بثبته الشيخَ عبد العزيز الزهراني كما يتبين ذلك من كتاب "العقد النوراني بأسانيد الشيخ عبد العزيز الزهراني"[٣].

٣. بلغة القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني.

وقد ذكر الشيخ – رحمه الله– سبب تأليفه في مقدمته، فقال: "إني قد فتشت

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٠٩. ومعجم المصطلحات الحديثة ص٦٨٢.

(٢) هو الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن سعيد الكناني الزهراني، ولد عام ١٣٥٢هـ، من شيوخه: عبد الحق الهاشمي، وسليمان بن حمدان وغيرهم، ومن مصنفاته: "معجم رواه الحديث الأماجد من علماء زهران وغامد" في ١٥ مجلداً، ترجمته في ثبته المسمى "العقد النوراني".

(٣) إعداد الشيخ/ بدر بن علي بن طامي العتيبي، منشور على الشبكة العنكبوتية.

عن تأليف خاص بتراجم شيوخ الطبراني[1] كما ترجم الشيوخ غيره من نظرائه من الحفاظ في معاجم مفردة بهم، فلم أعثر رُغماً من تفتيشي على معجم يحويهم، مع أن حاجة المحدث إلى تراجمهم ماسة، فمن ثم استعنت الله على جمع تراجمهم في كراريس خاصة بشيوخ الذين سمع منهم مشافهة بلا واسطة" أ.هـ.

وقد استغرق كتابه هذا مدة طويلة، فقد قال الشيخ: "وقد استغرق كتابي "البلغة" في شيوخ الطبراني أكثر من ثلاثين سنة، وذلك لعدم توفر المراجع"[2].

يقول أحد الباحثين[3]: (إن كتاب بلغة القاصي والداني يعد من أحب مؤلفاته إلى نفسه، فقد صرف في تأليفه وقتاً طويلاً، وجهداً جليلاً، ليتمكن من التعريف بأحوال مشايخ الطبراني، فعمد إلى تجريد أسمائهم من كتاب "المعجم الصغير" وقد بلغت عدتهم ١٢٥٣شيخاً، ثم اجتهد في البحث عن تراجمهم في كتب الرجال، وتواريخ الرواة، وجمع ما وقف عليه من ذلك في هذا الكتاب، وقام بترتيب أسماء المشايخ على حروف المعجم تيسيراً للباحثين)أ.هـ.

وعدد من ترجم لهم الشيخ في هذا الكتاب ٧٠٤ راوٍ من شيوخ الطبراني،

---

(١) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني أبو القاسم اللخمي الشامي، مسند الدنيا، له "المعجم الكبير" و "الأوسط" و "الصغير"، ت٣٦٠هـ. السير (١١٩/١٦).

(٢) المجموع في ترجمته (٧٣٦/٢).

(٣) هو: الشيخ جاسم الفهيد الدوسري في مقالته التعريفية بكتاب البلغة كما في المجموع (٣٧/١).

وكانت في نية الشيخ جعل "ذيل" لهذا الكتاب يتمم به تراجم شيوخ الطبراني[1].

٤. فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب

حَفَلت دواوين السنة المطهرة بأسماء نقلة الآثار الذين تنوعت أساليب التعريف بهم، فمنهم من يُذكر باسمه الصريح، ومنهم من يذكر بلقبه، لذا عمد المصنفون إلى تصنيف رسائل خاصة بالألقاب، وتأتي رسالة الشيخ – رحمه الله– متممة لجهود العلماء السابقين، فألف هذه الرسالة في ألقاب المحدثين ببيان أسمائهم وذِكْرِ ما قيل في كل اسم من المدح والقدح مع زيادة طبقته ووفاته حسب الإمكان، يقول الشيخ في مقدمة الكتاب: "ورتبته على حروف المعجم، وقدمت له بمقدمة لطيفة تحتوي على معنى اللقب، وحكمه، وسميته "فتح الوهاب في المشتهرين من المحدثين بالألقاب"[2] أ.هـ.

يقول الشيخ في خاتمة الكتاب: "هذا ما تيسر جمعه من الألقاب الخاصة بالمحدثين، جمعتهم من مختلف المراجع، وجُلّها من التقريب للحافظ"[3] أ.هـ.

---

(١) المجموع في ترجمته (٢/٧٣٤)، قال الشيخ عبد الأول معلقاً على كلام والده: وقد جمعت مادة الجزء الثاني "الذيل" وانتهيت من أغلب تراجمه التي بلغت فوق السبعمائة ترجمة ...، سهل الله الفراغ منه.

(٢) هكذا سماه الشيخ في مقدمة الكتاب مغايراً للعنوان الذي طبع على الغلاف.

(٣) فتح الوهاب (ص١٤٨).

٥. يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر

يقول الشيخ مبيناً سبب تأليفه هذه الرسالة: (فإنه مناسبة أنني درّست "النزهة على النخبة" فكلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني في السنة الثالثة من الثانوي في معهد إمام الدعوة بالرياض سنة ١٣٧٦هـ، بهذا المناسبة التمس مني بعض الطلبة آنذاك أن أضع لهم التعليقات التي أمليتها عليهم على طريقة السؤال والجواب، فاستحسنت هذا الاقتراح لأنه يساعد على فهم هذه الإملاءات، فمن ثم وضعتها على هذا المنوال، وسميتها "يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر")[١] أ.هـ.

ومعلوم لكل طالب حديث أن "نخبة الفكر" وشرحها "نزهة النظر" من أجود التصانيف المختصرة التي حوت أصول مباحث علم المصطلح وقواعده، ولذا كثرت عناية العلماء بالنخبة وشرحها من نظم للمتن، وتعليق على الشرح وغير ذلك، ومن هذه الجهود ما قام به الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– بوضع هذا المصنف على طريقة السؤال والجواب لمباحث النزهة، ومع ذلك فقد زاد الشيخ بعض المسائل على النزهة ولم يقتصر عليها، ومثال ذلك[٢]:

أ. بيانه لمعنى السند في اللغة وذكر شاهد عليه.

ب.ذكر نظماً لأمراء الحديث لأحد العلماء.

ج. ذكر عدة أمثلة للأحاديث المتواترة.

د. ذكر عدة أمثلة لمدرج المتن.

---

(١) يانع الثمر (ص٥).

(٢) انظرها على الترتيب (ص٩، ١٠، ١٣، ٣٠).

والشيخ لم يقتصر على متابعة ابن حجر[1] في عباراته، فمثلاً تعريف العدل عند ابن حجر: "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة".

وهذا التعريف يحتاج إلى تعريف أجزائه من "الملكة" و "التقوى" و "المروءة" أما الشيخ حماد الأنصاري فقد قال في تعريف العدل: "هو أن يكون أغلب أحوال الراوي في طاعة الله" [2]، وهذا التعريف من الشيخ بمعناه منقول عن الشافعي، يقول الشافعي – رحمه الله–: "لا نعلم أحداً أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية، إلا يحيى بن زكريا، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو: المعدّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو: المجرّح"[3] أ.هـ.

وكان الشيخ – رحمه الله– ينوي شرح كتابه لكن المنية أدركته[4].

---

(١) نزهة النظر (ص٨٤).

(٢) يانع الثمر، (ص١٤).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص٣٠٥، ٣٠٦)، وانظر: الكفاية للخطيب البغدادي (٢٢٩/١).

(٤) المجموع في ترجمته (٧٣٩/٢).

المطلب الثاني: الأجزاء الحديثية[1] التي صنفها الشيخ

١. المجموعة الحديثية

وهي تضم ست رسائل:

أ. بطلان الخبر الذي تضمن عرض السنة على القرآن (في ١٨ صفحة).

ب. إسعاف الخلان بما ورد في ليلة النصف من شعبان (في ١٦ صفحة).

ج. الأحاديث الواردة في جائزة رمضان (في ٥ صفحات).

د. حديث أم سلمة في الطواف (في ٧ صفحات).

ه. إزاحة الغطاء عن أدلة رفع اليدين في الدعاء (في ٧ صفحات).

و. حديث "من لم يحجّ خمسة أعوام..." (في ٥صفحات)

وقد ذكر الشيخ الأسانيد لهذه الأحاديث مع بيان صحيحها من سقيمها، وأكثر النقل عن علماء الحديث، وأحياناً يبين الحكم في مقدمة الرسالة كما في رسالة "إسعاف الخلان" فقد قال: "لم يثبت في قيامها –أي ليلة النصف من شعبان– وصيامها بعينها شيء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ولا عن أصحابه"[2].

---

(١) الأجزاء الحديثية في اصطلاح المحدثين: تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد، أو يدرس أسانيد حديث واحد أو توضع في بعض الموضوعات الجزئية مثل: "جزء القراءة خلف الإمام" و "جزء قيام الليل". معجم المصطلحات الحديثية (ص٦٠) باختصار.

(٢) إسعاف الخلان ص١.

وهذه الرسائل الست واضحة العناوين، أما حديث جائزة رمضان؛ فهو الحديث الوارد أن يوم الفطر يقول منادٍ: "إن ربكم قد غفر لكم فارجعوا راشدين إلى رحالكم فهو يوم الجائزة..."، وأما حديث أم سلمة – رضي الله عنها– فهو: "فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به" وقد استوعب الشيخ طرق هذه الأحاديث وحكم عليها.

٢. تحفة السائل عن صوم المرضع والحامل[١]

وهي في تخريج حديث أنس بن مالك الكعبي – رضي الله عنه– مرفوعاً: "إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصيام وعن المرضع والحامل".

وعناصر الرسالة كالتالي:

أ. ذكر روايات الحديث الأربع وبيان صحيحها من سقيمها.

ب. نقل أقوال المفسرين في آية ﴿**وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾[البقرة:١٨٤].

ج. نقل أقوال الفقهاء من المذاهب الأربعة في هذه الرسالة.

ومن مميزات هذه الرسالة:

أ. جمع الشيخ بين الفقه والحديث وعلو كعبه فيهما.

---

(١) الرسائل الفقهية (ص٩٩– ١٤٢).

ب. دوران الشيخ في أحكامه مع الحديث الصحيح.

ج. نقله واستعانته بكتب الأئمة المبرزين من الفقهاء والمحدثين، كالنووي في المجموع، وابن أبي عمر المقدسي في الشرح الكبير وغيرهم.

٣. تعريف أهل الإيمان بصحة حديث "إن آدم خلق على صورة الرحمن"[١]

وهو جزء حديثي في حديث الصورة المشهور، يقول الشيخ في مقدمة الرسالة: "فبمناسبة إنكار الإمام ابن خزيمة[٢] – رحمه الله– لحديث الصورة في كتاب "التوحيد" له الذي أخرجه ابن أبي عاصم[٣] وغيره، وقلده من قلده في ذلك، بناءً على أنه – أي ابن خزيمة– لم يقف له على سند ثابت، فبمناسبة هذا الإنكار منه، رأيت أن أبيّن في هذه الأوراق ما جاء عن الأئمة في هذا الحديث، مع بيان طرقه الدالة على ثبوته وصحته...." [٤] أ.هـ.

وذكر الشيخ في هذا الجزء طرق الحديث، ومن صححه من الأئمة، ويبين

---

(١) الرسائل في العقيدة (ص١٦٩– ١٨٠).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة، الإمام أبو بكر إمام الأئمة، كان بحرا من بحور العلم، وصنف مصنفات عديدة منها: "الصحيح" و "التوحيد" (ت٣١١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٧٢٠/٢)، البداية والنهاية (٩/١٥).

(٣) هو: أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، اشتهر باسم ابن أبي عاصم، من كبار المحدثين، له "الآحاد والمثاني" و "السنة" (ت٢٨٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣) و البداية والنهاية (٦٩١/١٤).

(٤) الرسائل في العقيدة (ص١٦٩) .

الشيخ منهجه في هذه الرسالة بقوله: "الكلام على حديث الصورة ينحصر فيما يلي: متنه، سنده، من خرّجه، من صححه، خلاصة البحث"[1] أ.هـ.

٤. رفع المنار في الصلاة يوم الجمعة نصف النهار[2]

وسبب تأليف الشيخ هذه الرسالة سؤال عن درجة حديث "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة"

فذكر الشيخ طرق الحديث وبين ضعفه ومخالفته للأحاديث الصحيحة ثم نقل الأقوال الفقهية في المسألة، ورجح ما دل الدليل عليه عنده.

وعلى وجازة هذه الرسالة إلا أن مصادرها كثيرة، فمن هذه المصادر:

أ. كتب الصحاح والمسانيد عموماً.

ب. التمهيد، لابن عبد البر.

ج. زاد المعاد، لابن القيم.

د. فتح الباري، لابن حجر.

ه. نيل الأوطار، للشوكاني.

ومن فوائد هذه الرسالة تصحيح تصحيف وقع في "لسان الميزان" لابن حجر نبه الشيخ عليه في هذه الرسالة.

---

(١) ص١٧٠

(٢) مطبوعة ضمن الرسائل الفقهية للشيخ (ص٢٩- ٣٩).

٥. كشف الستر عما ورد في السفر إلى القبر[١]

وهو جزء حديثي بيّن فيه الشيخ ضعف الأحاديث الواردة في جواز شد الرحل إلى قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – وعدد الأحاديث التي تكلم عليها ١٤ حديثاً.

---

(١) الرسائل في العقيدة (ص١٥٣، ١٦٦).

ومن الجدير بالذكر أن كتاب "كشف الستور عن حكم زيارة النساء للقبور" لا تصح نسبته للشيخ – رحمه الله– يبين ذلك ما قاله الشيخ العلامة بكر أبو زيد – رحمه الله– في كتابه "الأجزاء الحديثية" ص١٠٧: "وقد كان لفضيلة الشيخ حماد الأنصاري – أثابه الله– فضلٌ على نحو ما ذكرت في مقدمة الطبعة الأولى من كتاب "جزء في زيارة النساء للقبور"، وقد نسخ صورة منه بقلمه في "مجاميعه" ومع طول المدة قدّمه للنشر في بعض الدوريات. [مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٥٢، سنة ١٤٠١هـ] بعنوان "كشف الستور عن حكم زيارة النساء للقبور". الاسم الذي كنت سميته به أولاً، فلما هاتفته في ذلك أبدى – أحسن الله إليه– أن ذلك وقع خطأً لعامل النسيان مع طول المدة، ثم بعث إليّ بخطاب – لدي– يعتذر فيه عن ذلك، وهذا يدل على نبله وفضله ووفور علمه وورعه، والأمر عندي سهل. والحمد لله رب العالمين" أ.هـ. وما بين معكوفتين ذكرته للتوضيح.

المبحث الثاني

تحقيقات الشيخ في الحديث وعلومه

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الكتب الحديثية التي حققها الشيخ في علوم الحديث

المطلب الثاني : الأجزاء الحديثية التي حققها الشيخ

المطلب الأول: الكتب الحديثية التي حققها الشيخ في علوم الحديث

١. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، للحافظ الذهبي[١] – رحمه الله–:

ذكر الشيخ في مقدمة تحقيقه أهمية هذا الكتاب؛ وأنه امتاز بميزات ليست في غيره من الكتب المؤلفة في موضوعه من جهة الاختصار والشمولية، وتقسيم طبقات الضعفاء خمسة أقسام[٢]، ثم ذكر الشيخ الفرق بين كتاب "الديوان" للذهبي وبين كتابه الآخر "المغني في الضعفاء"، وعدد من ترجم لهم في الكتاب من الضعفاء ٥٠٩٨ راوياً.

ومن المصادر التي رجع إليها في تحقيقه: "ميزان الاعتدال" و "مغني الضعفاء" كلاهما للذهبي، و "لسان الميزان" و "تهذيب التهذيب" لابن حجر وغيرها من الكتب.

---

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أحد الحفاظ الكبار، له: "تاريخ الإسلام" و "سير أعلام النبلاء" و "تذكرة الحفاظ" (ت٧٤٨هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣٣٦/٣).

(٢) مقدمة الديوان (ص٦).

٢. ذيل ديوان الضعفاء، للحافظ الذهبي – رحمه الله-:

وهذا الكتاب تتمة للكتاب السابق وزيادة عليه، حوى ٥٧٦ ترجمة، ذكر الشيخ في مقدمة تحقيقه الآتي:

أ. توثيق نسبة الكتاب للذهبي.

ب. نسخ الكتاب.

ج. فائدة الكتب المسماة بـ "الذيول"[١].

د. الإشارة إلى المصنفات الكثيرة بـ "الذيول".

ه. أنه علق على بعض الرواة مستمداً ذلك من عدة مصادر في علم الرجال.

٣. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، للحافظ ابن شاهين[٢].

لما لعلم معرفة الرجال من أهمية في علم الحديث، كثرت مصنفات الأئمة فيه، ومن المصنفات في ذلك نوع فريد ألا وهو "الرجال الذين اختلفت فيهم أقوال النقاد جرحاً وتعديلاً" ومن أوائل هذه المصنفات، هذا المصنف لابن شاهين، ولأهميته عمد الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله- إلى نسخه ومقابلته، إلا أنه لم

---

(١) انظر: معجم المصطلحات الحديثية (ص٣٤٣).

(٢) هو: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي، واشتهر بابن شاهين نسبة إلى جده لأمه: أحمد بن محمد بن يوسف بن شاهين، مصنف مكثر، له: "الترغيب في فضائل الأعمال" و "ناسخ الحديث" (ت٣٨٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (١٣٣/١٣).

يقدّر له أن يتم تحقيقه والتعليق عليه وتوفي قبل ذلك[1]، فشرع ابنه الشيخ الدكتور/ عبد الباري بن حماد الأنصاري – حفظه الله– إلى تحقيقه ونشره لإفادة طلاب الحديث.

وعدد الرواة المذكورين في هذا الكتاب ٦٩ راوياً.

٤. المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، للحافظ أبي زرعة العراقي[2].

موضوع الكتاب هو ذكر الأحاديث التي في متنها أو سندها مبهم، ثم بيان هذا المبهم وتسميته، وكان دور الشيخ حماد الأنصاري في هذا الكتاب القيام بنسخه ونشره مع تعليقات يسيرة غالبها في تصحيح خطأ أو بيان طمس، وطبع الكتاب قديماً في الرياض في مجلدة صغيرة.

ومنهج أبي زرعة العراقي في هذا الكتاب ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه في الجملة، ويعتبر الكتاب من المهمات في علم المبهمات، جمع فيه خلاصة ما كتبه من سبقه في هذا الموضوع[3].

---

(١) بتصرف من مقدمة الشيخ د/عبد الباري الأنصاري للكتاب (ص٥).

(٢) أبو زرعة أحمد بن الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين الشافعي، المعروف بابن العراقي، أحد الحفاظ، له: "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" و "الغيث الهامع مع شرح جمع الجوامع" (ت٨٢٦هـ). انظر: الضوء اللامع (٣٣٦/١) و فهرس الفهارس (١١١٨/٢).

(٣) طبع الكتاب محققاً بعد ذلك في ثلاثة مجلدات بتحقيق د/ عبد الرحمن البر، وانظر: كلامه عن طبعة الشيخ حماد الأنصاري في (٧٧/١).

المطلب الثاني: الأجزاء الحديثية التي حققها الشيخ – رحمه الله–:

١. جزء "تحريم نكاح المتعة" لأبي الفتح المقدسي[١].

يقول الشيخ مبيناً منهج مؤلف الرسالة: " رتبها مؤلفها على ما يلي:

أولاً: النصوص الواردة في تحريم المتعة، وأنها منسوخة.

ثانياً: إجماع الصحابة على تحريمها.

ثالثا: أدلة المخالفين من الروافض والإجابة عنها بالدقة.

رابعاً: الأدلة العقلية على تحريمها إلى يوم الدين"[٢].

---

(١) هو: أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي النابلسي، الفقيه الزاهد، شيخ الشافعية بالشام، له: "مختصر الحجة على تارك الحجة" (ت٤٩٠هـ). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٥١/٥).

(٢) مقدمة تحقيق الشيخ لجزء "تحريم نكاح المتعة" ص٨٧.

المبحث الثالث

منهجه في التأليف وخصائص مؤلفاته

وفيه تمهيد، وسبعة مطالب:

المطلب الأول :التنوع الموضوعي في مؤلفاته

االمطلب الثاني : الاعتماد على الأدلة النقلية

المطلب الثالث : التدرج في سياق الأدلة

المطلب الرابع : التوسع في استقصاء البحث

المطلب الخامس : حسن الترتيب

المطلب السادس: الاجتهاد في تآليفه وعدم التبعية لمذهب أو رأي يخالف الكتاب والسنة

المطلب السابع : التواضع وهضم النفس

تمهيد:

إن الحديث عن مؤلفات الشيخ المحدث حماد الأنصاري – رحمه الله– يمس أهم جانب من جوانب النشاط العلمي في حياة الشيخ، وذلك لأهمية الموضوعات التي تناولها – رحمه الله– في مؤلفاته في سائر العلوم الشرعية والحديثية بشكل أخص.

فمن خصائص مؤلفاته ما أُجْمله تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: التنوع الموضوعي في مؤلفاته

لقد سبق الكلام في بيان تضلّع الشيخ – رحمه الله– في فنون عديدة، وإتقانه علوماً كثيرة، وهذه الشمولية من الشيخ ظهرت في المنهج التأليفي عنده، ولذلك فقد عالجت مؤلفاته فنون متعددة من عقيدة وفقه وحديث ولغة وغير ذلك فلم يكن نشاطه التأليفي قاصراً على فن واحد، وإن كان أكثر تأليفه في الحديث وعلومه.

فللشيخ – رحمه الله– "المجموعة الحديثية" و "الرسائل العقدية" و "الرسائل الفقهية" وغيرها.

المطلب الثاني: الاعتماد على الأدلة النقلية

وهذا الأمر ظاهر جلي في كل مصنفات الشيخ، يستدل للمسألة التي يوردها من كتاب الله العزيز، ومن السنة النبوية الصحيحة.

المطلب الثالث: التدرج في سياق الأدلة

فتجده في كثير من كتبه يبدأ الاستدلال بالآيات القرآنية، ثم الأحاديث المرفوعة، ثم أقوال الصحابة، وهكذا، وقد يقدم الحديث لأنه أصل في المسألة التي يراد بحثها، ولعل أبرز مثال على تطبيقه لهذا المنهج هو كتابه "تحفة السائل عن صوم المرضع والحامل" تناول فيه الموضوع على النحو الآتي:

أ. تحقيق صحة الحديث الوارد في المسألة.

ب. ذكر تفاسير الصحابة لآية البقرة، وتحرير أسانيدها.

ج. ذكر الوارد عن التابعين في المسألة.

د. ثم أقوال الأئمة من المذاهب الأربعة.

ه. ثم نقل عن ابن حزم في المحلى.

وكذا ساق الأدلة والأقوال في ترتيب بديع، فعليه رحمة الله.

المطلب الرابع: التوسع في استقصاء البحث

وهذا يدل على تمام نضجه، وكمال حرصه على تبليغ الخير ما استطاع، وهو دال أيضاً على طول باع الشيخ في العلم، ورسوخه فيه، وعمق معرفته، وصبره في سبل إيصال العلم، وتثبيت الحجة، وإقرار الصواب والحق.

ومن الأمثلة على ذلك رسالته المعنونة بـ "الإعلان بأن لعمري ليست من

الإيمان"[1] فقد استقصى الشيخ حسب وسعه ما ورد في هذه الكلمة مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً، ثم نقل عن أئمة اللغة الكبار، وما ورد في هذه الكلمة من أشعار، وكلام الفقهاء الأخيار، وختمها بالتوجيه والاعتذار لما أورده ابن القيم في كتابه "التبيان".

فجمعت هذه الرسالة الوجيزة المبنى، العظيمة المعنى مسألة لها تعلق بالعقيدة والفقه والحديث واللغة، وهي دالة على تمكن الشيخ في هذه العلوم، ومن دلائل استقصائه في بحوثه أنه يزيد عليها بين الفينة والأخرى، فالشيخ – رحمه الله– يراجع مصنفاته ولو بعد طباعتها ويزيد فيها ما يراه مناسباً وهذا في عدة مواضع[2].

المطلب الخامس: حسن الترتيب

تمتاز مصنفات الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– بحسن الترتيب والتقسيم للمادة التي تحتويها، الأمر الذي يسهل على القارئ المعلومات ويقرّب له المسائل، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في مقدمة جزء حديث الصورة "تعريف أهل الإيمان بصحة حديث: إن آدم خلق على صورة الرحمن"[3] يقول الشيخ: الكلام على حديث الصورة ينحصر فيما يلي:

---

(١) الرسائل في العقيدة (ص١١١).

(٢) انظر: الرسائل في العقيدة (ص١٢٩، ١٧٣، ٢٢٨) والرسائل الفقهية (ص١٣٨).

(٣) الرسائل في العقيدة (ص١٧٠).

أ. متنه.

ب. سنده.

ج. من خرجه.

د. من صححه.

ه. خلاصة البحث... أ.هـ.

ثم فصل هذه المباحث في الرسالة، فجاءت على ترتيب ييسر على القارئ المعلومات.

المطلب السادس:

الاجتهاد في تأليفه وعدم التبعية لمذهب أو رأي يخالف الكتاب والسنة

الشيخ – رحمه الله– وإن درس المذهب المالكي وبرع فيه، إلا أنه لم يكن بالذي يتقيّد بأقوال الرجال على حساب الدليل، بل كان يُحذّر من تقديم الآراء[1] على قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، وللشيخ جملة من الاختيارات على غير مذهب المالكية[2].

---

(١) الرسائل في العقيدة (ص٤٢)، والمجموعة الحديثية – الرسالة الخامسة (ص٦).

(٢) انظر: المجموعة الحديثية (الرسالة الخامسة) ص ٦، والمجموع في ترجمته (٤٨٤/١) .

المطلب السابع: التواضع وهضم النفس

من ذلك قوله في مقدمة "بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني": "هذا وقبل سرد تراجمهم أقول: إن هذا العمل الكبير لم أدخل فيه إلا وأنا على علم بأني لست أهلاً له، كما أن أهل زماني قلّ اعتناؤهم بهذا الفن المهم، ولكن لما آمل من ثواب ونجاة في اليوم المشهود تجرأت على هذا الشأن الكؤود[١]" [٢].

وفي لقاء الشيخ مع جريدة عكاظ[٣] يقول عن نفسه: "ورغم تخصصي الفريد في علوم الحديث لا أستطيع أن أصف نفسي بأنني محدث، لأن المحدث نادر الوجود" أ.هـ.

هذا ما يقوله الشيخ مع ما عرف من غزارة العلم، وجودة التصانيف، والمعاصرون للشيخ شبه مجمعون على إطلاق لقب "المحدث" عليه رحمة الله، وبعد، فهذه أبرز الخصائص التي تميز بها أسلوب الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– في التأليف ومنهجه فيه.

---

(١) الكؤود: الصعب. انظر: القاموس المحيط(ص٣١٤).

(٢) بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني ص٦.

(٣) انظر: المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٢٧٧/١).

الفصل الثالث

آراء الشيخ في علوم الحديث

وفيه تمهيد، وخمسة مباحث:

المبحث الأول : الأنواع المتعلقة بدرجة الحديث.

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث الاتصال والانقطاع.

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي.

المبحث الرابع : الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته و من ترد.

المبحث الخامس :الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة ، وكناهم ، وألقابهم .

تمهيد:

إن عناية الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– بالحديث وعلومه عنايةٌ ظاهرة جلية، ويدل على ذلك أمور، منها:

١. تصنيفه كتاباً خاصاً في علم المصطلح هو "يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر".

٢. تصنيفه في أبواب علوم الحديث المختلفة كالألقاب والمدلسين.

٣. ما نثره في دروسه ومحاضراته من مسائل علوم الحديث والتي حوى "المجموع" في ترجمته كثيرا منها.

وبتوفيق من الله – تعالى– حصل نوع تتبع لما نثره الشيخ من مسائل علم المصطلح، وجَعْلِها ضمن مباحث يتخللها تعليقات مختصرة، ورتبتها وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول : الأنواع المتعلقة بدرجة الحديث.

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث الاتصال والانقطاع.

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي.

المبحث الرابع : الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته و من ترد.

المبحث الخامس :الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة ، وكناهم ، وألقابهم .

المبحث الأول

الأنواع المتعلقة بدرجة الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصحيح

المطلب الثاني: الحسن

المطلب الثالث: الموضوع

المطلب الأول: الصحيح

هذا النوع هو أول نوع يذكره عامة المصنفين في المصطلح، ولذلك أسبابٌ؛ أبرزها سببان:

الأول: أنه الغاية التي يسعى المحدّث إلى الحصول عليها، وتفقد شروطه، ومدى تحققها في الرواية.

الثاني: أن جُلَّ الأنواع التي بعده- على تنوعها- هي في الحقيقة لفقد شرط أو أكثر من شروطه، أو هي وسيلة معينة على تحقق شرط أو أكثر.

وللشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله- في هذا النوع من أنواع علوم الحديث آراء، وهي كما يلي:

المسألة الأولى: حَدّ الصحيح وشروطه:

الصحيح في اللغة كما قال ابن فارس[1]: الصاد والحاء: أصل يدل على البراءة من المرض والعيب[2].

واصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه من

---

(١) هو: اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، له: "المجمل" و "مقاييس اللغة" (ت٣٩٥هـ). بغية الوعاة (٣٣٧/١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢٨١/٣)، وانظر: تاج العروس للزبيدي (٥٢٨/٦).

غير شذوذ ولا علة[1].

والعلاقة بين التعريفين جلية، فالصحيح سمي بذلك لسلامته من العلل التي تؤثر فيه.

وقد أشار الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– إلى شروط الحديث الصحيح بقوله: "هو الذي رواه ثقة ضابط، وليس فيه علة قادحة، وليس بشاذ، متصل السند"[2].

التعليق:

من المعلوم أن الإطلاق المشهور لكلمة "ثقة" تعني: العدالة والضبط[3]. ولكن الشيخ – رحمه الله– أراد بـ "الثقة" هنا: مجرد العدالة، جرياً على عادة بعض العلماء من إطلاق هذه الكلمة على معناها غير المشهور، وفي هذا يقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي[4] – رحمه الله–:

"فإن منهم – أي علماء الجرح والتعديل– من لا يطلق "ثقة" إلا على من

---

(١) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١١)، و الموقظة للذهبي (ص٢٤)، و فتح المغيث للسخاوي (٢٣/١)، و تدريب الراوي (١١٤/١).

(٢) لقاء مفتوح في مسجد اليحيوي بالمدينة النبوية (ضمن المجموع (٣٧٤/١))، وانظر: يانع الثمر (ص١٤).

(٣) انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (٥٨٩/١).

(٤) هو: العلامة المحدث عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، صاحب التصانيف والتحقيقات، توفي بمكة ١٣٨٦هـ. انظر: الأعلام (٣٤٢/٣) ومقدمة مجموع آثاره.

كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط، ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطا"[1].

ومما يدل على أن استعمال كلمة "ثقة" فيما هو دون معناها المشهور أن بعض العلماء يجمعون بينها وبين التضعيف[2]، ومن ذلك:

أ. قول أبي زرعة في عمر بن عطاء بن وراز: "ثقة لين"[3].

ب. قول العجلي في القاسم أبي عبد الرحمن الشامي: "ثقة يكتب حديثه، وليس بالقوي"[4].

المسألة الثانية: كلامه عن صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان:

إن من مصادر الحديث الصحيح ومظانه صحيح الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ) المعروف بصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان للإمام محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) تلميذ ابن خزيمة.

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– مبيناً منزلة هذين الكتابين:

---

(١) الاستبصار في نقد الأخبار، ضمن الرسائل الحديثية، مجموعة آثار الشيخ المعلمي (٥/١٥).

(٢) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٦٣/١)، و ضوابط في الجرح والتعديل (ص١٧٩).

(٣) الجرح والتعديل (١٢٦/٦) في إحدى النسخ.

(٤) الثقات للعجلي (٢١٢/٢).

"تسمية هذه بالصحيح ليس كتسمية البخاري ومسلم بالصحيح، وأغلب ما فيها أحاديث حسان، والذي دعا إلى تسميتها بالصحيح أن الحسن يلزم منه العمل كالصحيح، فلا بأس من تسميتها صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة وهكذا"[١].

التعليق:

أفاد الشيخ – رحمه الله– أن ابن خزيمة وابن حبان ممن لا يفرقون بين الصحيح والحسن، بل كل ما يصلح للحجة والعمل فهو عنده صحيح، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله– عند ذكره لما ينفرد به محمد بن إسحاق صاحب السيرة: "ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً، وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه"[٢] يعني ابن خزيمة والحاكم.

المسألة الثالثة: من فوائد المستخرجات:

المستخرجات جمع مستخرج وهو مشتق من الاستخراج؛ بمعنى الاستنباط[٣].

وفي الاصطلاح: أن يعمد المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٣٥/٢).

(٢) فتح الباري (٣٨٥/١٤) وانظر: النكت لابن حجر (٤٤١/١)، النكت الوفية للبقاعي (١٤١/١)، تدريب الراوي (١٨٣/١).

(٣) تاج العروس (٥١٥/٥) وانظر: فتح الباقي لزكريا الأنصاري (ص٦٧).

يلتقي معه في شيخه أو من فوقه[1].

وسمي بذلك لاستنباط مؤلفه للطرق المتعلقة بأحاديث الكتاب المستخرج عليه[2].

يقول الشيخ حماد الأنصاري في بيان فائدة المستخرجات: (من فوائد المستخرجات الزيادة في بعض الأحاديث من ناحية الألفاظ)[3].

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٢)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/١٢١)، فتح المغيث للسخاوي (١/٦٨).

(٢) توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، لطاهر الجزائري (١/٤٤٣).

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (١/٥٢٥).

التعليق:

ذكر علماء الحديث فوائد عدة للمستخرجات[1]، وما يتعلق بالفائدة التي ذكرها الشيخ – رحمه الله– فقد نصّ عليها الحافظ ابن الصلاح[2] في "علوم الحديث"[3] وأوصلها الحافظ ابن حجر[4] إلى عشرة فوائد.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤)، التقييد والإيضاح للعراقي (٢٥٢/١)، النكت لابن حجر (٣٠٦/١)، والنكت الوفية للبقاعي (١٥٠/١)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢٧٨/١).

(٢) هو: الحافظ أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ابن الصلاح، المحدث الفقيه، له: "معرفة أنواع علوم الحديث" و "طبقات الفقهاء الشافعية" (ت٦٤٣هـ). انظر: تذكر الحفاظ (١٤٣٠/٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٢٦/٨).

(٣) علوم الحديث (ص٢٤).

(٤) النكت على ابن الصلاح (٣٠٦/١)، وقال السخاوي في "فتح المغيث" (٧١/١): "إلى غير ذلك من الفوائد التي أوردت منها في النكت نحو العشرين"، ويعني نكته على ألفية العراقي وشرحها وهو مفقود. انظر: مقدمة الشيخ العلامة د. عبد الكريم الخضير في تحقيقه لفتح المغيث.

المطلب الثاني: الحسن

الحسن في اللغة كما يقول ابن فارس: الحاء والسين والنون أصل واحد، فالحسن ضد القبح؛ يقال: رجل حسن، وامرأة حسناء، وحسّانة[١].

أما في الاصطلاح: فقد حصل في تحقيق معناه اضطراب[٢]؛ وذلك أنه لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من العلماء[٣].

ومن هذه التعاريف ما عرّفه به ابن حجر بقوله: "الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون الحديث معلولاً، ولا شاذاً"[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥٧/٢)، وانظر: القاموس المحيط (ص١١٨٩).

(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١٩١)، وانظر: الموقظة للذهبي (ص٢٦).

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٦٣)، وانظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص١٠٣).

(٤) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة (ص٦٣).

المسألة الأولى: أن الحديث عند المتقدمين ينقسم إلى قسمين صحيح وضعيف:

يقول الشيخ حماد الأنصاري: ([الحديث] في الزمان الأول ينقسم قسمين فقط – في أيام الإمام أحمد وقبله– وهما: الصحيح والضعيف)[١].

ويرى أيضاً أن الحسن داخل في الصحيح، لكنه أفرد لكثرة استعماله[٢].

التعليق:

ما ذكره الشيخ – رحمه الله– قد نصّ عليه العلماء، فإطلاق الحسن على الأحاديث الصحيحة موجود في كلام المتقدمين[٣]، يقول الحافظ ابن رجب[٤] – رحمه الله–: " وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث أنه صحيح أو ضعيف، ويقولون منكر وموضوع وباطل"[٥].

والذي استقر عليه الأمر هو التفرقة بين الصحيح والحسن، ومع ذلك فإن النزاع بين الفريقين لفظي كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: " والنزاع بين الفريقين لفظي، لأن من يفرّق بينهما تظهر ثمرة تفرقته فيما إذا تعارضا فيرجح

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٣٨٢/١).

(٢) المصدر السابق (٤٨٧/٢).

(٣) الاقتراح (ص٢٠٠).

(٤) هو: الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، له: "شرح علل الترمذي" و "فتح الباري شرح البخاري" (ت٧٩٥هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣٢١/٢)، شذرات الذهب (٥٧٨/٨).

(٥) شرح علل الترمذي (٥٧٥/٢).

الصحيح على الحسن. ومن لا يفرق بينهما يستعمل هذا الترجيح بعينه، وإن سمّى الكل صحيحاً، فيكون عنده صحيح وأصح منه كما عند غيره حسن وصحيح"[١].

المسألة الثانية: كلامه عن سكوت أبي داود:

قال الإمام أبو داود – رحمه الله– في شأن ما سكت عنه في كتابه "السنن": "وما كان من كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"[٢].

وقد اختلف العلماء في معنى كلمة "صالح" على أقوال، منها:

القول الأول: أنه حسن عند أبي داود، وهذا قول ابن الصلاح[٣]، والنووي[٤]، والعلائي[٥].

القول الثاني: أنه صالح للاحتجاج و دائر بين الصحة والحسن، اختاره ابن رُشيد الفهري[٦].

---

(١) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة (ص٦٤).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص٢٧).

(٣) علوم الحديث (ص٣٦).

(٤) التقريب بشرحه التدريب (٢٥٨/١). وانظر ترجمة النووي في: البداية والنهاية لابن كثير (٥٣٩/١٧).

(٥) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٢٣). وانظر ترجمة العلائي في: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٥٦/١٣).

(٦) نقله عنه ابن سيد الناس في النفح الشذي (٢١٨/١). انظر ترجمة ابن رشيد في: الدرر الكامنة (١١١/٤).

القول الثالث: أن منه ما يصلح للحجية ومنه ما يصلح للاعتبار وإليه جنح الحافظ ابن حجر بقوله: "وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة، أو للاستشهاد أو للمتابعة، فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف، ويحتاج إلى تأمل المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا؟ إن وجد فيها أفراد تعيّن الحمل على الأول، وإلا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا"[(١)].

واختاره من المعاصرين الشيخ الألباني[(٢)] – رحمه الله–، والشيخ مقبل الوادعي[(٣)] – رحمه الله–.

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– شارحاً لكلمة أبي داود: (فهو صالح): "هذه الكلمة تعرفون أن أهل الحديث اختلفوا في فهمها، بعضهم يقول: صالح للاحتجاج، وبعضهم يقول: صالح للاعتبار، وهذا هو الصحيح، فما يوجد له متابع أو شاهد فيحتج به وإلا فلا"[(٤)].

---

(١) النكت لابن حجر (٤١٠/١).

(٢) مقدمة تحقيقه على سنن أبي داود "الأم" (١٥/١)، وقال عن كلام الحافظ ابن حجر السابق: "وهذا تحقيق بديع من الحافظ – رحمه الله–"

(٣) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص٦٨).

(٤) شريط صوتي بعنوان "ميزات كتب السنن" بتصرف يسير. ومصطلح الاعتبار والمتابعة والشاهد سيأتي تفصيله في مبحث خاص.

التعليق:

لم أجد بعد بحثي القاصر من نصّ على أن المراد بكلمة "صالح" في كلام أبي داود هو الصلاحية للاعتبار فقط، ولعل هذا من الشيخ لأنه يرى أن سكوت أبي داود ليس دليلاً على الصحة أو الحسن، ويعلل ذلك بقوله: "فإنه قد يتساهل أيضاً فيما سكت عنه"[1] وإن كان كلام ابن حجر يومِئ إلى هذا القول، فإنه شرح عبارة أبي داود "وما كان فيه وهنٌ شديد بيّنته: " يُفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام، منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة، ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها"[2].

---

(١) الرسائل الفقهية (ص١٠٨).

(٢) النكت (٤٠٤/١)، وانظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص١٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٤/١٣).

ولعل من الممكن أن يقال هناك جهتان منفكتان:

الجهة الأولى: تحقيق مراد أبي داود بقوله "صالح" ويقال هو يريد الاحتجاج.

والجهة الثانية: أنه بعد البحث تبين أن ما سكت عنه يحتاج إلى التثبت فيه، ولعل كلام الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– يتنزل عليه. والله أعلم[1].

(١) انظر: "ما سكت عنه أبو داود في سننه دراسة تطبيقية"، للدكتورة/ ندى خليل، مجلة كلية العلوم الإسلامية، عدد سنة ١٤٣١هـ – ٢٠١١م، جامعة بغداد.

المطلب الثالث: الموضوع

الموضوع في اللغة: اسم مفعول من وضع الشيء، يضعه وضعاً: حطّه[١].

وفي الاصطلاح: الكذب المختلق على الرسول – صلى الله عليه وسلم [٢].

والعلاقة بين التعريفين واضحة، إذ فيه الإشارة إلى أن رتبته أن يكون دائما مُلقى مطّرحاً لا يستحق الرفع أصلا[٣].

ومن المسائل المتعلقة بالحديث الموضوع مما تناوله الشيخ – رحمه الله–:

مسألة: رواية الحديث الموضوع من غير بيان حاله:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–: "إن المتقدمين من المحدثين يسوقون أحاديث موضوعة وضعيفة بأسانيدهم في كتبهم، والعلة هي أنه يقولون: "من أسند فقد أحالك" وعملهم هذا يعملونه حتى يأتي من بعدهم فيفحصها"[٤].

بل نقل الشيخ أن أهل الحديث قاطبة مجمعون على أن الحديث إذا ذكرت إسناده فلا يلزمك بيان حاله[٥].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (١١٧/٦)، والنكت الوفية للبقاعي (٥٤٦/١)، وقال ابن دحية:" يقال: وضع فلان على فلان كذا: إذا ألصقه به ولم يقله" كما في أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص١٤٨)، ونقله ابن حجر عنه في النكت (٧٥٨/٢) وقال بعدها:" وهو الأليق بهذه الحيثية".

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٩٨)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٠٦/١)، وفتح المغيث للسخاوي (٩٨/٢).

(٣) انظر: النكت الوفية للبقاعي (٥٤٦/١).

(٤) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٤٧/٢).

(٥) المصدر السابق (٤٧٩/٢).

التعليق:

يقول الحافظ ابن حجر: " والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين، وعليها يحمل ما صدر من كثير منهم من إيراد الأحاديث الساقطة معرضين عن بيانها صريحاً، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان"[١].

فدل هذا أنها طريقة مسلوكة لبعض العلماء؛ وهو أنه إذا ساق السند برئ من عهدته، ويقولون ما معناه "العهدة على القائل لا على الناقل"[٢].

وقد حكى السيوطي الإجماع على القول الآخر في المسألة، فقال: "وقد أطبق على ذلك علماء الحديث فجزموا بأنه لا تحل رواية الموضوع في أي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه"[٣].

ويقول الخطيب البغدادي[٤] – رحمه الله– :" يجب على المحدث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك فقد باء

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٧٧٩/٢).

(٢) انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٨/٧).

(٣) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص١٣٣).

(٤) هو أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، له: "الكفاية في معرفة أصول الرواية" و "الجامع لأخلاق الراوي" (ت٤٦٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٨).

بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين.....، ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لحال واضعه و [الاستشهاد][1] على عظيم ما جاء به والتعجب منه والتنفير عنه ساغ له ذلك، وكان بمثابة إظهار جرح الشاهد في الحاجة إلى كشفه، والإبانة عنه"[2].

وبعد أن تبين أن في المسألة خلافاً، فحكاية الإجماع من الشيخ حماد الأنصاري فيها نظر . والله أعلم[3].

---

(١) في المطبوع [الاستشهاء]، ولعل الصواب ما ذكر.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٣٤/٢ – ١٣٦)، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١٠٠/٢).

(٣) انظر: الوضع في الحديث لعمر حسن فلاتة (٣٢٣/١).

المبحث الثاني

الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث الاتصال والانقطاع

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المرفوع والموقوف

المطلب الثاني: المرسل وحكم الاحتجاج به

المطلب الثالث: التدليس وبيان أنواعه وأحكامه

المطلب الأول: المرفوع والموقوف

المرفوع في اللغة: اسم مفعول من "رفع" وهو خلاف الخفض[١].

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير[٢].

وسمي المرفوع بذلك لارتفاع رتبته بإضافته للنبي صلى الله عليه وسلم[٣].

أما الموقوف في اللغة: اسم مفعول من "وقف" وهذه المادة كما يقول ابن فارس: أصل واحد يدل على تمكّث في شيء[٤].

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى الصحابة من قول أو فعل أو تقرير[٥].

والعلاقة بين المعنيين من جهة كون الراوي تمهل ولم يرفع الحديث إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بل وقف بها عند الصحابي[٦].

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (١٢٢١/٣)، وتاج العروس (١٠٤/٢١).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٥)، الاقتراح (ص٢١٠)، فتح المغيث للسخاوي (١٧٨/١).

(٣) التقريرات السنية في شرح البيقونية لحسن مشاط (ص٢٠).

(٤) معجم مقاييس اللغة (١٣٥/٦).

(٥) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي (١١٦/١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٤٦)، فتح المغيث (١٨٧/١).

(٦) انظر: نتيجة النظر في نخبة الفكر للشمني (ص٢٠٧).

ومن المسائل المتعلقة بهذا النوع:

مسألة حكم قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه:

قال الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– : "إن قول الصحابي يُعدُّ مرفوعاً إلا إذا كان للاجتهاد فيه مجال"[1].

التعليق:

منطوق كلام الشيخ – رحمه الله– أن الصحابي إذا قال قولاً ليس للاجتهاد فيه مجال فإنه يُعدّ مرفوعاً.

فإذا قال الصحابي قولاً مما لا مجال للاجتهاد فيه؛ كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن، وأهوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، ونحو ذلك، فإن له حكم الرفع.

يقول الحافظ ابن حجر: " وإنما كان له حكم الرفع، لأن إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي مُوقفاً للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي – صلى الله عليه وسلم "[2].

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٩٨/٢).

(٢) نزهة النظر (ص١٨٨)، وانظر: النكت على ابن الصلاح (٤٨٦/٢).

على أن بعض العلماء[1] قيد الحكم بالرفع فيما إذا كان الصحابي لا يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، وهذا القيد قد ردّه السخاوي[2] بقوله: "وفي ذلك نظر، فإنه يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستنداً لذلك من غير عزو مع آية ﴿أَوَ لَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[العنكبوت:٥١] وعلمه بما وقع فيه – أي أهل الكتاب– من التبديل والتحريف"[3].

ويتبين بهذا موافقة الشيخ حماد الأنصاري لأهل الحديث في هذه المسألة، ولعله يذهب إلى ما قرره السخاوي؛ ولذلك لم يقيّد المسألة بكون الصحابي لا يُعرَفُ بالأخذ عن أهل الكتاب.[4] والله أعلم.

---

(١) كالعراقي في شرح التبصرة (٢٠٠/١) وابن حجر في النكت (٤٨٨/١) والنزهة (ص١٨٨).

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمن أبو الخير، المعروف بالسخاوي، الشافعي القاهري، له: "فتح المغيث" و "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" (ت٩٠٢هـ). ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع (٢/٨).

(٣) فتح المغيث (٢٢٩/١)، وانظر: النكت الوفية للبقاعي (٣٥٥/١).

(٤) انظر في هذه المسألة: "ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم" للدكتور/ محمد بن مطر الزهراني – رحمه الله– و "ما له حكم الرفع من الموقوفات والمقطوعات" للدكتور/ وليد الكندري، والدكتور/ مبارك الهاجري – وفقهما الله– بحث نشر في "مجلة الشريعة والقانون" بطنطا، سنة ٢٠٠٥م.

المطلب الثاني: المرسل وحكم الاحتجاج به

المرسل في اللغة: من قولهم "أرسلت كذا" إذا أطلقته[1].

أما في الاصطلاح: فقد اختلفت عبارات الأئمة في حد الحديث المرسل؛ والذي عليه جمهور المحدثين: هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – [2].

ومن المسائل التي بحثها الشيخ – رحمه الله–:

مسألة حكم الاحتجاج بالحديث المرسل:

يقرر الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– حجية الحديث المرسل بقوله: "وهو القول الصحيح الراجح، لأنهم قالوا: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك"[3].

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ص١٠٠٥)، وقد ذكر العلائي ثلاثة أوجه أخرى في جامع التحصيل (ص٢٣) وبّين العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ثم قال: "والكل محتمل".

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٧٤)، وجامع التحصيل للعلائي (ص٢٨)، والنكت لابن حجر (٤٩٦/٢).

(٣) يانع الثمر (ص٢٢) وهي من المسائل التي خالف فيها الشيخ الحافظ ابن حجر في النزهة.

التعليق:

اختلفت أقوال العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل على عدة أقوال[1]، حاصلها يرجع إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: القبول مطلقاً، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد، على أقوال لهم في قبوله.

القول الثاني: الرد مطلقاً، وهو الذي عليه عمل أهل الحديث[2].

القول الثالث: التفصيل أو قبوله بشروط، ولهم فيه أقوال:

أحدها: الفرق بين من عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فيقبل مرسله، وبين من عرف أنه يرسل عن كل أحد، فلا يقبل مرسله.

قال العلائي: "هذا القول أرجح الأقوال في هذه المسألة وأعدلها"[3].

وأيده الحافظ ابن حجر بقوله: "وبهذا المذهب يحصل الجمع بين الأدلة

---

(١) انظر: جامع التحصيل للعلائي (ص٣٣)، و "اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل وأثر ذلك في استنباط الأحكام" لمحمد حامد عثمان.

(٢) قاله ابن حجر في النكت (٤٩٩/٢)، وانظر: مقدمة صحيح مسلم (٣٠/١)، المجروحين لابن حبان (٣٨/٢)، شرح العلل لابن رجب (٥٤٢/١)، الكافي في علوم الحديث لأبي الحسن التبريزي (ص٢٠٦).

(٣) جامع التحصيل (ص٣٨)، وقال: ص٣٧:" وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل.

لطرفي القبول والرد"[1].

القول الثاني: اعتبار المرسل بما يعضده من مرسل آخر، أو مسند من وجه آخر أو قول بعض الصحابة مع شروط تنضم إليه، وهو منسوب إلى الشافعي –رحمه الله–[2].

وفي المسألة أقوال أخرى.

ومع ما اختاره الشيخ من حجية المرسل فإنه في تطبيقاته لا يُغْفِلُ اعتضاد الحديث المرسل بما يقويه؛ فيقول في إحدى رسائله: " فالمرسل من هذا النوع محتج به بالإجماع لما تقوى به من الحديث المتفق عليه عن سلمان الفارسي، ومن عمل السلف بمعناه "[3].

وقال قبلها عند هذا الحديث: "وقد عضده شواهد ستأتي"[4].

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٥٠٧/٢).

(٢) الرسالة (ص٤٦١)، وانظر: جامع التحصيل للعلائي (ص٣٩) وفصّل في بيان كلام الشافعي وذكر له احتمالين (ص٤٩) من جهة كونه مختصاً بمراسيل كبار التابعين أو غيرهم.

(٣) الرسائل الفقهية (ص٣٧).

(٤) المصدر السابق (ص٣١).

وقد تضمن كلام الشيخ اعتضاد الحديث المرسل المذكور بأمرين:

الأول: مجيئه من وجه آخر مسند.

الثاني: عمل السلف بمعناه. فيدل على أن الشيخ من جهة التطبيق موافق لما قرّره أئمة الحديث في مسألة حجية المرسل، ولعل ما قرّره نظرياً قول قديم له لأن "يانع الثمر" من أوائل مصنفاته فقد صنّفه سنة ١٣٧٦هـ.

المطلب الثالث: التدليس وبيان أنواعه وأحكامه

التدليس في اللغة: مشتق من "الدَّلَس"، قال ابن فارس: "الدال واللام والسين أصل يدل على ستر، وظلمة"[١].

أما في الاصطلاح: فالحديث المدلس هو:" الذي روي على وجه يوهم ألا عيب فيه"[٢].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، فكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه[٣].

ومن المسائل المتعلقة بهذا النوع مسألتان:

المسألة الأولى: أنواع التدليس

ذهب الشيخ – رحمه الله– إلى أن التدليس ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:"

١. تدليس الإسناد: وهو أن يسقط اسم شيخه الذي [سمع] منه ويرتقي إلى شيخ شيخه بلفظ يوهم السماع.

٢. تدليس الشيوخ: وهو أن يصف الشيخ [الذي سمع منه] بوصف لا يعرف به من اسم أو كنية أو لقب.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٩٦/٢)، وانظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي (٦١٢/٢).

(٢) شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، لشمس الدين الحنفي التبريزي (ص٤٠)، وانظر: التدليس في الحديث، للدكتور/ مسفر الدميني –رحمه الله– (ص٣٧).

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٥٥٩/٢).

٣. تدليس التسوية: وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي يسمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخ الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله"[١].

التعليق:

اقتصر ابن الصلاح في علوم الحديث[٢] على ذكر قسمين من أقسام التدليس؛ وهما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، واستدرك عليه الحافظ العراقي[٣] نوعاً ثالثاً وهو "تدليس التسوية"[٤] على أن الحافظ ابن حجر ناقش شيخه العراقي بقوله: " والتسوية على تقدير تسميتها تدليساً هي من قبيل القسم الأول وهو تدليس الإسناد"[٥].

ويتبين بهذا أن تدليس التسوية في حقيقته نوع من تدليس الإسناد، ولعل من

---

(١) انظر: انظر: إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ (ص٢، ٣) باختصار.

(٢) علوم الحديث (ص٧٣).

(٣) العراقي هو: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل العراقي، الشافعي المصري، له: "الألفية وشرحها" و "التقييد والإيضاح" (ت٨٠٦هـ). انظر: الضوء اللامع (١٧١/٤)، شذرات الذهب (٨٧/٩).

(٤) التقييد والإيضاح (٤٤٦/١)

(٥) النكت لابن حجر (٥٦١/٢) وزاد أنواعاً أخرى.

أفرده مراده بيان كونه شر أنواع التدليس.

وهذه الأنواع الثلاثة بينها فروق من المهم بيانها:

فتدليس الإسناد فيه حذف سواء للشيخ أو الصيغة معاً[١]، أما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه، وغايته توعير لطريق معرفة الشيخ[٢].

وتدليس التسوية مع أنه يندرج في تدليس الإسناد إلا أنه لا يختص بشيخ المدلس بل بشيخ شيخه[٣].

المسألة الثانية: حكم الحديث المدلَّس

يقول الحافظ ابن رجب: "والتدليس مكروه عند الأكثرين لما فيه من الإيهام، وهو عن الكذابين أشد"[٤].

وقد اختلف أهل العلم في قبول خبر من عرف بالتدليس – خاصة ما يتعلق بتدليس الإسناد[٥]– والذي يختاره الشيخ حماد الأنصاري التفصيل، فإن صرّح بالاتصال كقوله "سمعت" أو "حدثنا" فهو مقبول يحتج به، وإن أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل[٦].

---

(١) انظر: التدليس في الحديث (ص٨٠).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٧٦).

(٣) انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (ص١١٠).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/٥٨٥).

(٥) أما تدليس الشيوخ فأمره أخف كما قرر العلماء، ويختلف باختلاف الحامل عليه.

(٦) إتحاف ذوي الرسوخ(ص٢)

التعليق:

ما قرّره الشيخ حماد الأنصاري في هذه المسألة هو القول الذي صححه الخطيب البغدادي[١]، وابن الصلاح[٢]، وقال العلائي أنه: "الصحيح الذي عليه جمهور أهل الحديث والفقه والأصول"[٣].

والشيخ مع تقريره هذه المسألة فإنه يراعي طبقات المدلسين، ويقول في ذلك: "ثم اعلم أن هؤلاء المدلسين الذين ستسمع تراجمهم _ إن شاء الله- ليسوا على حد واحد؛ بحيث تتوقف في كل ما قال فيه كل واحد منهم "عن" أو "أن" أو "قال" أو بغير أداة ولم يصرح بالسماع، بل هم على خمس طبقات"[٤].

ثم ذكر هذه الطبقات تبعاً لما قرره العلائي[٥]، وابن حجر[٦]؛ وهذه الطبقات على سبيل الإجمال كالتالي:

الطبقة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

الطبقة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته

---

(١) الكفاية (١٥١/٢) وقد ذكر في المسألة أربعة أقوال.

(٢) علوم الحديث (ص٧٥).

(٣) جامع التحصيل (ص٩٨).

(٤) إتحاف ذوي الرسوخ (٥).

(٥) جامع التحصيل، ص١١٣.

(٦) تعريف أهل التقديس، ص١٣.

وقلة تدليسه في جنب ما روى.

الطبقة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

الطبقة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

الطبقة الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

فالطبقة الأولى والثانية يقبل حديثهم مطلقاً، أما الثالثة والرابعة فيجري فيهم الخلاف السابق، أما الخامسة فروايتهم مردودة ، ولو صرحوا بالسماع لأجل ضعفهم.

المبحث الثالث

الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي

وتحته سبعة مطالب:

المطلب الأول: المتواتر والآحاد

المطلب الثاني: المسلسل

المطلب الثالث: المتابعة والشاهد

المطلب الرابع: اللحن في الحديث

المطلب الخامس: معرفة من اختلط من الرواة الثقات:

المطلب السادس: من صيغ أداء الحديث

المطلب السابع: آداب طالب الحديث

المطلب الأول: المتواتر والآحاد

المتواتر في اللغة: مشتق من التواتر؛ بمعنى التتابع، يقال: تواترت الإبل والقطا: إذا جاءت في إثر بعض[١].

وفي الاصطلاح: ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوّله إلى آخره[٢].

والعلاقة بين التعريفين من جهة مجيء المخبرين بالخبر واحداً بعد واحد[٣].

الآحاد في اللغة: جمع أحد بمعنى الواحد[٤].

وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط المتواتر[٥].

ومن المسائل التي تعرض لها الشيخ مسألة التواتر المعنوي:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– : "إن أكثر الأحاديث المتواترة تواترها بالمعنى لا باللفظ"[٦].

---

(١) انظر: تاج العروس (٣٣٨/١٤).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٦٧)، التقريب للنووي (ص٣٤٤)، نزهة النظر لابن حجر (ص٥٤).

(٣) انظر: توجيه النظر لطاهر الجزائري (١٢٩/١).

(٤) القاموس المحيط (ص٢٦٤).

(٥) انظر: نزهة النظر (ص٧٣).

(٦) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٣٣/٢).

التعليق:

المفهوم من كلام الشيخ أن المتواتر ينقسم إلى قسمين:

١. متواتر لفظاً ومعنى.

٢. متواتر معنى لا لفظاً.

وبيان ذلك: أن الأخبار إذا اتفقت على معنى كلي مشترك، دون اتفاق ألفاظها، سمي ذلك تواتراً معنوياً، وبيّن الشيخ أن التواتر المعنوي أكثر من اللفظي.

وما ذهب إليه الشيخ قد قرره جمع من العلماء، يقول محمد بن جعفر الكتاني[١]: " وبالجملة فالمتواتر من الحديث كثير جداً إلا أن أغلبه تواتره معنوي، وأكثر الأمور المعلومة من الدين ضرورة متواترة معنى"[٢].

ويتلخص من هذا موافقة الشيخ حماد الأنصاري لأهل الحديث في كون المتواتر المعنوي أكثر من المتواتر اللفظي[٣].

---

(١) هو: محمد بن جعفر الكتاني، أبو عبد الله الحسني الفاسي، له: "الرسالة المستطرفة" و "نظم المتناثر" (ت١٣٤٥هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧٢/٦).

(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص٢١).

(٣) انظر: تدريب الراوي (٧٥٤/٢).

المطلب الثاني: المسلسل

المسلسل لغة: اسم مفعول من "التسلسل" وهو اتصال الشيء بالشيء[١].

وفي الاصطلاح: عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة[٢].

ولعل العلاقة بين التعريفين من جهة اتصال تلك الصفات أو الحالات في أثناء الإسناد.

ومن المسائل التي تناولها الشيخ؛ درجة الأحاديث المسلسلة:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–: " أغلب المسلسلات في السند ضعيفة"[٣].

التعليق:

ما قرّره الشيخ قد قرّره العلماء، وفي ذلك يقول الذهبي:" وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب رواتها"[٤].

ونبّه عليه قبل ذلك ابن الصلاح، لكنه خصّ الضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن[٥].

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة (سلسل).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٥)، الاقتراح (ص٢١٤)، فتح المغيث للسخاوي (٤٣٢/٣).

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٩٧/٢).

(٤) الموقظة (ص٤٤).

(٥) علوم الحديث (ص٢٧٦).

المطلب الثالث: المتابعة والشاهد

المتابعة لغة: مصدر ميمي لـ "تابعه تباعاً" واسم الفاعل منه "متابِع" بكسر الباء، وأصل هذه المادة بمعنى التُّلُو والقفو[١].

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط مع الاتحاد في الصحابي[٢].

ويَضِح بذلك أن المتابعة تدل على الموافقة والقفو للحديث الذي ظُنّ كونه فَرْداً.

أما الشاهد لغة: اسم فاعل من الشهادة، وهي في الأصل مادة تدل على الحضور والعلم والإعلام[٣].

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنىً فقط مع الاختلاف في الصحابي[٤].

والعلاقة بين التعريفين ظاهرة من جهة أن الصحابي الآخر – الذي روي الحديث عنه– كأنه شهد بروايته لأخيه الصحابي الآخر بأن النبي – صلى الله

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٦٢/١)، لسان العرب مادة (تبع)، والعالي الرتبة في شرح نظم النخبة للشمني الابن (ص١١٥).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٢١) و معجم المصطلحات الحديثية (ص٦٣٥).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة (٢٢١/٣).

(٤) نزهة النظر (ص١٢٣)، فتح المغيث للسخاوي (٢٢/٢)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر للمناوي (٤٤٠/١)، معجم المصطلحات الحديثية (ص٩١٧).

عليه وسلم – قال ذلك الحديث إما لفظاً أو بالمعنى.

ومن المسائل التي تناولها الشيخ: بيان الفرق بين المتابع والشاهد:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله–: " إذا كان الحديث ضعيفاً لكون أحد رواته مدلساً أو سيء الحفظ، فإننا نبحث له عن شاهد أو متابع؛ والشاهد معناه إذا كان الحديث عن "ابن عمر" رضي الله عنه، أبحث عن صحابي آخر رواه لكي تتقوى رواية ابن عمر، فمثلاً وجدنا عن ابن مسعود عندئذٍ يتقوى الحديث ما دام السندان مختلفين، وليس في أحدهما كذاب، فالشاهد إذاً رواية الصحابي دعمت رواية صحابي آخر.

أما المتابع ينقسم إلى قسمين:

إذا كان الحديث رواه تابعي عن صحابي، وهذا التابعي فيه ضعف، فنبحث عن رواية تابعي آخر عن نفس الصحابي، فإذا وجدت سميت متابعة تامة.

أما المتابعة القاصرة تكون لتابع التابعي"[1].

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٣٨٣/١) باختصار وتصرف يسير.

التعليق:

ما ذكره الشيخ – رحمه الله– هو قريب من تقرير ابن حجر في "النزهة"[١]، على أن ابن حجر بيّن أن بعض الأئمة قد يطلق المتابعة والشاهد على غير ما ذُكر، فيقول: "وخَصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواءً كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك"[٢].

وقال بعدها: "وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل"[٣].

و الكشف عن المتابعة والشاهد يسمى عند أهل الحديث: الاعتبار.

ومما نبه عليه الشيخ في سياق كلامه أن الرواية في باب المتابعة والشاهد قد يدخل فيها رواية الضعيف، لأن الشيخ نفى الكذب عن الرواية لا الضعف المحتمل، وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح:

"ثم اعلم أنه يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء"[٤].

ووجه ذلك كما يقول النووي:" لكون المتابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله"[٥].

---

(١) نزهة النظر (ص١٢١، ١٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٢٤).

(٣) نزهة النظر (ص١٢٤)، ولعله يقصد بذلك ابن منده. انظر: " منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه "(ص٥٣١).

(٤) علوم الحديث (ص٨٤).

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي (٨٦/١)، وانظر: توجيه النظر لطاهر الجزائري (٣٥/٢).

وبين الشيخ حماد الأنصاري أيضاً أن فائدة المتابعات والشواهد التقوية كما قرّر ذلك الحافظ ابن حجر وغيره[1].

(١) انظر: نزهة النظر (ص١٢٢)، العالي الرتبة في شرح نظم النخبة للشمني الابن (ص١١٥)، الغاية في شرح الهداية للسخاوي (٣٢٠/١)، منهج ذوي النظر في شرح منظومة أهل الأثر للترمسي (ص١٨٨)، توجيه النظر لطاهر الجزائري (٣٤/٢).

المطلب الرابع: اللحن في الحديث

اللّحن في اللغة: الخطأ وترك الصواب في القراءة[١].

أما في الاصطلاح: تأدية الراوي للحديث على وجه يخالف القانون النحوي[٢].

والعلاقة بين التعريفين ظاهرة جلية من جهة ترك الراوي الصواب في رواية الحديث على الوجه العربي السليم.

ومن المسائل التي تناولها الشيخ: حكم من لَحَن في الحديث النبوي:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله-: "الذي يلحن في الحديث مهدد"[٣].

التعليق:

يقصد الشيخ بـ "مهدد" أي: يُخشَى دخوله في الوعيد الوارد في حديث «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[٤].

---

(١) انظر: تاج العروس (١٠٢/٣٦)

(٢) انظر: النكت الوفية للبقاعي (٢٢٤/٢)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (ص٤٢٠)، فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث للإفراني الصغير (ص٢٦)، و معجم المصطلحات الحديثية ص ٦٠٠.

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥١٤/٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٨)، ومسلم في مقدمة صحيحه (١٠/١)، ومتن هذا الحديث حكم جمع من أهل العلم بتواتره. انظر: قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي (ص٢٣).

وقد جاء عن الأصمعي[1]: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي – صلى الله عليه وسلم – «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار» لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت ولحنت فيه كذبت عليه"[2].

وقال الصنعاني[3] معلقاً على كلمة الأصمعي: "إنما قال الأصمعي "أخاف" ولم يجزم لأن من لم يَعلم بالعربية إن لحن لم يكن متعمداً للكذب"[4].

ومما ينبغي أن ينبّه عليه أن اللحن الواقع في الحديث على قسمين:

أولهما: أن يكون من جهة الراوي؛ بحيث أن الرواية ملحونة، وتحملها الراوي كذلك، وثبتت الرواية على ذلك الوجه.

ثانيهما: أن يكون اللحن من جهة القارئ؛ بحيث أن الرواية جاءت على القانون النحوي، إلا أن القارئ لعدم تضلعه بعلم العربية، لَحَن فحرّف الكلام عن مواضعه[5].

ولعل كلام الشيخ حماد الأنصاري يتجه إلى القسم الثاني أصالةً. والله أعلم.

---

(١) هو: عبد الملك بن قُرَيب الاصمعي، أحد أئمة العلم باللغة (ت٢١٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١٧٥).

(٢) أخرجه القاضي عياض في الإلماع (ص١٥٩)، وابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢١٧).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح، الصنعاني المعروف بالأمير، له: "سبل السلام"، و "توضيح الأفكار" (ت١١٨٢هـ). انظر: البدر الطالع (١/١٣٣).

(٤) توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني (٤/١١٣).

(٥) انظر: فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث للإفراني الصغير (ص٢٦) باختصار.

المطلب الخامس: معرفة من اختلط من الرواة الثقات:

الاختلاط في اللغة: من قولهم "اختلط عقله" فهو مختلط: إذا تغير عقله[١].

وفي الاصطلاح: الراوي المختلط هو: الذي طرأ عليه سوء الحفظ لسبب[٢].

وحقيقة الاختلاط كما يقول السخاوي: "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بِخَرف أو ضرر أو مرض أو عرض: من موت ابنٍ أو ذهاب كتب أو احتراقها"[٣].

ومن المسائل التي تناولها الشيخ: حكم رواية المختلط:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله-: "إن الراوي المختلط لا يقبل حديثه إلا إذا [كان] له شواهد ومتابعات"[٤].

التعليق:

إن الحكم في قبول رواية المختلط وردها يكون باعتبار الرواة عنه على النحو الآتي:

- من أخذ عنه قبل الاختلاط: قُبِل حديثه.

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة (خلط).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩١)، و نزهة النظر (ص١٨٦)، ، فتح المغيث للسخاوي (٤٥٨/٤).

(٣) فتح المغيث (٤٥٨/٤).

(٤) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٢٩/٢).

- ومن أخذ عنه بعد الاختلاط أو أشكل أمره؛ فلم يُدرَ أخذ عنه بعد الاختلاط أو قبله: لم يقبل حديثه.

كذا قال غير واحد من أهل العلم[1]، على أن السخاوي نبّه إلى أن رد حديث المختلط بعد اختلاطه ليس على الإطلاق، بل إذا تميز فإنه يقبل، فيقول: "ومذهب وكيع أنه إذا حدَّث في حال اختلاطه بحديث واتفق أنه كان حدث به في حال صحته فلم يخالفه أن يقبل، فليحمل إطلاقهم عليه"[2].

وقد بيّن هذا الرأي ابن حبان بقوله: "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم .. .. فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات عن القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى...."[3].

فابن حبان لا يَرُدُّ حديث من سَمِعَ منهم بعد الاختلاط بل يحتج به إذا وافقوا

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٢٩/٢)، نزهة النظر (ص١٨٦)، فتح المغيث للسخاوي (٤٥٩/٤)، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال (ص٦٢)، وقرره الشيخ حماد الأنصاري أيضاً في "يانع الثمر" (ص٣٧).

(٢) فتح المغيث (٤٥٩/٤).

(٣) كما في مقدمة صحيحه (١١٤/١).

الثقات، وبهذا أجيب عما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن المختلطين بعد اختلاطهم بأن ذلك كان لموافقة روايات الثقات[1].

وقد ذكر الشيخ حماد الأنصاري أن له رسالة في المختلطين[2].

وكل هذا مما يدل على عناية الشيخ بهذا النوع من أنواع علوم الحديث وموافقته لأهل الحديث في هذا الباب.

---

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي (٤/٤٥٩، ٤٦٠)، اختلاط الرواة الثقات: دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة، لعبد الجبار سعيد (ص٣٣).

(٢) باسم "تعليق الأنواط فيمن روي عنه قبل الاختلاط" انظر: يانع الثمر (ص٣٧) ولعلها تنشر قريباً كما أفادني بذلك الشيخ الدكتور/ عبد الباري الأنصاري – وفقه الله–.

المطلب السادس: من صيغ أداء الحديث

من أنواع علوم الحديث التي تكلم عنها أهل الحديث ما يتعلق بمعرفة كيفية سماع الحديث وتحمله[١]، ومن المسائل التي يتعرضون لها، مسألة: التسوية أو التفريق بين "حدثنا" و "أخبرنا".

يقول الشيخ حماد الأنصاري: "إن علماء المشرق من المحدثين يستخدمون (أخبرنا) في السماع، أما عند المغاربة فـ (أخبرنا) و (حدثنا) استعمالهم واحد"[٢].

التعليق:

لأهل العلم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن "حدثنا" يكون مما سمعه من لفظ الشيخ، و "أخبرنا" فيما قرأه على الشيخ، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق[٣].

القول الثاني: لا فرق بين "حدثنا" و "أخبرنا"، قاله أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف[٤]، وظاهر اختيار البخاري[٥] والطحاوي.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٨) وهو النوع الرابع والعشرون.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٢٨/٢)، والمراد بالسماع: أن يكون من لفظ الشيخ.

(٣) فتح الباري (٢٥٨/١).

(٤) انظرها: مسندة في رسالة "التسوية بين حدثنا وأخبرنا" للطحاوي (ص٣٠٢) ضمن خمس رسائل في علوم الحديث.

(٥) قال في كتاب العلم: باب قول المحدث "حدثنا" أو "أخبرنا" و "أنبأنا" قال ابن حجر: وإيراده قول ابن عيينة: (أن حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحد). دون غيره دال على أنه مختاره. فتح الباري (٢٥٧/١).

قال أبو جعفر الطحاوي[1]: وفيما ذكرنا ما دل على أن الحديث عن الشيء هو الإخبار عنه، وعلى أن الإخبار عنه هو الحديث عنه، وعلى أن لا فرق بين(حدثنا) و (أخبرنا)"[2].

وبيّن ابن حجر وجه الخلاف بقوله: "وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف، فمنهم من استمر على أصل اللغة، وعليه استمر عمل المغاربة، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل"[3].

وهذا من المحدثين دال على دقة نظرهم في مراعاة أحوال الرواية واهتمامهم بتفاصيلها، رحمهم الله، ونور ضرائحهم.

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر المصري الطحاوي الحنفي، له: "شرح مشكل الآثار" و "شرح معاني الآثار" (ت٣٢١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥)، البداية والنهاية (٧١/١٥).

(٢) التسوية بين حدثنا وأخبرنا (ص٣١٣) ضمن خمس رسائل في علوم الحديث.

(٣) فتح الباري (٢٥٨/١) باختصار.

المطلب السابع: آداب طالب الحديث

يذكر العلماء تحت هذا النوع جملة من الآداب التي ينبغي على طالب الحديث أن يتحلى بها، ويراعيها، رعاية لشرف هذا العلم[(١)].

ومن جملة وصايا الشيخ حماد الأنصاري لطلبة العلم قوله: "[الوصية] بتقوى الله تعالى وبطلب العلم من الكتاب والسنة والعقيدة السلفية ومعرفة علوم الآلة، وأيضاً لا بد من التأدب مع العلماء والعلم، فإن من تأدب مع العلماء والعلم يكون عالماً"[(٢)].

ومن وصاياه أيضاً، العناية بالكتب الستة، يقول في ذلك:" إن قراءة الكتب الستة تغني عن قراءة غيرها من كتب العلم، ويلزم طالب العلم أن يدرسها"[(٣)].

التعليق:

تضمن كلام الشيخ على اختصاره، الجمل التالية:

١. الوصية بتقوى الله.

٢. طلب العلم من منبعه الصحيح: الكتاب والسنة.

٣. العناية بالعقيدة السلفية النقية.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٥)، تدريب الراوي (٧٠٧/٢) ولأهميته أفرده بعض العلماء بالتصنيف، فالخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" وابن جماعة في "تذكرة السامع والمتكلم".

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥٨٦/٢) بتصرف يسير.

(٣) المصدر السابق (٥٧٣/٢).

٤. الحث على قراءة الكتب الستة.

٥. الحث على تعلم علوم الآلة.

٦. الحث على الأدب عموماً ومع العلماء خصوصاً.

وهذا دليل على حرص الشيخ على طلبة العلم، وتوجيههم نحو ما يفيدهم في دينهم ودنياهم, فرحمه الله وغفر له.

المبحث الرابع

الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته ومن ترد

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: معرفة الثقات والضعفاء

المطلب الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل

المطلب الأول: معرفة الثقات والضعفاء[1]

يقول النووي:" هو من أجلِّ الأنواع، فبه يعرف الصحيح والضعيف"[2].

وقد صُنِّفَتْ فيه تصانيف مشهورة، وهي تنقسم – في الجملة- إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الكتب المفردة في الثقات، ككتاب الثقات للعجلي، وابن حبان، وابن شاهين وغيرها.

القسم الثاني: الكتب المفردة في الضعفاء، ككتاب الضعفاء للبخاري، والنسائي، والعقيلي، وغيرها.

القسم الثالث: شامل للقسمين السابقين، وهو في عموم الرواة، ككتاب التاريخ الكبير للبخاري، و الجرح والتعديل لابن أبي حاتم[3].

ومن عناية الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله- بهذا النوع، تحقيقه للكتب المصنفة في ذلك، فحقق "المغني في الضعفاء" وذيله، كلاهما للذهبي، وحقق "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" لابن شاهين، ومصنفات الشيخ ورسائله دالة على اهتمامه بذلك[4].

---

(١) عَدّ ابن الصلاح "صفة من تقبل روايته" نوعاً و "معرفة الثقات والضعفاء" نوعاً آخر، ولكن السخاوي يرى أن نوع "معرفة الثقات والضعفاء" مندرج في "صفة من تقبل روايته" وأن ذلك هو الأنسب كما في "فتح المغيث" (٤/٤٣١)، وعلى ذلك جعلته مندرجاً ضمن هذا النوع.

(٢) التقريب للنووي (ص٤٦٣).

(٣) انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٣٢٤).

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في منهج الشيخ في الجرح والتعديل في الفصل الرابع إن شاء الله.

المطلب الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل

إن معرفة ألفاظ الجرح والتعديل مهمة في بيان منزلة الرواة والحكم عليهم، وكان من عناية الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– تناول بعض الألفاظ بالبيان والتوضيح، ومن تلك الألفاظ:

١ –قولهم: "صالح".

يقول الشيخ حماد الأنصاري: وهذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التوثيق، فهي توثيق لين، وحكمه أن يكتب حديثه للاعتبار[١].

التعليق:

يُعدُّ لفظ "صالح الحديث" من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والذهبي، والعراقي. ومن السادسة عند السخاوي[٢].

وحكم أهل هذه المرتبة كما يقول ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه للاعتبار"[٣].

---

(١) رسائل في العقيدة (ص٢٢٥).

(٢) انظر على الترتيب: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٤)، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٧/١)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٧٢/١)، فتح المغيث للسخاوي (٢٨٣/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

وكذا قال السخاوي: "يكتب حديثهم ويختبر"[1].

ولكن مما نبّه له ابن حجر الفرق بين "صالح الحديث" و "صالح" من غير تقييد فقال: " لأن من عادتهم [أي الأئمة] إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة"[2].

ومما يدل على هذا المعنى: ما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة "أحمد بن محمد بن غالب" قال: سئل عنه أبي فقال: "روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث، وكان رجلا صالحاً"[3].

فصلاحه إنما هو في دينه.

فلعل كلام الشيخ – رَحِمَهُ ٱللَّهُ– يحتاج إلى تفصيل في تحقيق هذه اللفظة [4].

والله أعلم.

---

(١) فتح المغيث (٢/٢٨٥).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/٦٢٠)، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٧٣).

(٤) انظر: الرفع والتكميل للكنوي (ص١٣٨) مع تعليق محققه، معجم المصطلحات الحديثية (ص٤٣٠)، ضوابط الجرح والتعديل لآل عبد اللطيف (ص٢١٧).

ولعل الشيخ ممن يرى أن هذه اللفظة تندرج في هذه المرتبة اجتهاداً منه. فإن صيغ الجرح والتعديل كما يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي:" كثيرا ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك: تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر[١].

٢- قولهم: "ليس بذاك".

يقول الشيخ حماد الأنصاري: "قول علماء الحديث عن راوٍ: "ليس بذاك" أي: ضعيفٌ"[٢].

التعليق:

هذه اللفظة تعدّ من أقل المراتب في الجرح عند: العراقي والذهبي والسخاوي[٣].

وما ذكره الشيخ حماد الأنصاري موافق في الجملة لما جاء عن علماء الجرح والتعديل، ومع ذلك قد وجد في إطلاقهم لهذه اللفظة تفاوت من حيث

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب "الفوائد المجموعة" (ص: ط)، وانظر: الموقظة للذهبي (ص٨٢).

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٤٧٩/٢).

(٣) انظر على الترتيب: التقييد والإيضاح للعراقي (٦١٠/١)، ميزان الاعتدال للذهبي (٢٨/١) حيث جعلها في المرتبة الخامسة، وهي عنده أقل المراتب ضعفاً، فتح المغيث للسخاوي (٢٩٣/٢) وهي السادسة عنده، ونبّه السخاوي أنها لو كانت على سبيل الترقي من الأقل إلى الأعلى جرحاً لكان أنسب.

التطبيق؛ وبيان ذلك في الأمثلة التالية:

أ. قد أطلقت على من كان محله الصدق، قال ابن معين في عمرو بن شعيب: "ليس بذاك"[(١)]، وهو مشهور، و حديثه حسن في الجملة، بل في رواية الدوري عن ابن معين نفسه قوله فيه: "ثقة"[(٢)].

ب. وقد أطلقت على من يعتبر به، لقول يحيى بن معين في خالد بن الفِزر: "ليس بذاك"[(٣)] وهو شيخ ليس بالمشهور، لم يرو عنه غير الحسن بن صالح، وقال أبو حاتم: "شيخ".

---

(١) نقله عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٣٩/٦).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري رقم (٨٧٤). وانظر في ترجمة عمرو بن شعيب: التاريخ الكبير (٣٤٢/٦)، الجرح والتعديل (٢٣٨/٦)، المغني في الضعفاء [٤٦٦٢] للذهبي وقال: "مختلف فيه، وحديث حسن وفوق الحسن"، تهذيب التهذيب (٤٨/٨)، وقال ابن حجر في التقريب [٥٠٥٠]: "صدوق".

(٣) نقله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل(٣٤٦/٣) وفيه قول أبي حاتم التالي كذلك. وانظر في ترجمة خالد بن الفزر: التاريخ الكبير (١٦٦/٢)، الجرح والتعديل (٣٤٦/٣)، الثقات لابن حبان (٢٠٧/٤)، تهذيب الكمال (٣٦٣/٢) رقم [١٦٢٦]، وقال ابن حجر في التقريب [١٦٦٥]: "مقبول".

ج. وقد أطلقت على الضعيف، كما قال الإمام أحمد في سَلْم بن سالم البلخي: "ليس بذلك في الحديث"، قال عبد الله بن الإمام أحمد: "كأنه ضعّفه"[1]، فتكون هذه اللفظة كما قال الشيخ دالة على الضعف في الراوي[2].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣٢٢/٣)، وسَلْم البلخي بعضهم اتهمه بالكذب. انظر في ترجمته: "الضعفاء والمتروكين" للنسائي [٢٤٧]، و "الضعفاء" للعقيلي [٦٧٨]، "المجروحين" لابن حبان (٤٣٧/١)، "الكامل" لابن عدي (٣٧٢/٥).

(٢) انظر: "المدخل إلى علم الجرح والتعديل" للشربيني (ص٢١١)، و "تحرير علوم الحديث" للجديع (٥٩٥/١)، والأمثلة مستفادة منه.

المبحث الخامس

الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: معرفة الأسماء والكنى

المطلب الثاني: معرفة الألقاب

المطلب الأول: معرفة الأسماء والكنى

يبحث المحدثون في هذا النوع أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه.

يقول ابن الصلاح: " وهذا فن مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنون به، ويتحفظونه، ويتطارحونه فيما بينهم، ويتنقّصون من جَهِلَه"[١].

ومن تطبيقات الشيخ في هذا النوع، قوله:" واسم أبي سهيل نافع بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي، ونافع هذا عم مالك بن أنس، وهو تابعي سمع أنس بن مالك"[٢].

التعليق:

ما نقله الشيخ في بيان كنية أبي سهيل نَصُّ ما ذكره ابن منده[٣] في كتابه في الألقاب [٤].

فيدل ذلك على عناية الشيخ بهذا النوع من أنواع الحديث والنقل من كتبه المصنفة الخاصة بتلك الأنواع.

---

(١) علوم الحديث (ص٣٣٠).

(٢) الرسائل في العقيدة (ص١١٥) هامش رقم (٢).

(٣) هو: محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد ابن منده، أبو عبد الله الأصبهاني، الإمام الحافظ، له: "أسامي شيوخ البخاري" و "الإيمان" (ت٣٩٥هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢٨٩/٤)، تذكرة الحفاظ (١٠٣١/٣).

(٤) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص٤١٠).

المطلب الثاني: معرفة الألقاب

اللقب في اللغة: النبز، ولقّبه به تلقيباً فتلقّبَ[١].

والمراد باللقب: ما يطلق على الإنسان، مما يشعر بمدح أو ذم[٢].

يقول ابن الصلاح مبيناً سبب عناية المحدثين بهذا النوع: " ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذُكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع شخصين"[٣].

ولأهمية هذا النوع صنّف الشيخ حماد الأنصاري فيه مصنفاً خاصاً هو "فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب".

ومن تطبيقات الشيخ في هذا الباب قوله: " وفي سنده أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المعروف بـ (بحشل) "[٤].

التعليق:

يقول الشيخ في "فتح الوهاب" : (بحشل) في اللغة: الذي يرقص رقص الزنج، وهو لقب أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب بن مسلم المصري، وهو بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها معجمة، يكنى أبا عبيد الله...."[٥]، وترجم له الشيخ

---

(١) القاموس المحيط (ص١٣٥).

(٢) معجم المصطلحات الحديثية (ص١٥١)، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١٩٢/٤).

(٣) علوم الحديث (ص٣٣٨)، وانظر: تدريب الراوي (٩٠٢/٢).

(٤) إسعاف الخلان بما ورد في ليلة النصف من شعبان (ص٨) ضمن المجموعة الحديثية.

(٥) فتح الوهاب (ص٣٣)، وانظر: تهذيب الكمال (٥٦/١) رقم [٦٥]، وتقريب التهذيب [٦٧].

في عدة أسطر، وأفاد ابن حجر في "نزهة الألباب في الألقاب"[1] أن لقب [بحشل] مشترك فيه اثنان؛ أحدهما ما ذكره الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– ، على أن ابن حجر ما زاد في الترجمة إلا ضبط اللقب، وذكر اسم الراوي فقط، أما الشيخ حماد الأنصاري فذكر ترجمة الراوي، وكلام علماء الجرح والتعديل فيه وبيان معنى اللقب.

---

(١) (١/١١٣).

الفصل الرابع

منهج الشيخ في الجرح والتعديل ومصادره في ذلك

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أهمية الجرح والتعديل ومصادر الشيخ في ذلك

المبحث الثاني: منهج الشيخ في الجرح والتعديل

المبحث الأول

أهمية الجرح والتعديل ومصادر الشيخ في ذلك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عناية الشيخ بعلم الجرح والتعديل

المطلب الثاني: مصادر الشيخ في الجرح والتعديل

تمهيد:

اشترط المحدثون في الراوي لقبول روايته شرطين، أحدهما: أن يكون عدلاً، والثاني: أن يكون ضابطاً.

والبحث في عدالة الراوي وضبطه هو ما عرف اصطلاحاً بـ (الجرح والتعديل) فالجرح معناه الطعن فيهما أو في أحدهما، والتعديل بضد ذلك، أي الحكم بتوافرهما، فهو وإن كان في الأصل ينصرف إلى العدالة فقط إلا أن الاصطلاح جرى على شموله للضبط أيضاً[1].

ولِمَا كان لهذا العلم الجليل من أهمية في بيان درجة رجال الأسانيد ومعرفة أحوال الرواة، فبه يعرف درجة الحديث من الصحة والضعف، اهتم به العلماء اهتماما خاصا، ومن أولئك العلماء: الشيخ المحدث حماد الأنصاري – رحمه الله.

(١) الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم ص٣٠، ضوابط الجرح والتعديل لآل عبد اللطيف ص٢١، وانظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان ص١٣٩.

المطلب الأول: عناية الشيخ بعلم الجرح والتعديل:

لقد كانت عناية الشيخ – رحمه الله– فائقة بهذا العلم الجليل، ومما يدل على ذلك ما يلي:

١. تحقيقه للمصنفات المتعلقة ببيان أحوال الرواة، ومن ذلك: "ديوان الضعفاء" و "ذيله" كلاهما للحافظ الذهبي، و "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" لابن شاهين.

٢. شروحه وتعليقاته على الكتب المسندة، ومن ذلك أن الشيخ شرح الموطأ والترمذي في المسجد النبوي[١]، وشرح صحيح البخاري في المدرسة الصولتية[٢]، وفي تلك الدروس يحرص الشيخ على سماع الأسانيد والتعليق على ما تيسر منها.

٣. تصنيف كتاب خاص بشيوخ الطبراني، وهو "بلغة القاصي والداني...".

٤. تصانيف الشيخ المتعددة التي لا تخلو من كلام يتعلق بأحوال الرواة وبيان درجتهم.

٥. ملازمة كتب "الجرح والتعديل" دروس الشيخ كـ "التقريب" لابن حجر وغيره.

---

(١) أفاد ذلك الشيخ د/ عبد الباري الأنصاري في لقاء مع موقع المحجة العلمية على الشبكة العنكبوتية.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٦١٨/٢).

المطلب الثاني: مصادر الشيخ في الجرح والتعديل:

الكتب التي استفاد منها الشيخ – رحمه الله– في أحكامه على الرواة كثيرة، ومتنوعة، على التفصيل كالآتي:

أ. كتب الرجال:

١. "التاريخ الكبير" للبخاري.
٢. "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم.
٣. "تهذيب الكمال" للمزي وفروعه.
٤. "ميزان الاعتدال" للذهبي.
٥. "تقريب التهذيب" لابن حجر، وهو من فروع تهذيب الكمال لكني أفردته لبيان أوجه عناية الشيخ بهذا الكتاب، ومن ذلك:

- نظمه لمقدمة "التقريب" لابن حجر، وذلك سنة ١٣٦٤هـ[١].
- اقتناؤه شرحا للتقريب؛ وهو: "التقعيب شرح التقريب"، يقول الشيخ عن هذا الكتاب: "التقعيب" شرح له وهو نادر"[٢]. ونقل الشيخ عن هذا الكتاب في مواضع من مصنفاته[٣].

---

(١) قاله الشيخ كما في المجموع في ترجمته (٧٣٢/٢).

(٢) المصدر السابق (٨٤٠/٢)، وقد يسر الله تعالى الاطلاع على هذا الكتاب في مكتبة الشيخ الخاصة في المدينة النبوية، وذلك بتاريخ ٣ جمادي الآخرة ١٤٣٥- ٢٠١٤/٤/٣م، وطبعة الكتاب حجرية، من تأليف عبدالرزاق الرضوي، والكتاب طبع في الهند في مطبعة (المنشي ولكشور) في لكنو، وسنة الطبع ١٣٧٨هـ، وعلى الكتاب حاشية اسمها "التذنيب لتقعيب التقريب".

(٣) الرسائل الفقهية، ص٩٣، ص١٠٣.

ب. الكتب الأخرى:

١. كتب تواريخ البلدان: "تاريخ بغداد" للخطيب، "تاريخ المدينة" لابن النجار.

٢. كتب الأنساب: كـ "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم.

٣. كتب الطبقات: "الطبقات" لابن سعد، و "الطبقات" لخليفة بن خياط.

٤. كتب شيخ الإسلام ابن تيمية.

٥. كتب ابن القيم.

وغيرها من المصادر.

المبحث الثاني

منهج الشيخ في الجرح والتعديل

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعارض الجرح والتعديل

المطلب الثاني: ذكر منزلة أئمة النقد في الجرح والتعديل

المطلب الأول: تعارض الجرح والتعديل:

أولاً: الطرق التي سلكها الشيخ – رحمه الله– في عرضه الكلام على الرواة المختلف فيهم:

اختلف الأئمة النقاد في بعض الرواة بين جارح ومعدل، وهذا الاختلاف راجع إلى اجتهادهم، قال الترمذي: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم"(١).

فحرص علماء هذا الفن حينما وقفوا على تلك الأقوال المتعارضة على التوفيق بينها ما أمكن، فإن تعذر الجمع وجب المصير إلى الترجيح، وقد دونوا ذلك في كتبهم وقرروه في أحكامهم وكلامهم على الرواة، ومن ثمّ سار الشيخ على نهجهم واقتفى أثرهم، واجتهد في التوفيق بين تلك الأقوال المتعارضة في الرواة المختلف فيهم، وإلا صار إلى الترجيح.

وقبل المصير إلى الحديث عن منهج الشيخ – رحمه الله– في التوفيق والترجيح بين تلك الأقوال المتعارضة في الراوي المختلف فيه، أبين هنا الطرق التي سلكها الشيخ – رحمه الله– في كلامه على الرواة المختلف فيهم، ومن تلك الطرق:

١. أن يذكر الشيخ ما يراه راجحا من حال الراوي المختلف فيه دون عرض

---

(١) علل الترمذي مع شرح ابن رجب (٥٥٨/٢)

الأقوال المتعارضة فيه تفصيلاً:

مثاله: أشعث بن سَوَّار[١].

قال عنه الشيخ: "وهو ضعيف"[٢]، وقال أيضاً: "وثقه بعضهم وضعفه البعض، والأكثرون على تضعيفه"[٣].

٢. أن يذكر قول صاحب التقريب مكتفياً به:

مثاله: حجاج بن أرطأة[٤].

قال عنه الشيخ: "قال الحافظ في التقريب: "الحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس"[٥].

٣. أن يعرض أقوال النقاد في الراوي المختلف فيه ويذكر معها قول ابن حجر كالموافق له.

مثاله: محمد بن سُليم أبو هلال الراسبي[٦].

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير (٤٣٠/١)، والجرح والتعديل (٢٧١/٢)، والمجروحين (١٩٣/١) وسؤالات السلمي للدارقطني ص١٣٠. وتهذيب الكمال (٢٦٩/١ الترجمة٥١٦).

(٢) الرسائل الفقهية ص٢٤.

(٣) المصدر السابق ص٢٥.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٧٨/٢)، الجرح والتعديل (١٥٤/٣)، الكامل لابن عدي (٢٧٤/٣)، تهذيب التهذيب (٣٥٦/١)، تقريب التهذيب (الترجمة:١١١٩).

(٥) إسعاف الخلان بما ورد في ليلة النصف من شعبان ص٧.

(٦) ترجمته في: الضعفاء الصغير للبخاري (رقم ٣٣٩)، الكامل لابن عدي (٢٦٣/٩)، ميزان الاعتدال (١٤٠/٤)، تقريب التهذيب (الترجمة:٥٩٢٣).

قال عنه الشيخ: "أبو هلال الراسبي متكلمٌ فيه"[1] ثم نقل عدة نقولات عن البخاري والنسائي والذهبي، ثم ختمها بقول الحافظ ابن حجر في التقريب "وهو صدوق فيه لين".

٤. أن يعرض أقوال النقاد المتعارضة في الراوي المختلف فيه مع التوفيق بينها، أو ترجيح ما يراه راجحاً منها حال تعذر الجمع.

مثاله: عطية بن سعد العوفي[2].

قال عنه الشيخ: "قد اجتمع في عطية من وجوه الضعف ثلاثة: تدليس، وعدم الضبط، وكثرة الخطأ، وعلى كل حال فالذين جرحوا عطية أكثر ممن وثق، ومن المعلوم أن الجرح المبين مقدم على التعديل، فالذين جرحوه خمسة عشر من النقاد"[3].

---

(١) الرسائل الفقهية ص١٠٢.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٨٢/٦) المجروحين (١٦٧/٢)، الكامل لابن عدي (٥٢٣/٨)، تقريب التهذيب (الترجمة: ٤٦١٦).

(٣) رسائل في العقيدة ص٢٢٢، ٢٢٣.

ثانياً: مسائل وضوابط راعاها الشيخ في حال اجتماع الجرح والتعديل في الراوي:

١. من كثر خطؤه فكان غالب حديثه فلا يوصف بالضبط، ويكون حديثه ضعيفاً:

هذا الضرب من الرواة الذين غلب الخطأ على حديثهم يضعفهم الشيخ – رحمه الله–.

ومن الأمثلة على ذلك: عطية بن سعد العوفي[١].

ضعف الشيخ حديثاً من طريقه بقوله: "وقد اجتمع في عطية من وجوه الضعف ثلاثة: تدليس، وعدم الضبط، وكثرة الخطأ"[٢].

وقد قال الحافظ ابن حجر في التقريب: "صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً"[٣].

التعليق:

ضعف الشيخ – رحمه الله– عطية العوفي مطلقاً، وإن كان فيه نوع موافقة لما ذكر ابن حجر من وجه، ففيه مخالفة من وجه آخر، لأن ابن حجر لم يفرد فيه وصف "صدوق".

---

(١) هو: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي، أبو الحسن الكوفي، توفي سنة ١١١هـ، ضعفه سفيان الثوري وهشيم بن بشير، ويحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة والنسائي، وغيرهم. انظر: الجرح والتعديل (٣٨٢/٦)، المجروحين (١٦٧/٢)، الكامل (٥٢٣/٨)، تهذيب التهذيب (١١٤/٣).

(٢) وسائل في العقيدة ص٢٢٣.

(٣) التقريب (ترجمة: ٤٦١٦).

وقد نبه علماء الحديث إلى أن الرجل إذا غلب عليه الغلط والوهم كان ذلك موجباً لتضعيف حديثه[1].

٢. درجة توثيق ابن حبان:

قرر الشيخ أن ابن حبان من المتساهلين في التوثيق، فقال – رحمه الله–: "تساهل ابن حبان في كتابه (الثقات) حذر منه الحفاظ"[2] وبين الشيخ وجه ذلك بقوله: "وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، فينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق"[3].

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٣٩٨/١).

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٧٨/٢).

(٣) مقدمة تحقيقه لديوان الضعفاء ص٥، وانظر: المجموع في ترجمته (٤٩٠/٢)، الرسائل في العقيدة ص١٨٧، وهو نص كلام ابن عبد الهادي في الصارم المنكي كما سيأتي.

التعليق:

الكلام فيما ذكره الشيخ – رحمه الله– على وجوه:

الوجه الأول: تحقيق مذهب ابن حبان من كلامه:

قال الحافظ ابن حبان – رحمه الله–: "العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم"[(١)].

وقال أيضاً: "إذ الناس على أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين فيهم ما يوجب القدح"[(٢)].

الوجه الثاني: من رمى ابن حبان بالتساهل في التوثيق:

قال ابن عبد الهادي[(٣)]: "وطريقته فيه (أي ابن حبان في كتاب الثقات) أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات

---

(١) الثقات (١٣/١).

(٢) المجروحين (١٨٥/٢).

(٣) هو: الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أبو العباس الجماعيلي المقدسي الحنبلي، له عدة مصنفات، توفي سنة ٧٤٤هـ. انظر: البداية والنهاية ٤٦٦/١٨.

التوثيق"[1].

وقال الذهبي في ترجمة عمارة بن حديد: "ولا يقدح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لم يعرف"[2].

وقال الحافظ ابن حجر: "الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب "الثقات" الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن ينصّ أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون"[3].

الوجه الثالث: الأقوال الأخرى في مسألة تساهل ابن حبان في التوثيق:

من العلماء من عدّ ابن حبان غير متساهل بالتعديل[4]، ومنهم من فصّل في توثيق ابن حبان وأنه على خمس درجات[5]، وذهب بعض الباحثين[6] إلى أن الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في كتابه "الثقات" على قسمين:

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص٣٧٥، وقال أيضاً: ص٣٧٦: "وطريقة ابن حبان في هذا قد عرف ضعفها".

(٢) ميزان الاعتدال (١٨٤/٣).

(٣) لسان الميزان (٢٠٩/١).

(٤) كاللكنوي في "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" ص٣٣٥.

(٥) كالمعلمي في "التنكيل" (٤٣٧/١) ووافقه على ذلك العلامة الألباني في تعليقه عليه.

(٦) وهو الدكتور/ عداب الحمش.

القسم الأول: قسم انفرد ابن حبان بالترجمة له، وهؤلاء يزيد عددهم على ألفي ترجمة في الكتاب.

والقسم الثاني: الرواة الذين اشترك مع غيره في الترجمة لهم، وهؤلاء صنفان:

الصنف الأول: الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء يقرب عددهم من ثلاثة آلاف راوٍ.

الصنف الثاني: الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان ويزيد عددهم على عشرة آلاف راوٍ، فهؤلاء على صفات متباينة"[1].

وقد فصّل الباحث الكلام على كل صنف من الرواة السابقين وما لهم من درجة معتبرة في التعديل والتجريح.

وفي هذا يقول الشيخ حماد الأنصاري: "ابن حبان توثيقه يرجع إليه الأئمة إذا لم يكن أحدٌ ضده أما ترى الذهبي وابن حجر يقولون (وثقه ابن حبان)"[2].

الوجه الرابع: التفريق بين كون ابن حبان صرّح بتوثيق راوٍ، وبين مجرد ذكره في كتاب "الثقات".

يرى الشيخ حماد الأنصاري أن الراوي إذا ذكر في كتاب الثقات لابن حبان

---

(١) باختصار من رسالة "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" ص٦٩.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢/٤٩٠).

فهو بين أحد أمرين:

الأول: أن يصرح بتوثيقه.

الثاني: أن يُذْكَرَ مع عدم التوثيق، وأن كون الراوي يذكر مع عدم التوثيق أحسن من عدم ذكره[1].

التعليق:

وهذا من شفوف نظر الشيخ إلى صنيع ابن حبان في كتابه "الثقات"، وذلك لأن الحافظ ابن حبان أحياناً يذكر الرواة ويقول بعدها: "لا أدري من هو، ولا ابن من هو"[2].

---

(١) نقل ذلك عن الشيخ حماد الأنصاري بعض تلاميذه.

(٢) انظر: الثقات: (١٢٦/٤، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٤١) وغيرها من المواضع، وانظر: معجم المصطلحات الحديثية ص٣٤١.

٣. مخالفة المتأخرين للمتقدمين في جرح راوٍ أو تعديله:

يقول الشيخ: "القاعدة: أن المتأخرين من أصحاب الجرح والتعديل إذا خالفوا المتقدمين فإنه لا يؤخذ بقولهم"[١].

التعليق:

ما ذكره الشيخ من ترجيح كلام المتقدمين على المتأخرين عند المخالفة يرجع إلى عدة أمور، منها:

١. أن المتقدمين عاينوا الأصول وعرفوا عللها[٢]، فحكمهم على راوٍ ما إنما كان بالاستقراء، بخلاف المتأخرين، فإنه راجع إلى النظر في كلام المتقدمين ومحاولة الترجيح بينها.
٢. أن المتقدمين أقرب للسلامة، وأبعد عن الملامة ممن تأخر[٣].
٣. أن المتقدمين غالباً أحفظ من المتأخرين، وعندهم من طرق الأحاديث والأسانيد ما ليس عند من تأخر وغيرها من الأسباب التي تجعل حكم المتقدمين مقدماً على من خالفهم من المتأخرين في الجملة، والله أعلم.

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري (٥١١/٢)، وقد ذكر الذهبي في مقدمة الميزان (٤٨/١) أن الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر رأس سنة ثلاثمئة.

(٢) انظر: الموقظة ص٤٦.

(٣) انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص٣٣٦.

ثالثاً: تفسير بعض الاصطلاحات:

١. سكوت البخاري وابن أبي حاتم.

يقرر الشيخ – رحمه الله– أن سكوت البخاري وابن أبي حاتم يدل على أن الراوي مجهول عندهما[١].

التعليق: الكلام على هذه المسألة من وجوه:

الوجه الأول: المراد بـ "سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح".

إذا ترجم أحد النقاد؛ كالبخاري لأحد الرواة وسكت عنه، فلم يذكر فيه جرحاً وتعديلاً، فهؤلاء الرواة يقول فيهم بعض المتأخرين كالحافظ ابن حجر: "فلان ذكره البخاري، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً"[٢]، ومحل ما يتعلق به المتأخرون في الغالب في الاعتداد بالسكوت عن الراوي: "التاريخ الكبير" للبخاري، و "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم[٣].

---

(١) انظر: المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٢/٥٤٥، ٥٥٢)، رسائل في العقيدة ص٢٢٨، إسعاف الخلان ص١١.

(٢) كما في مواضع من "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" وعدد هذه المواضع ٨٨ موضعاً كما في إحصاء الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل" ص٢٣٨.

(٣) انظر: المدخل إلى علم الجرح والتعديل ص٤٧٩، والرفع والتكميل ص٢٣٠، بتعليق محققه: عبد الفتاح أبو غدة.

الوجه الثاني: أقوال العلماء في هذه المسألة:

القول الأول: أن هذا السكوت يُعدُّ تعديلاً ضمنياً[١].

ووجه هذا القول: "أن اعتبار السكوت (تعديلاً) أولى من هدره أو اعتباره (تجهيلاً) لأن أقل ما يقال في حال ذلك الراوي الذي سكت عنه، ولم ينقل عن غيره فيه جرح، ولم يذكر في مروياته ما يغمز به: إنه باقٍ على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل"[٢].

القول الثاني: أن من سكتوا عنه فهو مجهول عندهم:

قال أبو الحسن ابن القطان[٣]: "ولم يعرّف (البخاري) ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيءٍ وهو عندهما مجهول"[٤].

وقال أيضاً: "وقد بينا قبل ونبين الآن أن أبا محمد بن أبي حاتم إنما أهمل هؤلاء من الجرح والتعديل، لأنه لم يعرفه فيهم، فهم عنده مجهولو الأحوال، بيّن ذلك عن نفسه في أول كتابه"[٥].

ومن المناسب نقل كلام ابن أبي حاتم في هذا المقام، فقد قال: "على أنّا قد

---

(١) نسبه الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة إلى جمهور الحفاظ من المتأخرين. انظر: حاشية الرفع والتكميل ص٢٣١، المدخل إلى علم الجرح والتعديل ص٤٨٣.

(٢) قاله الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حاشية الرفع والتكميل ص٢٣١.

(٣) هو: علي بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن ابن القطان الفاسي، له "بيان الوهم والإيهام"، و "النظر في أحكام النظر" (ت٦٢٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢)، الأعلام للزركلي (٣٣١/٤).

(٤) "بيان الوهم والإيهام" (٣٩٠/٣) في ذكر كلامه عن محمد بن الحصين، ووقع في المطبوع "فهي عندهما مجهولة، ولعل صوابها ما ذُكر كما نقله الزيلعي عنه في "نصب الراية" (٢٥٦/١).

(٥) المصدر السابق (١٥٠/٥).

نقلنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى"[1].

الوجه الثالث: بيان الراجح في المسألة:

لعل الراجح – والله أعلم– ما ذهب له الشيخ حماد الأنصاري من أن من سكتوا عنه فهو مجهول عندهم[2]؛ وذلك لأمور، منها:

الأول: تنصيص ابن أبي حاتم في هذه المسألة كما ذكر سابقاً.

الثاني: أن للتوثيق ركنين: العدالة، والضبط، فلو سلّم حمل الرواة على العدالة فلا يزال الركن الثاني، وهو: الضبط محتاجاً إلى تنصيص العالم في بيان التوثيق.

الثالث: أن يبعد أن يراد بذلك التعديل إذ لو أريد لَنُصّ عليه ولم يترك للتأويلات.

الرابع: أن يحمل على سبيل التنزل عمل من رأى ذلك تعديلاً على أن الراوي الذي سكتوا عنه أفضل ممن تكلموا فيه بجرح، والله أعلم[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٨/٢).

(٢) هذا الأصل، وإلا قد يسكت البخاري عن الرجل لشهرته بالعدالة والإمامة، (كالشافعي)، و(سفيان ابن عيينة) و (عبدالرحمن بن مهدي)، وقد تكون الشهرة بالضعف، (كعبد الله بن محمد بن عقيل).

(٣) انظر في بيان تفنيد أدلة القول الأول المنسوب إلى جمهور المتأخرين رسالة "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" ص٨٠ إلى ص١٣٠.

٢. مقولة: صححه الحاكم ووافقه الذهبي[١]:

يقول الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله– : "الأحاديث التي في المستدرك للحاكم التي لم يعلق عليها الذهبي يقال فيها: أقره الذهبي"[٢].

التعليق:

لقي "المستدرك على الصحيحين" للحاكم عناية من الحافظ الذهبي حتى لخّصه وتعقب الحاكم في مواضع كثيرة من كتابه، ومنهجه في تلخيصه يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

أولاً: ما لخصه ولم يعقب عليه بشيء.

ثانياً: ما لخصه، وتعقب عليه.

ثالثاً: ما أسقط من أحاديث المستدرك، ولم يذكره مطلقاً.

والقسم الأول هو أكبر الأقسام من حيث الكمية، وهو الذي يقول فيه بعض العلماء: أقره الذهبي، أي أن الإمام الذهبي أقر الحاكم و وافقه على رأيه وحكمه على الحديث، ولم يتعقبه معترضاً عليه، ولم يضف شيئاً، وهذا القسم هو محل البحث، وذلك في النقاط التالية:

---

(١) انظر: "الإيضاح الجلي في نقد مقولة (صححه الحاكم و وافقه الذهبي)" للدكتور/ خالد الدريس، ومنه استفدت في بيان هذه المسألة.

(٢) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٥٥١/٢) باختصار، وانظر: الرسائل الفقهية ص١٤٦.

أولاً: بداية ظهور مقولة "صححه الحاكم و وافقه الذهبي":

لعل أقدم من استعمل مقولة "صححه الحاكم و وأقره الذهبي" هو الحافظ الزيلعي في كتابه "نصب الراية" فقد نقل عن الحاكم أنه قال في حديث: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قال الزيلعي بعدها: "وأقره الذهبي عليه"[١].

وممن استعملها: ابن الملقن[٢]، وابن حجر[٣]، والمناوي[٤]، وغيرهم.

ثانياً: حجة من يرى أن عدم تعقب الذهبي يعدّ موافقة:

يقول الدكتور أحمد معبد عبد الكريم[٥]: "وتلك الموافقة مأخوذة من ذكر الذهبي في مختصره قول الحاكم وعدم تعقبه له بشيء، ومن المصطلح عليه: أن من حكى قولاً لغيره، ولم يتعقبه بشيء، فإنه يعتبر مقراً لهذا القول".

---

(١) نصب الراية (١٦١/٤) وانظر: "تعليقات على ما صححه الحاكم و وافقه الذهبي" للدكتور/ عبدالله مراد السلفي.

(٢) مختصر استدارك الذهبي (٥٦٩/١).

(٣) لسان الميزان (٣٦٦/٦) .

(٤) فيض القدير (٤٢/١).

(٥) في تقديمه لكتاب "تعليقات على ما صححه الحاكم و وافقه الذهبي" ص٦، والدكتور أحمد معبد هو عميد كلية الحديث بجامعة الأزهر سابقاً.

ثالثاً: حجة من يرى أن ذلك لا يعد موافقةً، وذلك لأمور، منها:

١. لم يذكر الذهبي أن ما سكت عليه في المستدرك يعد موافقة.

٢. أن الذهبي قد يسكت عن حديث في المستدرك ويضعفه في موضع آخر[١].

٣. أن الذهبي نص أن تلخيصه للمستدرك يعوزه عمل وتحرير[٢].

رابعاً: الترجيح:

لعل القول الراجح أن ما سكت عليه الذهبي في تلخيصه للمستدرك لا يقال فيه "أقره أو وافقه" لما سبق من الأدلة، والله أعلم، وأن الأسلم هو قول : "سكت عنه الذهبي"، أو "لم يعقب عليه الذهبي بشيءٍ".

---

(١) المستدرك (ح٨٠١، و ح٣٣٣٣)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧٦/١٧)، وانظر: المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح للشيخ الوادعي ص١٥٥.

٣. مراد ابن حجر بقوله عن الراوي "صدوق":

يقول الشيخ – رحمه الله–: "إن قول الحافظ ابن حجر "صدوق" في "التقريب" يساوي "ثقة" عند غيره من المتقدمين، وهو اصطلاح يخصه"[١].

التعليق:

الكلام على ما ذكره الشيخ من وجهين[٢]:

الوجه الأول: الصدوق في اللغة والاصطلاح:

الصدوق في اللغة: مشتق من الصدق وهو ضد الكذب، ولفظة صدوق صيغة مبالغة، قال ابن فارس: "الصاد والدال والقاف أصل يدل على قوة في شيء قولاً وغيره، من ذلك الصدق: خلاف الكذب، سمي لقوته في نفسه"[٣].

وفي الاصطلاح: "الثقة الذي خفّ ضبطه قليلاً"[٤].

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٨٥/٢).

(٢) هذه الأوجه مستفادة من رسالة "مرتبة صدوق عند ابن حجر" للباحث/ منير فريج، مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة– حرسها الله وحرّرها من دنس اليهود–، منشورة على الشبكة العنكبوتية:

Library.iugaza.edu.ps/thesis/٨٧٧٨٨.pdf

(٣) معجم مقاييس اللغة (٣٣٩/٣).

(٤) "مرتبة صدوق عند ابن حجر" ص٥٥.

الوجه الثاني: تحقيق معنى (صدوق) عند ابن حجر:

قال ابن حجر: "الرابعة: من قصُر عن درجة الثالثة[1] قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس"[2].

يقول الباحث/ منير فريج: "قد فهم البعض من مجمل كلام ابن حجر أن رواية الصدوق لها حكم الحديث الحسن، ولكن يبدو لي أن ابن حجر له مفهوم خاص للصدوق يختلف عن غيره من العلماء، فإن كان البعض يعتبر الصدوق [هو] العدل الذي خف ضبطه، فابن حجر لا يعتبره كذلك، بل إن حكم ابن حجر على الراوي بأنه صدوق لا يعني بالضرورة أن العلماء أو بعضهم قال فيه صدوق، وإنما هو في الغالب راوٍ قَبِلَه و وثقه أغلب العلماء، وجرحه واحد أو عدد قليل من النقاد بجرح لا وجاهة له عند ابن حجر، لكنه سماه صدوقاً إشارة إلى وجود من يضعفه وإن كانوا قلة مقابلة الموثقين، وذلك التزاماً منه مما ذكر في المقدمة من التزام الترجمة الشاملة للرواة.

ويمكن القول: إن الصدوق عند ابن حجر غالباً ما يكون حديثه صحيحا ومحتجاً به، للأسباب التالية[3]:

---

(١) الدرجة الثالثة عنده "من أفرد بصيغة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل".

(٢) التقريب ص١١٠.

(٣) باختصار من "مرتبة صدوق عند ابن حجر" ص٦٩.

أولاً: كثير من الرواة الذين وضعهم ابن حجر في المرتبة الرابعة وقال فيهم: "صدوق"، هم ثقات عند غيره كالذهبي، ومن الأمثلة[١]:

- إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي.

قال ابن حجر: صدوق[٢].

قال الذهبي: الحافظ الثقة[٣].

ثانياً: قد أطلق ابن حجر مصطلح صدوق على كثير ممن أخرج لهم البخاري ومسلم متفرقين أو مجتمعين، ومن الأمثلة:

- أحمد بن عيسى بن حسان[٤].
- جرير بن زيد الأزدي[٥].

ثالثاً: بعض الرواة الذين قال فيهم ابن حجر (صدوق) في كتابه "التقريب" وثقهم في مواضع أخرى من كتبه، الأمر الذي يفيد أنه بوضعهم في مرتبة الصدوق لم يقصد إنزالهم عن مرتبة التوثيق، ومن الأمثلة:

---

(١) المصدر السابق ص٦٩، ٧٠، وذكر لكل سبب عدة أمثلة اقتصرت منها بمثالين.

(٢) التقريب رقم (١٥٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٣/١٣).

(٤) التقريب رقم (٨٦) روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

(٥) التقريب رقم (٩١٣) روى له البخاري ومسلم والنسائي.

- سعيد بن أبي هلال:

قال في التقريب: "صدوق"[١] وفي لسان الميزان "ثقة ثبت"[٢].

- أفلح بن سعد الأنصاري:

قال في التقريب: "صدوق"[٣] وفي القول المسدد: "ثقة مشهور"[٤].

وغيرها من الأسباب[٥] التي ذكرها الباحث/ منير فريج وختمها بقوله:

"وعليه فإن صدوق عند ابن حجر تدل على أنه صحيح الحديث غالباً وقد يكون حسن الحديث أحياناً، ولكن إذا ما تمت المقارنة بين أحاديث الرواة من الطبقة الثالثة وأحاديث الرواة من الطبقة الرابعة، فلا شك أن أحاديث الطبقة الثالثة أصح"[٦].

وعليه يظهر دقة ما قاله الشيخ/ حماد الأنصاري في بيان اصطلاح ابن حجر في حكمه "صدوق".

---

(١) المصدر السابق رقم (٢٤١٠).

(٢) لسان الميزان (٣١٣/٩).

(٣) التقريب رقم (٥٤٨).

(٤) القول المسدد، ص٣١.

(٥) انظرها مستوفاة بالأمثلة في رسالة "مرتبة صدوق عند ابن حجر" ص٦٩ وما بعدها.

(٦) المصدر السابق ص٧٦ بتصرف يسير.

المطلب الثاني: ذكر منزلة أئمة النقد في الجرح والتعديل

يقول الشيخ – رحمه الله– : "أصحاب الجرح والتعديل على مراتب: متساهلون، متشددون، متوسطون"[1].

التعليق:

الكلام على ما ذكره الشيخ من وجهين:

الوجه الأول: تقرير كلام الشيخ من كلام العلماء:

يقول الذهبي عن علماء الجرح والتعديل: "[هم] على ثلاثة أقسام:

أ. قسم منهم متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين، والثلاث.

ب. وقسم في مقابلة هؤلاء: متساهلون.

ج. وقسم معتدلون منصفون"[2].

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٥١١/٢).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧١ باختصار (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، وانظر: الموقظة ص٨٣، ضوابط في الجرح والتعديل ص٦٩.

الوجه الثاني: فائدة هذا التقسيم:

النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي، فإذا جاء التوثيق من المتشددين فإنه يعضّ عليه بالنواجذ ما لم يخالف إجماعاً على تضعيف الراوي أو كان الجرح مفسراً وغير ذلك من الاعتبارات في التوفيق بين أقوال الأئمة أو اختلافهم[1]، وظهر بذلك متابعة الشيخ – رحمه الله– لعلماء الحديث في بيان مراتب النقاد عموماً.

(١) انظر: ضوابط الجرح والتعديل ص٧١.

الفصل الخامس

منهجه في تخريج الحديث والحكم عليه

وفيه تمهيد، ومبحثان:

المبحث الأول : منهج الشيخ في تخريج الحديث وعزوه

المبحث الثاني :منهجه في الحكم على الحديث

تمهيد:

إن التخريج كغيره من أنواع علوم السنة التي وجدت مع وجود علم الرواية ونشأته، ثم تطور في كل عصر بحسب ما يقتضيه الحال، من حيث اتساع الرواية، وظهور المصنفات ذات المناهج المختلفة، وكثرة النقلة على اختلاف مذاهبهم، فله مصطلحات استخدمها المحدثون في الدلالة على أفراده وأنواعه(١).

التخريج: في اللغة: من (خرّج) الرباعي على وزن (فعّل) مصدره التخريج مشتق من الظهور، والانفصال للشيء من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواء في الأعيان أو في المعاني(٢).

وفي الاصطلاح: ذكر من أخرج الحديث ومعرفة مَخْرَجِهِ مع بيان اختلاف رواته وألفاظه وذكر درجته عند الحاجة(٣).

---

(١) انظر: "مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج" د. يحيى البكري الشهري، بحث علمي نشر في مجلة "سنن" العدد الأول، حصول التفريج بأصول التخريج للغماري ص٢٥.

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١٧٥/٢)، الكليات للكفوي ص٤٣٢ عند كلامهم على الفعل (خرج) وهو ما يسمى بالاشتقاق الكبير لـ (خرّج) انظر التأصيل لأصول التخريج ودراسة الأسانيد لبكر أبو زيد ص٥٢.

(٣) "مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج" ص٤٢، وقد ذكر ستة اصطلاحات مع بيان أوجه الاعتراض عليها، ثم عرفه بما سبق وأنه أولى، وانظر: التأصيل لأصول التخريج لبكر أبو زيد ص ٤١، وأصول التخريج للطحان ص١٠.

وتكمن أهمية التخريج في كونه وسيلة مهمة لغاية نبيلة وهي التمييز بين المقبول والمردود من الحديث؛ وذلك بجمع طرقه ودراسة الأسانيد والنظر في أحوال الرواة وتتبع الطرق والشواهد[1].

وفي هذا الفصل مبحثان:

المبحث الأول: منهج الشيخ في تخريج الحديث وعزوه.

المبحث الثاني: منهجه في الحكم على الحديث.

(١) انظر: الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، ص٧٣٦.

المبحث الأول:

منهج الشيخ في تخريج الحديث وعزوه

وفيه تمهيد، وأربعة مطالب:

المطلب الأول : إبراز إسناد الحديث

المطلب الثاني :الرواية بالمعنى

المطلب الثالث : جمع الطرق

المطلب الرابع :ترتيب المصادر المخرج منها

المطلب الأول: إبراز إسناد الحديث

مما امتازت به هذه الأمة عن غيرها من الأمم استعمالها الإسناد في رواية الحديث، لمعرفة الصحيح من السقيم، قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[1].

ولذا كان للشيخ – رحمه الله– عناية ظاهرة بأسانيد الأحاديث، تتمثل في التفتيش عنها، والحكم عليها، واستظهار كثير منها، وغير ذلك من صور عناية الشيخ بها، ومنها:

عنايته بإبراز إسناد الحديث أو بعضه في غالب مصنفاته، فتارة يذكره بالسند تاماً، وتارة يذكر بعضه مكتفياً بذكر مدار الحديث وتحقيق الكلام فيه، وإن كان الحديث في الصحيحين، فغالباً يكتفي بالعزو لهما من غير إسناد.

بعض الأمثلة:

١. أن الشيخ سئل ما درجة حديث: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة».

فقال الشيخ: "هذا الحديث رواه الشافعي[2] في مسنده بالسند التالي:

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١).

(٢) مسند الشافعي بترتيب السندي رقم (٤٠٨) وبترتيب سنجر رقم (٢٧٦) وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر (٥٢٧/٢).

حدثنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني إسحاق عن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة – رضي الله عنه– «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة»

وفي هذا الحديث آفتان:

الأولى: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي.

قال أبو زرعة: "متروك" هكذا في الميزان[١] والتقريب[٢].

الثانية: شيخ الشافعي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، قال الحافظ في التقريب: "متروك"[٣].

وأخرج الحديث البيهقي في المعرفة[٤] بسند آخر، وفيه عطاء بن عجلان البصري الحنفي قال فيه البخاري: "منكر الحديث كما في الخلاصة"[٥]. أ.هـ[٦].

٢. حديث أنس بن مالك الكعبي مرفوعاً: «إن الله وضع شطر الصلاة، والصوم عن المسافر، وعن المرضع والحامل الصوم».

قال الشيخ: "لهذا الحديث أربع روايات مدارها كلها على أنس بن مالك، والراويان عنه ابن سوادة وأبو قلابة"[٧].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/١٩٩).

(٢) التقريب رقم (٣٦٨).

(٣) التقريب رقم (٢٤١).

(٤) معرفة السنن والآثار (٤/٤٣٨).

(٥) خلاصة تذهيب التهذيب ص٢٦٦.

(٦) الرسائل الفقهية ص٢٩، ٣٠.

(٧) الرسائل الفقهية ص١٠١.

التعليق:

حديث أنس بن مالك الكعبي، أخرجه أبو داود[١]، والترمذي[٢]، وابن ماجه[٣]، وأحمد في المسند[٤]، والبيهقي في الكبرى[٥]، من طريق أبي هلال الراسبي عن الله بن سوادة عن أنس بن مالك الكعبي به.

وأبو هلال الراسبي هو: محمد بن سُليم الراسبي:

قال النسائي: "ليس بالقوي"[٦].

قال ابن معين: "صالح ليس بذاك القوي"[٧].

قال أبو حاتم: "محله الصدق ليس بذاك المتين"[٨].

قال ابن حجر: "صدوق فيه لين"[٩].

وقد تابعه وهيب بن خالد كما عند النسائي[١٠]، والبيهقي في الكبرى[١١]، وزاد

---

(١) (٢٤٠٨).

(٢) (٧٢٤).

(٣) (١٦٦٧).

(٤) (١٩٠٤٧).

(٥) (٢٣١/٣).

(٦) الضعفاء والمتروكين رقم (٥٤١).

(٧) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٤٢٧.

(٨) الجرح والتعديل (٢٧٤/٧).

(٩) التقريب رقم (٥٩٢٣).

(١٠) (٢٣١٥).

(١١) (٢٣١/٤).

في الإسناد عن عبد الله بن سوادة عن أبيه عن أنس، فزاد (عن أبيه)، وعبد الله بن سوادة القشيري هو وأبوه من رجال مسلم.

ووهيب بن خالد الباهلي ثقة من رجال الشيخين[١]، وقد صرح عبد الله بن سوادة بسماعه من أنس في رواية عفان عند ابن سعد في الطبقات[٢]، وعليه فلعل الإسنادين محفوظان[٣].

والحديث أخرجه النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن أنس كما في الصغرى[٤]، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"[٥]، وأبو قلابة ثقة فاضل كثير الإرسال كما قال ابن حجر[٦] في التقريب.

والحديث حسنه الترمذي في سننه.

---

(١) التقريب رقم (٧٤٨٧).

(٢) (٢٧٨/٩).

(٣) مستفاد من محققي مسند أحمد (٣٩٣/٣١).

(٤) (٢٢٧٧).

(٥) (٤٢٣/١).

(٦) التقريب رقم (٣٣٣٣)، واسمه: عبد الله بن زيد بن عمرو، الجرمي، أبو قلابة البصري.

المطلب الثاني: الرواية بالمعنى

يرى الشيخ – رحمه الله– جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم بما يغير المعاني وبمدلولات الألفاظ، والأولى عند الشيخ إيراد الحديث بألفاظه النبوية لعالم وغيره سدا للذريعة[١].

ولأن الشيخ يرى جواز ذلك فقد جاء في كلماته ودروسه رواية الحديث بالمعنى، ومن الأمثلة على ذلك:

١. قال الشيخ: " وقد فسّر النبي – صلى الله عليه وسلم– هذين الصنفين، لما سئل من هم المغضوب عليهم والضالون؟ قال: "هم اليهود والنصارى"[٢].

التعليق:

هذا الحديث أورده الشيخ بالمعنى، فقد رواه الترمذي مطولاً ومختصراً بألفاظ، منها: «إن اليهود مغضوب عليهم، وإن النصارى ضلال» وفي لفظ «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضلال».

وأخرجه كذلك الإمام أحمد في المسند[٣]، وابن حبان في صحيحه[٤]، والبيهقي في دلائل النبوة[٥]، وصححه العلامة الألباني[٦].

---

(١) يانع الثمر ص٣٤، وانظر: الكفاية للخطيب البغدادي (٤٣٣/١)، وعلوم الحديث ص٢١٣.

(٢) رسائل في العقيدة ص٥٣، والحديث أخرجه الترمذي (٢٩٥٣، ٢٩٥٤).

(٣) رقم (١٩٣٨١) ولفظه: «إن المغضوب عليهم اليهود، وإن الضالين النصارى».

(٤) رقم (٦٢٤٦) ولفظه: «المغضوب عليهم اليهود، والضالون النصارى».

(٥) (٣٤٠/٥) من طريق الإمام أحمد وبلفظه.

(٦) الصحيحة (٣٢٦٣).

٢. قال الشيخ: "في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كل مولود يولد على الفطرة ولكن أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»[١].

التعليق:

الحديث أخرجه البخاري[٢] ومسلم[٣] بألفاظ منها: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» وفي لفظ لمسلم «كل إنسان تلده أمه على الفطرة، وأبواه بعدُ يهودانه وينصرانه ويمجسانه».

والحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ[٤] والطيالسي في مسنده[٥]، والإمام أحمد[٦]، وابن حبان[٧]، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[٨]، وأقرب الألفاظ لما ذكره الشيخ ما رواه ابن حبان في صحيحه، والله أعلم.

---

(١) من محاضرة صوتية بعنوان "التوحيد في القرآن" سيأتي تخريج الحديث.

(٢) في عدة مواضع من صحيحه (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩).

(٣) رقم (٢٦٥٨)

(٤) (٥٨٤) بلفظ "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه...".

(٥) (٢٤٣٣) بلفظ: «كل مولد يولد على الفطرة فأبواه يهودانه و ينصرانه ويشركانه».

(٦) في عدة مواضع (٧١٨١، ٧٤٤٣، ٧٧٩٥، ٨١٧٩) بألفاظ ليس منها ما ذكره الشيخ رحمه الله.

(٧) (١٣٠) بلفظ «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه».

(٨) (٤٩٦/٤) و (٣٣٨/٨).

المطلب الثالث: جمع الطرق

إن من المسالك التي سلكها الشيخ – رحمه الله– في تخريج الحديث، مسلك البحث والتفتيش عن طرق الحديث ببيانها أو الإشارة إلى كثرتها.

وقد اعتنى الشيخ بذلك لإثبات قوة حديث في موضوع هو بصدد الحديث عنه، أو بيان أن تلك الطرق ضعيفة لا تفيد قوة لذلك الحديث مثلاً.

ومن الأمثلة على ذلك:

١. ذكر الشيخ حديث الصورة [١] وجمع طرقه من عدة مصنفات كالسنة لابن أبي عاصم والصفات للدارقطني والإبانة لابن بطة لتصحيح لفظة "على صورة الرحمن" يقول الشيخ: "رأيت أن أبيّن في هذه الأوراق ما جاء عن الأئمة في هذا الحديث مع بيان طرق الدالة على ثبوته وصحته".

وقد استوعب الشيخ طرق الحديث وتكلم على أسانيدها[٢].

٢. قال الشيخ: "جمعت طرق حديث "أنتم في زمن من ترك منكم عشر..." فخرجت بأنه إما صحيح أو حسن"[٣].

---

(١) وهو حديث: "لا تقبحوا الوجه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن" وأصل الحديث في الصحيحين رواه البخاري (٦٢٢٧) ومسلم (٢٨٤١) بلفظ "خلق الله آدم على صورته".

(٢) تعريف أهل الإيمان ص ١٦٩ (ضمن الرسائل في العقيدة).

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٧٩/٢) بتصرف يسير.

التعليق:

يظهر جليّا من كلام الشيخ حرصه على تتبع طرق الحديث، وأنه منهج سار عليه كما يظهر من مصنفاته في كلامه على الأحاديث.

والحديث الذي أشار له الشيخ:

أخرجه الترمذي[1] والطبراني في الصغير[2]، وأبو نعيم في الحلية[3] من طريق نعيم بن حماد قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة- رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا".

قال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة"، وقال أبو نعيم: "غريب تفرد به نعيم عن سفيان".

ونعيم بن حماد الخزاعي قال فيه ابن معين: "ليس في الحديث بشيء، ولكنه صاحب سنة"[4].

---

(١) (٢٢٦٧).

(٢) (١١٥٦) مع الروض الداني.

(٣) (٣١٦/٧).

(٤) انظر: الكامل لابن عدي (١٤٠/١٠)، تهذيب التهذيب (٢٣٣/٤).

وقال الحافظ ابن رجب ملخصا حاله: "ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون الظن به، لصلابته في السنة، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ويشبّه عليه في بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكير حكموا عليه بالضعف"[١].

وقد عُدّ هذا الحديث من جملة مناكير أبي نعيم.

قال النسائي: "هذا حديث منكر، رواه نعيم بن حماد وليس بثقة"[٢].

وقال الذهبي: "وتفرد نعيم بذلك الخبر المنكر"[٣] ثم ساق الحديث السابق، وقال: "فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم"[٤].

وقال ابن حجر: "يحتمل أن نعيم قد دخل له حديث في حديث"[٥].

وللحديث شاهد عند أحمد في المسند[٦] من حديث أبي ذر وفيه مؤمل بن إسماعيل قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ"[٧].

---

(١) جامع العلوم والحكم (٣٩٤/٢).

(٢) العلل المتناهية لابن الجوزي (٨٥٢/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦٠٦/١٠).

(٤) المصدر السابق، ثم وجه خطأ نعيم فيه.

(٥) النكت الظراف (١٧٣/١٠).

(٦) (٢٩٩/٣٥ رقم ٢١٣٧٢)، وانظر: الصحيحة للألباني (٢٥١٠).

(٧) التقريب (رقم ٧٠٢٩).

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث فقال: "هذا عندي خطأ، رواه جرير وموسى بن أعين عن ليث عن معروف عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا"[١].

ومرسل الحسن أخرجه ابن حجر في الأمالي المطلقة[٢].

وليث هو ابن أبي سليم.

قال ابن معين: "ليس بالقوي"[٣].

وقال أيضا: "ضعيف"[٤].

وقال الإمام أحمد: "مضطرب الحديث ولكن حدث الناس عنه"[٥].

وقال النسائي: "ضعيف"[٦].

وقد رمي بالاختلاط[٧].

---

(١) العلل (٢٨٨/٣).

(٢) الأمالي المطلقة ص١٤٧.

(٣) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٥٥٣).

(٤) الكامل لابن عدي (٥/٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٣٧٩/٢).

(٦) الضعفاء والمتروكين (رقم ٥٣٦).

(٧) تهذيب الكمال (١٩١/٦).

ومعروف هو ابن أبي معروف الموصلي.

روى عن الحسن البصري، وروى عنه ليث بن أبي سليم وخليد بن دَعْلج وهو مجهول[1].

(١) انظر: المغني في الضعفاء (٦٣٤٦)، "طبقات الرواة عن الإمام الحسن البصري جمعا ودراسة" ص٥٧١، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، مرقومة على الآلة الكاتبة، للدكتورة/ مريم الزهراني.

ومما ينبّه عليه أنه جاء في "السنن الواردة في الفتن" رقم(٢٢٩) لأبي عمرو الداني أن الحديث من رواية ليث عن معاوية عن الحسن مرسلاً.

وقال محققه: "هو معاوية بن عبد الكريم الضحاك".

قلت: وهو من الثقات (الجرح والتعديل ٤٣٧/٨)، فلعلها تصحيف في الطبعة؛ لأن الحديث معروفٌ عن معروف عن الحسن مرسلاً، والله أعلم. أو تكون من اختلاط ليث بن أبي سليم.

والخلاصة: أن هذا المرسل فيه ثلاث علل:

١. ليث وهو ضعيف.

٢. معروف وهو مجهول.

٣. من مراسيل الحسن[١].

والذي يظهر ضعف الحديث وأنه لا يتقوى بما ذكر، ولعل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَسَّنَ الحديث لهذا المرسل مع الشاهد السابق. والله أعلم[٢].

والشاهد من ذلك أن الشيخ جمع طرق الحديث حتى يكون حكمه موافقاً لما يراه في أسانيده ورجاله.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (٣١٢/١).

(٢) انظر: "تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد" لأبي إسحاق الحويني (٣٥٠/٣).

المطلب الرابع: ترتيب المصادر المخرج منها:

للمخرجين في ترتيب مصادر التخريج طرائق وصور مختلفة، منها[1]:

الطريقة الأولى: تقديم الصحيحين في كل حال.

الطريقة الثانية: ترتيب الكتب على الأصحية، وذلك على النحو التالي:

أخرجه البخاري ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

الطريقة الثالثة: ترتيب الكتب بتقديم الستة على حسب قوتها وشهرتها ثم العودة إلى ما عداها.

الطريقة الرابعة: اعتماد التاريخ في العزو بالأقدمية على النحو التالي:

أخرجه مالك في الموطأ، وعبد الرزاق في المصنف، وأحمد في المسند، والبخاري ومسلم.

وللشيخ طرائق عدة في طريقة الترتيب، منها:

١. الاكتفاء بالصحيحين.

٢. الترتيب بالأقدمية ومثاله: حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي....".

قال الشيخ: أخرجه مالك في الموطأ في صفة الصلاة"[2].

---

(١) انظر: "مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج" ص١٠٥، مجلة "سنن" العدد الأول.

(٢) رسائل في العقيدة ص١٧.

والحديث أخرجه مسلم وأهل السنن[1].

٣. وأحيانا يقدم الصحيحين ثم الموطأ ثم المسند ثم أصحاب السنن[2].

ومما ينقل عن الشيخ في هذا الباب قوله: "إذا أخرج الحديث البخاري ومسلم فلا يلزم أن يضمّ إلى أحدهما أو إليهما عزو آخر، يكفي العزو إلى أحدهما"[3].

التعليق:

ما قرره الشيخ هو صنيع المحدثين، قال الحافظ العراقي: "فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه، وإلا عزوته إلى من خرّجه من بقية الستة"[4].

---

(١) رواه مسلم (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩)، وابن ماجه (٣٧٨٤)، ومالك في الموطأ (١٩٣).

(٢) الرسائل الفقهية ص ٤١-٤٤.

(٣) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٥٤٩/٢).

(٤) المغني عن حمل الأسفار (٤/١).

المبحث الثاني:

منهجه في الحكم على الحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عبارات التصحيح والتقوية.

المطلب الثاني: عبارات التضعيف والتوهين.

المطلب الثالث: نقد المتون عند الشيخ.

المطلب الأول: عبارات التصحيح والتقوية.

تنوعّت عبارات الشيخ –رحمه الله– في الحكم على الأحاديث صحةً وضعفا، وقد اجتهدت في جمع شيء من تلك العبارات المتنوعة من المصادر المختلفة، ومن تلك العبارات في التصحيح[١]:

"حسن لغيره"[٢]، "بإسناد صحيح"[٣]، "وفي الحديث الصحيح"[٤]، "وهو صحيح"[٥]، "حديث صحيح"[٦]، "بسند جيد"[٧].

---

(١) ترتيبها ليس مقصودا.

(٢) رسائل فقهية ص٢٦.

(٣) المصدر السابق ص٢٠٣.

(٤) المصدر السابق ص٢٢٤، ورسائل في العقيدة ص٤٠، ص٤٢، ص٤٥.

(٥) إزالة الغطاء ص٢ ضمن المجموعة الحديثية.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق ص٣، والمراد بـ (جيد) قيل: هي بمعنى الصحيح، وهذا ظاهر فعل ابن الصلاح، والبلقيني كذلك، أما ابن حجر والسيوطي يجعلانها في رتبة بين الصحيح والحسن. انظر: شرح ألفية السيوطي للأثيوبي (١/١٨٠).

المطلب الثاني: عبارات التضعيف والتوهين:

"حديث موضوع"[١]، "ليس بثابت"[٢]، "سندها مظلم"[٣]، "ضعيف"[٤]، "ضعيف جدا"[٥]، "باطلة سندا ومتنا"[٦]، "حديث باطل"[٧]، "مضطربة غاية الاضطراب"[٨].

---

(١) رسائل في العقيدة ص١٦٣.

(٢) المصدر السابق ص١٦٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٨٠/٢).

(٥) المصدر السابق (٥٤٢/٢).

(٦) المصدر السابق (٥٣٦/٢).

(٧) إسعاف الخلان ص٣ (ضمن المجموعة الحديثية).

(٨) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٥٠٤/٢).

المطلب الثالث: نقد المتون عند الشيخ:

كما أن للشيخ – رحمه الله – عناية بنقد الأحاديث من جهة أسانيدها، فكذلك كانت له عناية بنقدها من جهة متونها، ومن المقاييس التي تكلم عليها الشيخ في مسألة نقد المتون:

١. عرض السنة على القرآن:

ألّف الشيخ رسالة خاصة بعنوان "بطلان الخبر الذي تضمن عرض السنة على القرآن"[(١)]، وبيّن الشيخ أن السنة شارحة للقرآن وموضحة له، وأنه لا يجوز أن يَرِدَ في السنة الصحيحة ما يخالف القرآن.

التعليق:

ما وُجد في كلام بعض علماء الحديث من رد الحديث إذا خالف القرآن فليس ذلك لمخالفته القرآن أصالة، إنما بسبب الضعف في أسانيدها، أو لمعارضتها لحديث آخر، وأن هذا الأمر وهو عرض السنة على القرآن ليس من منهج المحدثين من جهة كونه مقياسا من مقاييس نقد السنة[(٢)].

ولم أهتد إلى مثال صحيح استخدم فيه الشيخ هذا المقياس من مقاييس النقد عند القائلين به[(٣)].

---

(١) المجموعة الحديثية، الرسالة الأولى.

(٢) انظر هذه المسألة بالتفصيل في رسالة "آراء لبعض المعاصرين حول منهج المحدثين في النقد" للدكتور/ حافظ حكمي ص٣٢.

(٣) انظر: مقاييس نقد متون السنة للدميني ص١١٧.

٢. عرض الحديث على السنة الصحيحة:

من ذلك أن الشيخ سئل عن حديث معاذ –رضي الله عنه– قال: إن رسول الله اتخذني خليلاً، فقال الشيخ للسائل: أين قرأته؟ فقال: لا أدري، فقال الشيخ: "هذا دليل على أن الحديث موضوع؛ لأنك لا تدري أين قرأته.

ثانياً: أنه مخالف للحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً"[١].

التعليق:

الحديث الذي أشار له الشيخ هو ما رواه مسلم[٢] من حديث جندب –رضي الله عنه– مرفوعاً: "إني أبرأ إلى الله ان يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك".

فيظهر بذلك أن الشيخ استدل على ضعف الحديث بأنه يعارض الحديث الصحيح من غير بحث في سند الحديث الذي سئل عنه.

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٤٩٨/٢).

(٢) صحيح مسلم(٥٣٢).

٣. عرض الحديث على الوقائع التاريخية:

يقول الشيخ: "استدل أهل الحديث بأن الأحاديث التي جاء فيها كلمة (الروافض) هي أحاديث مكذوبة، حيث إن هذه التسمية لم يسموا بها إلا في زمن العباسيين"[١].

التعليق:

الأحاديث الواردة في ذم الروافض[٢] بهذه التسمية "الرافضة" لا يصح منها شيء، وما أشار إليه الشيخ ملحظ تاريخي متعلق بأصل التسمية.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام في أصل تسمية الرافضة: "من زمن خروج زيد- ابن علي-[٣] افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحّم عليهما رفضه قوم فقال لهم: "رفضتموني" فسمّوا الرافضة لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيديًا لانتسابهم إليه[٤].

وقال أيضاً شيخ الإسلام: "فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً إذ ذاك، وبهذا

---

(١) المجموع في ترجمة الشيخ حماد (٥١١/٢).

(٢) انظر: السلسلة الضعيفة (٦٧٦٢) في طرق هذه الأحاديث وبيان ضعفها.

(٣) زيد بن علي بن الحسين توفي سنة (١٢٢)هـ. تقريب التهذيب (٢١٤٩).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣٢/١).

وغيره[1] يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة"[2].

والمراد تحقيق الروايات المرفوعة، أما ما يتعلق بذم الرافضة فمعلوم مشهور[3].

(١) من تأخر التسمية وقصة ذم الشعبي لهم وتوجيهها.

(٢) منهاج السنة (٣٦/١).

(٣) انظر: شم العوارض في ذم الروافض لملا علي قاري، و بذل المجهود في إثبات مشابهة الروافض لليهود لعبد الله الجميلي.

الفصل السادس

منهج الشيخ في فقه الحديث

فيه تمهيد، ومبحثان:

المبحث الأول: مصادره في فقه الحديث.

المبحث الثاني: منهجه في مختلف الحديث.

تمهيد:

كان لعناية الشيخ بالحديث وعلومه أثر واضح في بروزه في الفقه، ورسوخ قدمه في الاستنباط والترجيح، وذلك أيضاً لاطلاعه الواسع على كتب أهل العلم والفقهاء مع التدقيق في المنقولات وحسن الانتقاء للنقولات.

المبحث الأول: مصادره في فقه الحديث:

١. كتب شروح السنة: كفتح الباري، وعمدة القاري، وشرح مسلم للنووي، ومعالم السنن للخطابي، وعون المعبود، وحاشية السندي على النسائي، وفيض القدير، ونيل الأوطار[١].
٢. كتب الفقه: الأم، والمدونة، والاستذكار، والشرح الكبير، والمحلّى، وبداية المجتهد، والدراري المضية[٢].
٣. كتب اللغة: الصحاح، وتهذيب اللغة، وفقه اللغة[٣].
٤. كتب متفرقة: القرى لقاصد أم القرى، وزاد المعاد[٤].

فيظهر بذلك التنوع المعرفي للشيخ – رحمه الله– وقوة اطلاعه على كتب العلماء[٥].

---

(١) انظرها على الترتيب في: الرسائل الفقهية (ص٣٤، ص٤٩، ص٤٣، ص٤٩، ص٤٨، ص١٤٥، ص٩٥، ص٢٤).

(٢) المصدر السابق: (ص١٥٨، ص٨٧، ص٧١، ص١٢٣، ص٤٣، ص١٣٨، ص١١٥).

(٣) المصدر السابق (ص١٦١، ص١٦٠، ص١٦٥).

(٤) المصدر السابق (ص٨٩، ص١٦٤).

(٥) ما سبق فقط من الرسائل الفقهية وهو على سبيل التمثيل لا الحصر.

المبحث الثاني

منهجه في مختلف الحديث

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث.

المطلب الثاني: موقفه من تعارض الحديثين.

المطلب الثالث: نماذج من موقفه من الأحاديث المتعارضة في الظاهر.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث.

في اللغة: مأخوذ من الاختلاف وهو ضد الاتفاق[1].

وفي الاصطلاح: "وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما"[2].

المطلب الثاني: موقفه من تعارض الحديثين.

يقول ابن الصلاح: "اعلم أن ما يذكر في هذا الباب-أي مختلف الحديث- ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين المصير إلى ذلك، والقول بهما جميعا.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على حزبين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

---

(١) انظر: تاج العروس (٢٣/٢٧٥).

(٢) قاله النووي في التقريب والتيسير ص٣٦٢. وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٨٣، فتح المغيث (٣/٤٧٠)، وفي ضبط لام كلمة "مختلف" وجهان ذكرهما ملا علي قاري في شرحه على شرح النخبة ص٣٦٣.

والثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيُفزع حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت"[1].

وهذا ما قرّره الشيخ –رحمه الله– أيضاً[2].

(١) علوم الحديث (ص٢٨٤)، باختصار وتصرف يسير.

(٢) انظر: يانع الثمر ص١٩، والرسائل الفقهية ص٦٥.

المطلب الثالث: نماذج من موقفه من الأحاديث المتعارضة في الظاهر:

١. حديث أبي هريرة مرفوعا: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل"[١]، وحديث: "الماء من الماء"[٢].

قال الشيخ: "ولا معارضة بين الحديثين لإمكان الجمع بينهما، إما بحمل الحديث الأخير على أنه منسوخ، كما قال به كثير من العلماء، وإما بحمله على حالة النوم"[٣].

٢. حديث أبي موسى الأشعري وفيه: ".... فدعا النبي –صلى الله عليه وسلم– بماء ثم رفع يديه فقال: "اللهم اغفر لعبيد أبي عامر..."[٤].

وحديث أنس: "لم يكن النبي –صلى الله عليه وسلم– يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء"[٥].

قال الشيخ: "ولكن جمع بينه وبين أحاديث الرفع في غيره بأن المنفي صفة خاصة لا أصل الرفع"[٦].

---

(١) رواه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).

(٢) رواه مسلم (٣٤٣).

(٣) الرسائل الفقهية (ص٢١٣)، وانظر: شرح مسلم للنووي (٤٢/٢).

(٤) رواه البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨) .

(٥) البخاري رقم (١٠٣١) ومسلم (٨٩٥) (٧).

(٦) إزاحة الغطاء عن أدلة رفع اليدين في الدعاء ص٢ (ضمن المجموعة الحديثية) وانظر: فتح الباري (٣٨٦/٣).

٣. حديث عائشة –رضي الله عنها–: "من حدثكم أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بال قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا جالساً"[١].

وحديث حذيفة – رضي الله عنه– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– انتهى إلى سباطة قوم فبال قائما"[٢].

فقال الشيخ: "لا تنافي بينهما، ويحمل حديث حذيفة على أنه ضرورة، وأن السنة البول قاعداً"[٣].

---

(١) رواه الترمذي (١٢)، والنسائي (٢٩)، وابن ماجه (٣٠٧) ، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٠١).

(٢) رواه البخاري (٢٢٤)، ومسلم (٢٧٣).

(٣) الرسائل الفقهية ص٢٠٨ بتصرف، وانظر: فتح الباري (٥٦٢/١، ٥٦٣)، فقد ذكر عدة أوجه في الجمع بين الحديثين.

الخاتمة

وفيها مطلبان:

المطلب الأول: أهم نتائج البحث.

المطلب الثاني: التوصيات.

المطلب الأول: أهم نتائج البحث.

بعد توفيق الله –عز وجل– الذي أعانني على إكمال هذا البحث تبيّن لي نتائج مهمة، منها:

١. أن الشيخ حماد الأنصاري –رحمه الله– له قدم راسخة في علوم الحديث، ويظهر ذلك من خلال مصنفاته وآرائه.

٢. أن الشيخ –رحمه الله– لم يكن مقلداً لغيره، بل كان ناقداً محققا خاصة في الحكم على الرواة.

٣. أن الشيخ في غالب آرائه في علوم الحديث موافق لعلماء الحديث.

٤. أن الشيخ كثير الرجوع إلى شروح الحديث خاصة: فتح الباري لابن حجر.

٥. جَلَدُ الشيخ في تتبع طرق الأحاديث.

٦. أن علوم الحديث من جهة التعريفات اللغوية تحتاج إلى تمحيص وبيان.

٧. أن تحرير الأحكام في بيان حال الرواة يحتاج إلى دقّة في النقل وقدرة على الجمع بين الأقوال المتعارضة إن أمكن.

المطلب الثاني: التوصيات.

١. الاعتناء بمصنفات الشيخ حماد الأنصاري، وإعادة تحقيق ما طبع منها، أو نشر ما لم يطبع.

٢. عمل دراسات لبيان جهود الشيخ حماد الأنصاري في سائر علوم الشريعة كالعقيدة، والفقه.

٣. ضرورة الاعتناء بالعلماء الذين أسهموا في علوم الحديث من المتقدمين والمتأخرين، وبيان جهودهم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
أَوَ لَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ	العنكبوت	٥١	٨٩
لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ	الشورى	١١	٣٧
وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ	البقرة	١٨٤	٥٣
وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا	البقرة	١٤٣	٣٦
وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ	البقرة	٢٥٥	٣٧
وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا	طه	١١٠	٣٧

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل	١٨٦
الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء	٣٦
اللهم اغفر لعبيد أبي عامر	١٨٦
الماء من الماء	١٨٦
إن آدم خلق على صورة الرحمن	٥٤, ٦٥
إن الله وضع شطر الصلاة، والصوم عن المسافر، وعن المرضع والحامل الصوم	٥٣، ١٦١
إن اليهود مغضوب عليه، وإن النصارى ضلال	١٦٤
إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا	١٦٧
إني أبرأ إلى الله ان يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنها	١٧٨
فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرماً لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به	٥٣
كل إنسان تلده أمه على الفطرة، وأبواه بعدُ يهودانه وينصرانه ويمجسانه	١٦٥
لا تقبحوا الوجه، فإن الله ابن آدم خلق على صورة الرحمن	١٦٦

لم يكن النبي –صلى الله عليه وسلم– يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء	١٨٦
لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً	١٧٨
ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه	١٦٥
من حدثكم أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بال قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا جالساً	١٨٧
من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	١٠٧
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة	٥٥, ١٦٠

فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
ابن أبي عاصم	٥٤
ابن حجر	٤٤
أبو الحسن ابن القطان	١٤٥
أبو بكر الخطيب البغدادي	٨٤
أبو زرعة العراقي	٦٠
أحمد بن فارس بن زكريا القزويني	٧١
أحمد بن محمد بن سلامة، الطحاوي	١١٣
الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي	١٣٩
جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال ، السيوطي	٤٤
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل العراقي	٩٥
سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني	٤٨
شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي	٥٨
عبد الرحمن المعلمي	٧٢
عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي	٧٨
عبد العزيز الزهراني	٤٧
عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي	١٠٨
عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ابن الصلاح	٧٦
عطية بن سعد العوفي	١٣٧

عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد ، ابن شاهين	٥٩
محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد ابن منده	١٢٤
محمد بن إسحاق بن خزيمة	٥٤
محمد بن إسماعيل بن صلاح، الصنعاني	١٠٨
محمد بن جعفر الكتاني	١٠١
محمد بن عبد الرحمن أبو الخير، السخاوي	٨٩
محمد عبد الله المدني	٢٠
برهان الدين الحلبي	٤٤

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم ،عبدالرحمن بن محمد(١٤٢١هـ/٢٠٠١م).آداب الشافعي ومناقبه،(ط٣).القاهرة، مكتبة الخانجي

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد(١٩٥٣ هـ).الجرح والتعديل. الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية مصورة

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي(١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. بيروت، دار الكتب العلمية

ابن العماد، عبدالحي بن أحمد(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).شذرات الذهب في أخبار من ذهب،(ط١). بيروت، دار ابن كثير

ابن القطان، علي بن محمد(١٤١٧هـ/١٩٩٧م). بيان الوهم والإيهام،(ط١). الرياض، دار طيبة

ابن الكيال، أحمد بن محمد(١٩٨١م). الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات،(ط١) .بيروت، دار المأمون

ابن الملقن، عمر بن علي(١٤١١هـ). مختصر استدراك الذهبي على الحاكم،(ط١). الرياض، دار العاصمة

ابن الملقن، عمر بن علي(٢٠١٢م). المقنع في علوم الحديث،(ط١). بيروت، دار الكتب العلمية

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم(١٤٠٦هـ). منهاج السنة النبوية،(ط١).الرياض، جامعة الإمام

ابن حجر، أحمد بن علي (١٤٠١هـ). القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد،(ط١). القاهرة، مكتبة ابن تيمية

ابن حجر، أحمد بن علي (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).تقريب التهذيب،(ط٨). المدينة، دار اليسر

ابن حجر، أحمد بن علي (١٩٨٩م). نزهة الألباب في الألقاب. الرياض، مكتبة الرشد

ابن حجر، أحمد بن علي(١٣٤٩هـ). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بيروت. دار إحياء التراث العربي

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤١٠هـ/١٩٨٩م).الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة،(ط١). الهند، الدار السلفية

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤١٦هـ/١٩٩٥م). الأمالي المطلقة. بيروت، المكتب الإسلامي

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤١٦هـ/١٩٩٥م). تهذيب التهذيب. بيروت، الرسالة

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧). التلخيص الحبير،(ط١). الرياض، أضواء السلف

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).فتح الباري شرح صحيح البخاري،(ط٢). الرياض،دار طيبة

ابن حجر، أحمد بن علي(١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).النكت على كتاب ابن الصلاح،(ط١).القاهرة، دار الإمام أحمد

ابن حجر، أحمد بن علي(١٩٨٠م).تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،(ط١). عمان، مكتبة المنار

ابن حجر، أحمد بن علي(٢٠٠٨م).نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر،(ط١). القاهرة، مكتبة ابن عباس

ابن حجر، أحمد بن علي. لسان الميزان. بيروت،مكتب المطبوعات الإسلامية

ابن خلكان، أحمد بن محمد (١٩٧٢م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بيروت، دار صادر

ابن دحية، عمر بن حسن(١٤١٩هـ/١٩٩٨م).أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب،(ط١). بيروت، المكتب الإسلامي

ابن دقيق العيد، محمد بن علي(١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).الاقتراح في بيان الاصطلاح،(ط٢). بيروت، البشائر

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد(١٤١٩هـ/١٩٩٩م). جامع العلوم والحكم. بيروت، مؤسسة الرسالة

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). شرح علل الترمذي،(ط٣). الرياض، مكتبة الرشد

ابن سيد الناس ،محمد بن محمد(١٤٠٩هـ).النفح الشذي في شرح جامع الترمذي،(ط١) .الرياض، العاصمة

ابن فارس، أحمد بن فارس(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).معجم مقاييس اللغة.بيروت،دار الفكر

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (١٤١٧هـ/١٩٩١م).البداية والنهاية،(ط١). مصر، دارهجر

ابن كثير، إسماعيل بن عمر(١٤٣٢هـ/٢٠١١م).اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث،(ط١). بيروت ،الرسالة ناشرون

ابن معين، يحيى بن معين(١٣٩٩هـ).التاريخ رواية الدوري. مكة المكرمة، جامعة أم القرى

ابن منده، محمد بن اسحاق(١٤١٧هـ/١٩٩٦م). فتح الباب في الكنى والألقاب،(ط١). الرياض، مكتبة الكوثر

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله(١٤٠٩هـ/١٩٨٨م). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،(ط١). بيروت، دار الكتب العلمية

أبوداود، سليمان بن الأشعث(١٤٠٥هـ).رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه،(ط٣). بيروت، المكتب الإسلامي

أبوداود، سليمان بن الأشعث(١٤٣٤هـ/٢٠١٣م). سنن أبي داود،(ط١).الجبيل، دار الصديق

الإفراني الصغير، محمدالصغير بن الحاج محمد(١٤٢٤هـ).فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث. بيروت،دار الكتب العلمية

الافريقي، محمد ابن منظور. لسان العرب. مصر، دار المعارف

آل عبدالطيف ، عبدالعزيز بن إبراهيم(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).ضوابط الجرح والتعديل،(ط١). الرياض، مكتبة العبيكان

الألباني، محمد ناصرالدين(١٤٣٠هـ/٢٠٠٠م).سلسلة الأحاديث الضعيفة،(ط٢).الرياض، مكتبة المعارف

الأنصاري، حماد بن محمد الأنصاري. إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي من التدليس من الشيوخ. مرقوم على الآلة الكاتبة

الأنصاري، حماد بن محمد(١٤١٤هـ/١٩٩٣م).يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر،(ط١) .المدينة، مكتبة ابن القيم

الأنصاري، حماد بن محمد(١٤١٥هـ/١٩٩٥م). بلغة القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني،(ط١). المدينة، مكتبة الغرباء الأثرية

الأنصاري، حماد بن محمد(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). رسائل في العقيدة،(ط١). عجمان، مكتبة الفرقان

الأنصاري، حماد بن محمد(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). رسائل فقهية،(ط١). عجمان، مكتبة الفرقان

الأنصاري، حماد بن محمد. إتحاف القاري بأسانيد العلامة حماد الأنصاري.مرقوم على الآلة الكاتبة

الأنصاري، حماد بن محمد. إعلام الزمرة بأحكام الهجرة. المدينة، مكتبة الدار

الأنصاري، حماد بن محمد. المجموعة الحديثية. مرقوم على الآلة الكاتبة

الأنصاري، حماد بن محمد. فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب.بيروت،الرسالة

الأنصاري، عبدالأول بن حماد(١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد الأنصاري وسيرته وأقواله ورحلاته،(ط١).

الأنصاري، زكريا بن محمد(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).فتح الباقي بشرح ألفية العراقي،(ط١). بيروت، دار ابن حزم

البخاري ،محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير.الهند. تصوير دار الكتب العلمية

البخاري، محمد بن إسماعيل(١٤٢٣هـ/٢٠١١م). صحيح البخاري،(ط١). بيروت، الرسالة العالمية

البخاري، محمد بن اسماعيل(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). الضعفاء الصغير،(ط١). القاهرة،مكتبة ابن عباس

البسام ،عبدالله عبدالرحمن (١٤١٩هـ).علماء نجد خلال ثمانية قرون،(ط٢).الرياض،العاصمة

البستي، محمد بن حبان (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). صحيح ابن حبان،(ط١). بيروت، دار ابن حزم

البستي، محمد بن حبان(١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) .الثقات. الهند، دائرة المعارف العثمانية مصورة

البستي، محمد بن حبان(١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). المجروحين من المحدثين،(ط١). الرياض، دار الصميعي

البغدادي ،أحمد بن علي(١٤٣٢هـ).الكفاية في معرفة أصول علم الرواية،(ط١).السعودية، دار ابن الجوزي

البغدادي، أحمد بن علي(١٤٠١هـ). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،(ط٤).بيروت، مؤسسة الرسالة

البغدادي، أحمد بن علي(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).تاريخ مدينة السلام،(ط١).بيروت، دار الغرب الإسلامي

البقاعي، إبراهيم بن عمر(١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).النكت الوفية بما في شرح الألفية،(ط٢). الرياض ، مكتبة الرشد

البلقيني، عمر بن رسلان(١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ،(ط١). بيروت ، دار ابن حزم

البيهقي، أحمد بن الحسين(١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). دلائل النبوة. بيروت، دار الكتب العلمية

التبريزي ، محمد الحنفي (١٣٥٠هـ). شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث. القاهرة، البابي الحلبي

الترمذي، محمد بن عيسى(١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).سنن الترمذي،(ط١).الجبيل، دار الصديق

الترمسي، محمد محفوظ بن عبدالله(١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر،(ط١). بيروت، دار ابن كثير

الجرجاني، أحمد بن عدي(١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).الكامل في ضعفاء الرجال،(ط١). الرياض ، مكتبة الرشد

الجزائري، طاهر بن محمد(١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر،(ط١). القاهرة، دار الإمام أحمد

الجمل،شوقي عطاالله (٢٠٠٦م). تاريخ المسلمين في افريقيا و مشكلاتهم،(ط١).القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية

الجمل،شوقي عطاالله. تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر.القاهرة،المكتب المصري للمطبوعات

الجوهري،اسماعيل بن حماد(١٩٩٠م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،(ط٤). بيروت، دار العلم للملايين

الحاكم ، محمد بن عبدالله . المستدرك على الصحيحين. بيروت، دار المعرفة

الحاكم، محمد بن عبدالله(١٤٣١هـ/٢٠١٠م). معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه،(ط٢). الرياض، دار المعارف

حكمي، حافظ بن محمد(١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). مناهج المحدثين في النقد. الرياض، الصميعي

الحمش، عداب محمود. رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل،(ط٢). الرياض، دار حسان

الخزرجي، أحمد بن عبدالله. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال. بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية

الدميني ،مسفر بن غرم الله(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). مقاييس نقد متون السنة. بدون دار نشر

الذهبي، محمد بن أحمد(١٣٧٤). تذكرة الحفاظ. بيروت، دار الكتب العلمية

الذهبي، محمد بن أحمد(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م). سير أعلام النبلاء،(ط٢). بيروت، الرسالة

الذهبي، محمد بن أحمد(١٤٢٥هـ).الموقظة في علم مصطلح الحديث،(ط٨).بيروت، دار البشائر

الذهبي، محمد بن أحمد(١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال،(ط١). دمشق،الرسالة العالمية

الذهبي، محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء. قطر، دار إحياء التراث

الزبيدي، محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت، مطبعة الحكومة

الزركلي، خيرالدين بن محمود.الأعلام قاموس تراجم،(ط٤). بيروت،دار العلم لملايين

الزيلعي، عبدالله بن يوسف(١٤١٤هـ/١٩٩٧م). نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. بيروت،مؤسسة الريان

السبكي، عبدالوهاب بن علي(١٣٨٣هـ/١٩٦٤م).طبقات الشافعية الكبرى.مصر، البابي الحلبي

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).الضوء اللامع لأهل القرن التاسع،(ط١) .بيروت، دار الجيل

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن(١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ،(ط١). بيروت، الرسالة

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن(١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ط٢).المدينة، مكتبة العلوم والحكم

السخاوي، محمد عبدالرحمن (١٤٢٦هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،(ط١).الرياض، دار المنهاج

السلفي، عبدالله بن مراد(١٤١٨هـ/١٩٩٨م). تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي،(ط١). الرياض،دار الفضيلة

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة،(ط١).القاهرة، مكتبة الخانجي

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر(١٣٨٧هـ/١٩٦٨م).حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،(ط١). القاهرة، البابي الحلبي

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر(١٤٠٤هـ). تحذير الخواص من أكاذيب القصاص. بيروت، المكتب الإسلامي

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة،(ط١). بيروت، المكتب الإسلامي

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر(١٤٣٣هـ).تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،(ط٢). الرياض، دار ابن الجوزي

الشافعي، محمد بن إدريس(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).الرسالة،(ط٢).القاهرة، دار التراث

الشافعي، محمد بن إدريس(١٤١٦هـ). المسند بترتيب السندي ومعه شفاء العي،(ط١). القاهرة، مكتبة ابن تيمية

الشافعي، محمد بن إدريس(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). المسند بترتيب سنجر.الكويت،غراس

الشربيني، حازم محمد. المدخل إلى علم الجرح و التعديل. القاهرة، دار المودة

الشمني، أحمد بن محمد(٢٠٠٨م).العالي الرتبة في شرح نظم النخبة،(ط١).القاهرة، مكتبة ابن عباس

الشمني، محمد بن محمد(١٤٣١هـ).نتيجة النظر في نخبة الفكر،(ط١).الرياض، دار المنهاج

الشهرزروي، عثمان بن عبدالرحمن(١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).علوم الحديث،(ط٣).دمشق، دار الفكر

الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. القاهرة، دار الكتاب الإسلامي

الشيباني، أحمد بن حنبل(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).العلل ومعرفة الرجال،(ط٢). الرياض، دار الخاني

الصفدي، خليل بن أيبك(٢٠٠٠م). الوافي بالوفيات. بيروت، دار إحياء التراث العربي

الصنعاني، محمد بن اسماعيل(١٤٣٢هـ/٢٠١١).توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار،(ط١). الرياض، مكتبة الرشد

الطبراني، سليمان بن أيوب(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). المعجم الصغير ومعه الروض الداني. بيروت، المكتب الإسلامي

الطحاوي، محمد بن أحمد (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).التسوية بين حدثنا وأخبرنا (ضمن خمس رسائل في علوم الحديث)،(ط١). بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية

العجلي، أحمد بن عبدالله(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم،(ط١).المدينة، مكتبة الدار

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين(١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).شرح التبصرة والتذكرة،(ط١). بيروت،دار الكتب العلمية

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).التقييد و الإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح،(ط١).بيروت، دار البشائر

العقيلي، محمد بن عمرو(١٤٢٠هـ/٢٠٠٠). الضعفاء،(ط١). الرياض، دار الصميعي

العلاونة، أحمد إبراهيم (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).ذيل الأعلام،(ط١).جدة، دار المنارة

العلائي، خليل بن كيكلدي(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح،(ط١).

العلائي، خليل بن كيكلدي(١٤٠٧هـ/١٩٨٦م). جامع التحصيل في أحكام المراسيل،(ط٢). بيروت، عالم الكتب

الغوري، سيد عبدالماجد (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م).معجم المصطلحات الحديثية،(ط١). بيروت، دار ابن كثير

الفاسي، محمد بن أحمد (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).ذيل التقييد،(ط١). بيروت،دار الكتب العلمية

فلاته، عمر بن حسن(١٤٠١هـ/١٩٨١م). الوضع في الحديث. بيروت، مكتبة الغزالي

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).القاموس المحيط،(ط٣). بيروت، الرسالة

القاري ، علي بن محمد. شرح شرح النخبة.بيروت ،دار الأرقم

القاضي، محمدبن عثمان (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين،(ط٤).الرياض، دارالثلوثية

القرعاني، حمزة بن حامد(٢٠٠٩م).سلم الوصول تراجم لعماء مدينة الرسول،(ط١) .القاهرة، دار الكتاب والسنة

القريوتي، عاصم بن عبدالله(١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى

القسيري، مسلم بن الحجاج(١٤١٢هـ/١٩٩١م).صحيح مسلم،(ط١).القاهرة، دار الحديث

النووي، يحيى بن زكريا(١٤٣١هـ/٢٠١٠م).شرح صحيح مسلم،(ط١). الرياض،دار السلام

القنوجي، صديق حسن. الحطة في ذكر الصحاح الستة،(ط١). صنعاء،دار الآثار

الكتاني، عبدالحي عبدالكبير(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،(ط٢).دار الغرب الإسلامي

الكتاني، محمد بن جعفر. نظم المتناثر من الحديث المتواتر،(ط٢).مصر، دار الكتب السلفية

الكفوي، أيوب بن موسى(١٤١٩هـ/١٩٩٨). الكليات.بيروت، مؤسسة الرسالة

اللاحم، إبراهيم اللاحم(١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م). الجرح والتعديل. الرياض، الرشد

اللكنوي، عبدالحي بن عبد الحليم(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، (ط٨). بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية

المزي، يوسف بن عبدالرحمن(١٤٣١هـ/٢٠١٠م).تهذيب الكمال في أسماء الرجال،(ط٢). بيروت، مؤسسة الرسالة

مشاط، حسن بن محمد(١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية ،(ط٥). بيروت، دار الكتاب العربي

المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،(ط٣).الرياض، مكتبة المعارف

المقدسي ،محمد بن طاهر(١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).شروط الأئمة الستة. بيروت، دار الكتب العلمية

المقدسي، محمد ابن عبدالهادي(١٤٣٥هـ/٢٠١١م). الصارم المنكي في الرد على السبكي. الرياض، دار الفضيلة

المناوي، عبدالرؤوف بن علي(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر،(ط٢).الرياض، مكتبة الرشد

النسائي، أحمد بن شعيب(١٤٠٥/ ١٩٨٥). الضعفاء والمتروكين. بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية

النسائي، أحمد بن شعيب(١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).سنن النسائي،(ط١). بيروت، الرسالة ناشرون

الوادعي، مقبل بن هادي(١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح،(ط٢) .صنعاء، دار الآثار

الياغي، إسماعيل أحمد (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ،(ط٤) .الرياض،العبيكان

اليحصبي، عياض بن موسى(١٩٧٠هـ). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، (ط١). مصر، دار التراث.

Abstract

The Present thesis aims at introducing the Hadeeth Narrator, Sheikh / Hammad Al Ansari, and his method in the study of Hadeeth and its science, illustrate his opinions regarding the science of Hadeeth, his written works, his authenticated books in the domain, his method of criticizing Hadeeth Narrators (Al Jarh wa Attaadeel), and his approach for understanding Hadeeth.

The present thesis contains the following components:

The Introduction

Highlighting the importance of the subject of the thesis, and reasons for choosing such subject, and thanks and appreciations

First Chapter

Dedicated to the life and the age in which Sheikh/ Hammad lived.

Second Chapter

Talks about the written works of the Sheikh.

Third Chapter

For his opinions related to Hadeeth and its science.

Fourth Chapter

Handles the method of Sheikh/ Hammad in criticizing the Narrators of Hadeeth.

Fifth Chapter

Examines his approach for understanding and grasping Hadeeth.

Sixth Chapter

Deals with narration chains.

All the above is done through the published, handwritten, and verbal legacy of Sheikh Hammad, consuming the full academic effort.

Finally, the conclusion of the thesis accompanied with the recommendations and the most important results, at the end the table of technical content.

Kuwait University

Method of Sheikh Hammad ibn Mohamed Al Ansari In Studying the Hadeeth and its Sciences

Submitted by
Sayer Abdullah Al Rashidi

A thesis submitted to the college of graduate studies
in partial fulfillment of the requirements for the M.Sc in

Al-Hadith and It's Sciences

Supervised by
Prof. Mubarak Saif Al Hajri

Kuwait

December ٢٠١٥